

الْقِرَاءَةُ

فِي نَظَرِ الْمُسْتَشْرِقِينَ وَالْمُلْحِدِينَ

تأليف

الشيخ عبد الفناح عبد الغني القاضي

رئيس قسم القراءات بكلية القرآن الكريم

بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



تقديم

للدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح قارىء

عميد كلية القرآن الكريم والدراسات الاسلامية

بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة

الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا ،
قيما ؛ لينذر بأسا شديدا من لدنه ، ويبشر المؤمنين الذين يعملون
الصالحات أن لهم أجرا حسنا ، ماكثين فيه أبدا .
والصلاة والسلام على محمد رسول الله ، وعلى آله وصحبه
ومن والاه ، وبعد :

فقد قال الله سبحانه وتعالى فى محكم قرآنه : « انا نحن نزلنا
الذكر وانا له لحافظون » ، فأخبر بحفظه لهذا الكتاب العزيز ، فهو
آمن من أن يعمره ما اعتري الكتب قبله من التحريف ، والتبديل ،
والزيادة والنقصان ، فقد كانت الكتب السماوية السابقة موكولة
الى حفظ المخلوقين ، فلم يحفظوها ، وأما القرآن فتكفل الخالق
المتكلم به سبحانه وتعالى بحفظه ، فلا تحريف ولا تغيير ، بل هو
ثابت بنصه كما أنزله على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكما
كتب فى اللخاف والعظام والعصب بين يديه ، وكما سطره الصحابة
الكرام بين الدفتين فى الجمعتين ، فهو محفوظ بنصه وبقرائه ،
ورسمه ، وفواصله ، وغنه ، ومده ، وطريقة النطق به . وليس هذا
لغير القرآن .

وأصل منشأ الدراءات القرآنية ، أن الله عز وجل أنزل القرآن على سبعة أحرف ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ثبت فى الحديث المتواتر : « أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها كاف شاف » وفى لفظ « فبأيها قرأوا فقد أصابوا » أى أصابوا القرآن ، ومعنى سبعة أحرف : أى سبعة أوجه يقرأ بها ، وليس كل القرآن أنزل على سبعة أوجه ، بل بعضه على ستة ، وبعضه على خمسة ، أو أربعة ، أو ثلاثة ، وبعضه على وجهين ، وأكثره أنزل على وجه واحد ، وهو محل الاتفاق .

وكل وجه من هذه الأوجه قرآن ، يحمل زيادة فى المعنى ، كما يحمل زيادة فى المبنى ، فما بين هذه الأوجه من الاختلاف ، هو من باب التنوع لا من باب التناقض أو التضاد .

وهذا من بديع اعجاز هذا القرآن العظيم ، ومن درس (توجيه القراءات) وتأمل فى أسرارها يدرك ذلك ، والأمثلة عليه ستجدها فى هذا الكتاب . لكن أئنى لأفهام الافرنج مهما (استشرقوا) أن تفقه ذلك ، خاصة اذا كانت من نوع (جولد زيهر) ، الذى كان يعتمد الطعن مع سعة اطلاعه ، ويكابر مع وضوح الحق .

ولما ترجم كتابه (مذاهب التفسير الاسلامى) وجدناه صدرا بالطعن فى نص القرآن بأنه كثير الاضطراب ، وانما أوقعه فى هذا المنزلق الخطير عدم فهمه للقراءات ، أو مكابرتة واغماضه عن حقيقتها ، وتجاهله لأسرارها .

لذا كان لا بد بعد أن ترجم الكتاب ونشر بين قراء العربية من أن يرد عليه فى حينه ، خاصة وأن كثيرا من المثقفين مغرورون معجبون بأمثال (جولد زيهر) من الفرنجة ، فتجد أنفاسهم الغربية فى أفكار هؤلاء ومصنفاتهم ، وكيف بهم اذا خاضوا فى مسلك وعر مثل القراءات ، التى لا يعقلها الا العالمون ، وقد كان الامام مالك امام دار الهجرة مع جلالة قدره فى العلم اذا سئل عنها أحال السائل

الى نافع القارئ امام دار الهجرة فى القراءة قائلا : كل علم يسأل عنه أهله .

وليس كل ما خاض فيه الفرنجة من علوم الاسلام يستحق عناء الرد . لكن لأن مجال القراءات قد يخفى على غير المتخصصين ، كان من المستحسن ازالة اللبس والابهام ..

ومن خير من كتب فى هذا الموضوع أستاذنا الشيخ العلامة عبد الفتاح القاضى ، رئيس قسم القراءات بكلية القرآن الكريم بالمدينة المنورة ، ورئيس لجنة تصحيح المصاحف بمصر ، وهو من علماء هذا الفن المحققين ، وقد تخرج جيل من أهل القرآن على يديه . وانتشرت مؤلفاته فى القراءات وعلوم القرآن ، واستفاد منها طلاب العلم ..

وقد ناقش فضيلته (المستشرق جولد زيهر) بأسلوب علمى قوى واضح ، مبرزاً حقائق القراءات القرآنية وأسرارها بروح العالم المحقق ، مبيناً أن لكل قراءة معنى ، وأن تلك الأوجه من المعانى غير متضاربة بل هى من نوع التنوع المحمود فى البلاغة ..

صخ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبى هريرة أنه قال شارحاً هذه المسألة : « ان قلت عزيزاً حكيماً غفوراً رحيماً فالله كذلك ، ما لم تختم آية رحمة بعذاب أو آية عذاب برحمة » ، أى : كما أنه لا تضارب فى تعدد الاوصاف لموصوف واحد متصف بها جميعاً ، فانت تقول واصفاً الرب سبحانه : عزيز ، وتقول : حكيم ، وتقول : غفور رحيم ، ولا يلزم من ذلك التضارب ..

فكذلك الأوجه المقروءة المتعددة فى القرآن ، لا يلزم من تعددها تضاربها ، ولا تناقضها ، بل هى من باب التنوع ، وانما كان يلزم التناقض والتضارب لو جاء ذكر المغفرة فى مجال العذاب ، أو العذاب فى مجال المغفرة .

قال ابن مسعود : انما هو كقول احدكم هلم وتعال واقبل .
نسأل الله تعالى أن يجزل المثوبة لاستاذنا الشيخ عبد الفتاح
القاضي ، فأننا لا نشك في أن قراء هذا الكتاب سيستفيدون منه
فوائد جلية ، تزيل اللبس ، وتكشف الغوامض .

كتبه

أبو عاصم عبد العزيز قارىء

في ٢٧ من ربيع الآخر عام ١٤٠٢ هـ

مقدمة الكتاب

نحمد الله تعالى على ما أولانا من فضل ، ومنه سبحانه نستمد
العون ، ونستلهم الرشد ، ونصلي ونسلم على سيدنا ومولانا محمد بن
عبد الله ، النبي العربي القرشي ، منبع كل خير ، ومصدر كل بر ،
وعلى آله وصحبه ، وعلى كل من ترسم خطاهم إلى يوم الدين .

وبعد

فقد رغب إلى السيد صاحب الفضيلة الأستاذ العلامة الدكتور
عبد الحليم محمود وزير الأوقاف وشئون الأزهر — أثناء توليه منصب
وكيل الأزهر — أن أطلع على كتاب (مذاهب التفسير الإسلامى)
الذى ألفه المستشرق (جولد زيهر) وترجمه الدكتور على حسن
عبد القادر والمغفور له الدكتور عبد الحليم النجار فوجدت مقدمة
الكتاب تتعلق بالقراءات ، فرأيت أن أتقصاها ، وأمعن النظر فيها
فإن كانت مشتملة على حقائق علمية ثابتة شددنا أزرها ، وعملنا جهد
الطاقة على إذاعتها وترويجها ، لينتفع بها الدارسون لهذا العلم ، الراغبون

فى التزود من الثقافات القرآنية ، وإن كانت متضمنة غير ذلك نقدناها ،
ونقضنا ما فيها ، وكشفنا زيفها ، وأبنا الحق فيها تناولته من مسائل
ونشرنا ذلك بين الجمهور ، حتى لا يغتر بها البسطاء ، وذوو الأهواء ،
الذين يجرون وراء كل خادع ، ويسيدون خلف كل مجدد ولو كان
تجديده مروقاً من الدين ، وخروجاً على إجماع المسلمين . وقد ألفت
على هذه المقدمة نظرة فاحصة عميقة ، وتأملتها تأمل المنصف الذى يتلصص
الحقيقة أنى يجدها ، ويبغى الصواب حيث يصل إليه ، غير متعصب
ولامتحامل ، يحدونى فى ذلك الإخلاص لكتاب الله تعالى ، والذود
عن حوزته ، والرغبة الصادقة فى بيان الحقائق ناصعة مضيئة ، وتنقيتها
من غبار الشبه الذى علق بها ، فشوه جمالها ، وأضعف — عند غير
المنصفين — من مكانتها .

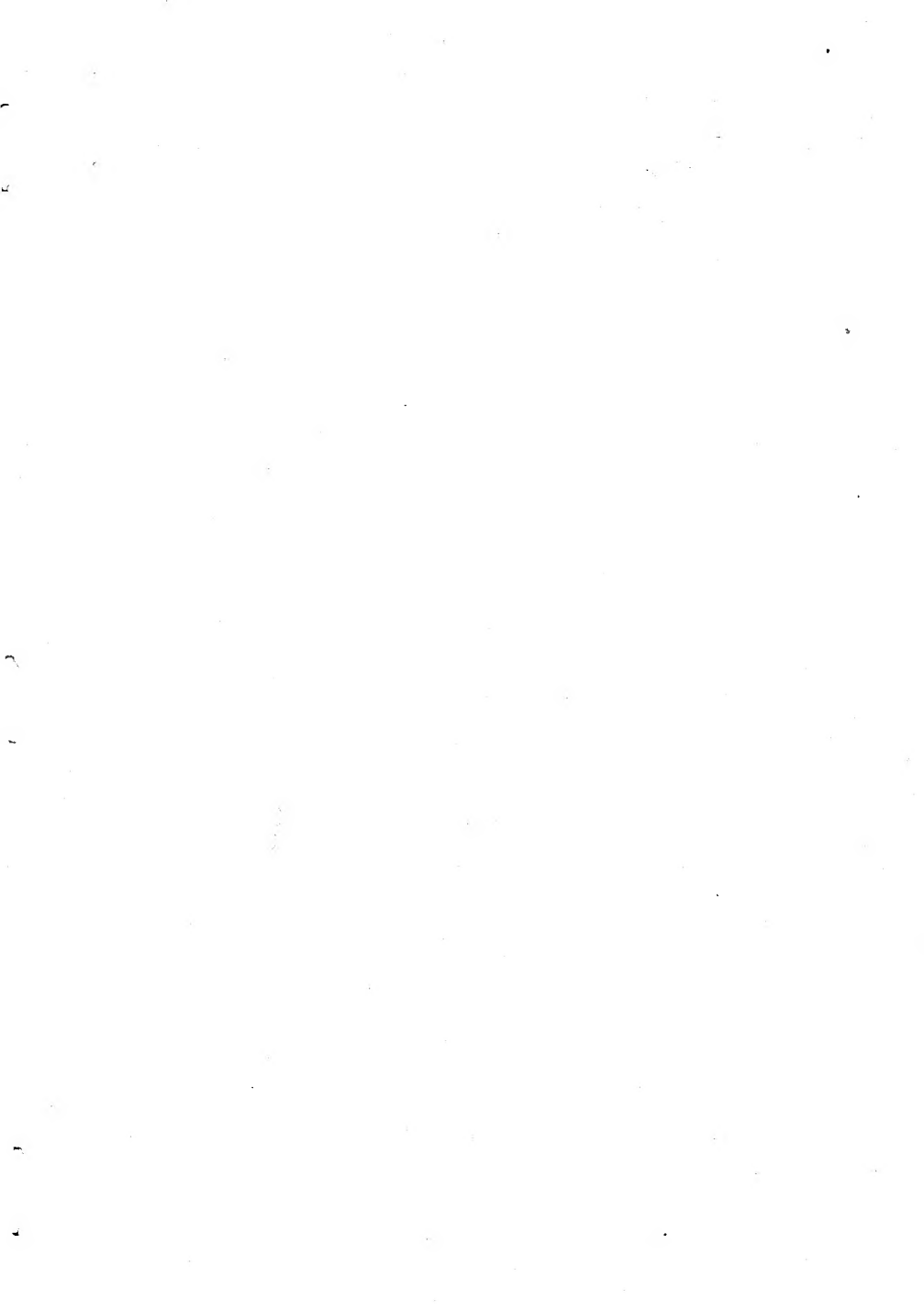
وقد تبين لى — بعد البحث الهادئ ، والتمحيص للتريث —
أن (جردل زهر) فى بحثه فى القراءات قد حاد عن الجادة ، وتنكب
الصراط السوى ، وجانبه التوفيق فيما كتب ، وتورط فى أخطاء
ما كان لمثله — وهو واسع الاطلاع كما يصفه بعض من ترجم له —
أن ينزلق فيها .

ومنهجنا في البحث أن تتبّع كتاب (جولدزهر) وننقله
بنصه ، ثم نأخذ في مناقشته فيما كتب ، ونقيم من براهين الحق
ما يدمغ باطله ويرزقه .

والله الموفق والهادي إلى أقوم سبيل .

خادم القرآن الكريم والعلم

عبد الفتاح القاضي



ما كتبه جولدزهيتر في القراءات

قال في صفحة (٤) :

فلا يوجد كتاب تشريع اعترفت به طائفة دينية اعترافاً عقدياً على أنه نص منزل موحى به يقدم نصه في أقدم عصور تداوله مثل هذه الصورة من الاضطراب ، وعدم الثبات كما نجد في نص القرآن .

والذى يعيننا من هذه الفقرة ما دلت عليه من أن النص القرآنى اعتراه من الاضطراب ، وعدم الثبات ما لم يعتر نص كتاب سماوى قبله .

ونقول له :

إن النص القرآنى لم يعتره — ومحال أن يعتريه اضطراب وأن ينزل بساحته قلق لأن معنى الاضطراب والقلق وعدم الثبات فى النص القرآنى أن يقرأ النص على وجوه مختلفة ، وصور متعددة ، ويكون بين هذه الصور تناقض فى المعنى وتعارض فى المراد ، وتضارب فى الهدف ، ولا يعرف للموحى به من هذه الصور من غيره ،

ولا الثابت منها من غير الثابت ، وهذا منى عن القرآن قطعاً ،
فإن الروايات المختلفة ، والوجوه المتعددة التي تواردت على النص
القرآنى لا تناقض فيها ولا تعارض فى معانيها ، ولا تضارب فى المراد
منها ، بل كلها يظهر بعضها بعضاً ، ويشهد بعضها لبعض .

وإنك لو سبرت القراءات — متواترها ومشهورها وصحيحها —
لوجدت أن الاختلاف بينها لا يعدو نوعين :

الأول : أن تختلف القراءتان فى اللفظ وتنفقا فى المعنى ،
ومن هذا النوع ما يرجع إلى اختلاف اللغات . . كقراءتى :
(أَهْدِنَا الصِّرَاطَ)^(١) .

بالصاد والسين .

وقراءتى :

(وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِخْلِ)^(٢) .

بضم الباء وسكون الخاء ، وبفتح الباء والخاء .

(١) آية ٦ من سورة الفاتحة .

(٢) آية ٣٧ من سورة النساء .

وقراءتى :

(يَحْسِبُ) ^(١) .

بفتح السين وكسر ها .

وقراءتى :

(مرفقاً) ^(٢) .

بكسر الميم وفتح الفاء ، وفتح الميم وكسر الفاء .

والحكمة فى إنزال هذا النوع فى القرآن تيسير تلاوته على ذوى

اللغات المختلفة .

ومن هذا النوع ما لا يختلف فيه اللغات ، وإعماها وجهان ،

أوهى وجوه تجرى فى فصيح الكلام . . نحو :

(نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ) ^(٣) .

بتخفيف الزاى من نزل ورفع الحاء من الروح والنون

من الأمين ، وبتشديد الزاى من نزل ونصب الحاء من الروح

والنون من الأمين .

(١) آية ٣ من سورة الهمزة .

(٢) آية ١٦ من سورة الكهف .

(٣) آية ١٩٣ من سورة الشعراء .

ونحو :

(أَوْ مَن يَنْشُؤْا فِي الْخَلِيَّةِ) ^(١) .

قرى بضم الياء وفتح النون وتشديد الشين ، وقرى بفتح الياء وسكون النون وتخفيف الشين .

ونحو :

(لِيُنْذِرَ مَن كَانَ حَيًّا) ^(٢) .

قرى ببناء الخطاب ، وياء الغيبة .

ونحو :

(وَقَوْمِ نُوحٍ مِّن قَبْلُ) ^(٣) .

قرى بخفض ميم (وقوم) ونصبها .

وهذا النوع وارد على سنة العرب من صرف عنائنها إلى المعاني ، ونظرها إلى الألفاظ على أنها وسائل ، فلا ترى بأساً في إيراد اللفظ على وجهين أو وجود مادام للمعنى الذى يُقصدُ بالخطاب مستقيماً ،

(١) آية ١٨ من سورة الزخرف .

(٢) آية ٧٠ من سورة يس .

(٣) آية ٤٦ من سورة الذاريات .

وفى هذا توسعة على القارىء ، بعدم قصره فى نطاق حرف واحد ، ولا سيما إذا كان محجوراً عليه أن يغير الكلمة من القرآن ، ويحيد بها عن وجهها المسموع .

الثانى : أن تختلف القراءتان فى اللفظ والمعنى معاً مع صحة المعنيين كليهما ، فلا يكونان متناقضين ولا متعارضين ، بل يمكن اجتماعهما فى شيء واحد .

نحو :

(وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْماً) (١) .

قرئ "نشزها بالزاي والمعنى : نضم بعضها إلى بعض حتى تلثم وتجتمع ، وقرئ "بالراء والمعنى : نحيطها بعد الموت للحساب .

والمعنيان مختلفان ، ولكنهما لا يتناقضان ولا يتنافيان بل يلتقيان ، لأن الله تعالى إذا أراد بعث الخلائق ضم عظامهم بعضها إلى بعض حتى يجمعها للجزاء .

(١) آية ٢٥٩ من سورة البقرة .

ونحو :

(إِنْ الْمُصْذِقِينَ وَالْمُصْذَقَاتِ)^(١) .

قرئ بتشديد الصاد في الكلمتين والأصل المتصدقين والمتصدقات ثم قلبت التاء صاداً وأدغمت في الصاد بعدها ، والمعنى : الذين يخرجون صدقات أموالهم سواء كانت مفروضة أم مندوبة . . . وقرئ بتخفيف الصاد في الكلمتين ، والمعنى : الذين يدعون للدين ، وتمتلى نفوسهم بالانقياد له ، والاستسلام لأحكامه . .

فالمعنيان مختلفان بيد أنهما يجتمعان في العبد المؤمن المتصدق .

ونحو :

(فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا)^(٢) .

قرئ بحذف الألف بعد الزاي مع تشديد اللام والمعنى أوقعهما في الزلة — أي الخطيئة . . وقرئ بإثبات الألف بعد الزاي مع تخفيف اللام والمعنى نحاها وأبعدها عن الجنة .

فالمعنيان متغايران — كما ترى — واكنهما يجتمعان ، فإن

(١) آية ١٨ من سورة الحديد .

(٢) آية ٣٦ من سورة البقرة .

إيقاعهما في الزلة اقتضى تنحيتهما عن الجنة ، فهناك تلازم بين المعنيين ، فالوقوع في الزلة ملزوم والتنحي عن الجنة لازم له . أو الوقوع في الزلة سبب ، والإبعاد عن الجنة مسبب عنه .

وحكمة هذا النوع من الاختلاف أن تكون الآية بمنزلة آيتين وردتا لإفادة المعنيين جميعاً .

أما اختلاف القراءتين في اللفظ والمعنى مع تضاد المعنيين ، وتضارب المهدفين ، فلا أثر له في القرآن الكريم ومحال أن يكون فيه :

(وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا)^(١) .

قال الإمام أبو محمد بن قتيبة في مشكل القرآن : « الاختلاف نوعان . . اختلاف تغاير . . واختلاف تضاد .

فاختلاف التضاد لا يجوز ، ولست بواجده - بحمد الله - في كتاب الله تعالى . .

واختلاف التغاير جائز . . ثم ضرب لهذا النوع من الاختلاف

(١) آية ٨٢ من سورة النساء .

أمثلة من الآيات ، وبرهن على جوازه بأن كلاما من المعنيين صحيح ،
وأن كل قراءة بمنزلة آية مستقلة . . ولا جرم أن يكون هذا
الاختلاف فنا من فنون الإيجاز الذى يسلكه القرآن فى إرشاده
وتعليمه .

وعلى الجملة : فاختلاف القراءات إنما هو اختلاف تنوع وتغاير
لا اختلاف تعارض وتضارب ، فإن هذا لا يتصور أن يكون فى كلام
العقلاء من البشر فضلا عن أن يكون فى كلام رب العالمين . . وإذا
كان الأمر كذلك استحال على النص القرآنى أن يعتوره قلق ،
أو ينزل بساحته اضطراب .

ثم إن الروايات للعمدة التى تُلى بها النص القرآنى قد ثبتت
بطريق التواتر الذى لا شك فيه ، وقُطِعَ بنسبتها إلى مصدرها
الأصلى وهو الرسول صلى الله عليه وسلم ، بتلقى الصحابة لها مباشرة
عنه صلى الله عليه وسلم ، ونقلها عن الصحابة مماء التابعون ، ونقلها
عن التابعين أتباعهم . . . وهكذا إلى أن وصلت إلينا ، فلا مجال
إذا قلق النص واضطرابه .

وقال في صفحة (٥) :

وفي جميع الشوط القديم للتاريخ الإسلامى لم يجرز الميل إلى التوحيد العقدى للنص إلا انتصارات طفيفة .

وأقول : تفيد هذه الفقرة أن طائفة من المسلمين كانت تميل إلى توحيد النص القرآنى ، ولكن ميلها إلى هذا التوحيد لم يظفر إلا بتأييد ضئيل ، وهذه دعوى لا دليل عليها ، بل هناك من الأدلة ما ينقضها ، ويأتى عليها من أساسها . . إذ لم يثبت أن أحداً ما من المسلمين جال بخاطره ، أو حدثه نفسه بتوحيد نصوص القرآن الكريم ، ولو وقع لنقل إلينا لتوفر الدواعى على نقله ، وأما ما قام به الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضى الله عنه من كتابة للمصاحف ، وإرسالها إلى الأمصار الإسلامية وحمل الناس على ما فيها فليس الباعث عليه الميل إلى توحيد نص القرآن ، وإنما الحامل عليه الرغبة فى جمع المسلمين على القراءات الثابتة ، عن رسول الله ﷺ بطريق التواتر دون ما عداها من القراءات التى نزلت أولاً للتيسير على الأمة ، ثم لسخت بالعرضة الأخيرة ، وكان يقرؤها من لم يبلغه نسخها ، ولقد كان خلو المصاحف من النقط والشكل محققاً لرغبة الخليفة

عثمان ، ومساعداه على جمع الناس على القراءات المتواترة دون
المنسوخة والشاذة .

وليس أدل على ما قلناه أن هذه المصاحف التي أمر الخليفة
عثمان بكتابتها كان بينها اختلاف في مواضع كثيرة تبعا لاختلاف
القراءات في هذه المواضع ، كما هو مدون في كتب القراءات
ورسم القرآن .

فلو كان قصد عثمان توحيد النص القرآني لكتبت المصاحف
بصورة واحدة ، ولم يكن بينها اختلاف ما ، فكتابتها على هذه
الصور المختلفة ، والكيفيات المتعددة دليل واضح على أن عثمان
لم يعتمد إلى توحيد النص ، وإنما عمد إلى حمل الناس على ما ثبت
من القراءات بطريق النواتر دون ما لم يكن كذلك .

وقال في صفحة (٨) :

وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخط
العربي الذي يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة ، تبعا لاختلاف
النقاط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته ، وعدد تلك النقاط ،
بل كذلك في حالة تساوى المقادير الصوتية يدعو اختلاف الحركات

الذى لا يوجد فى الكتابة العربية الأصلية ما يحدده إلى اختلاف مواقع الإعراب للكلمة، وبهذا إلى اختلاف دلالتها، وإذا فاختلاف تحلية هيكل الرسم بالنقط واختلاف الحركات فى الحصول الموحد الغالب من الحروف الصامتة كانا هما السبب الأول فى نشأة حركة اختلاف القراءات ، فى نص لم يكن منقوفا أصلا أو لم تتحرر الدقة فى نقطه أو تحريكه .

ثم ضرب خمسة أمثلة للقراءات المختلفة التى نشأت من خلو المصاحف من النقط وهى :

١ - آية ٤٨ من سورة الأعراف :

﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا لَا يَتَرَفُونَهُمْ بِسِمَتِهِمْ
قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تُسْكِبُونَ ﴾

قرأها بعضهم بالياء الفوقية المثلثة بدلا من الباء التحتية الموحدة .

٢ - آية ٥٧ من سورة الأعراف :

﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ۖ ﴾

قرئ بالنون الفوقية الموحدة بدلا من الباء التحتية الموحدة .

٣ — آية ١١٤ من سورة التوبة :

﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا آيَاهُ ﴾

قرأها بعضهم أباه بفتح الهمزة والباء الموحدة بدلا من كسر الهمزة والياء المثناة التحتية المشددة .

٤ — آية ٩٤ من سورة النساء :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا ﴾

قرأ جماعة من ثقات القراء « فتبينوا » والهيكل المرسوم « مسو » يحتمل الوجهين .

ثم قال : وعلى كل حال لا تسبب هذه الاختلافات وما شابهها فرقا من جهة للغة العام ، ولا من جهة الاستعمال الفقهي .
٥ — آية ٥٤ من سورة البقرة :

﴿ فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾

وهذا في الواقع ينطبق على ما جاء في سفر الخروج فصل ٣٢
فضلة ٢٧ الذي هو مصد الكلمات القرآنية .

وربما كان مفسرون قديما معتمد بهم — وذكر قتادة البصري

المتوفى ١١٧ هجرية حجة على ذلك — قد وجدوا هذا الأمر بقتل أنفسهم ، أو بقتل الآتين منهم أمراً شديداً القسوة ، وغير متناسب مع الخطيئة ، فأثروا بحلية الحرف الرابع من هيكل الحروف الصامتة « فاقتلوا أنفسكم » بنقطتين من أسفل بدل التاء المثناة من أعلى ، فقرأوا « فأقبلوا أنفسكم » بمعنى حققوا الرجوع عما فعلتم — أى بالندم على الخطيئة المقترفة ، وهذا المثال يدل فعلاً على أن ملاحظات موضوعية قد شاركت في سبب اختلاف القراءة خلافاً للأمثلة السابقة التى نشأ الاختلاف فيها من مجرد ملاسات فنية ترجع إلى الرسم .

ثم قال : ويبدو أن نفس هذه الظاهرة توجد فى آتى ٨ ، ٩ من سورة الفتح . وهنا يخاطب الله محمداً صلى الله عليه وسلم :

﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۖ لِّتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ۝ ﴾

فبدلاً من وتعزروه بالراء المهملة الذى معناه وتساعدوه ، قرأ بعضهم وتعزروه بالزاي المعجمة بمعنى وتعظموه .

وأنا لا أستبعد أن يكون من دواعي تغيير النص على هذا الوجه خشية تصور أن الله ينتظر من الناس مساعدة أو معونة .

نعم . . ورد في القرآن أحياناً معنى أن الله سينصر من ينصره :
آية ٤٠ من سورة الحج ، وآية ١٧ من سورة محمد ، وآية ٨ من سورة الحشر .

ثم ذكر أمثلة للقراءات الناشئة من خلو المصاحف من الشكل والحركات فذكر آية ٨ من سورة الحجر :

﴿ مَا نُنْزِلُ الْمَلَكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذًا مُنْظَرِينَ ﴾

ثم قال : فتبعاً لاختلاف القراء في قراءة اللفظ الدال على نزول الملائكة هل هو (نُنْزِلُ ، أو تَنْزِلُ ، أو تُنْزِلُ) كل هذه القراءات ممثلة في الأقاليم المختلفة تفيد المعنى كل كلمة بما يناسبها ، نحن ننزل الملائكة ، أو الملائكة تنزل .

ثم قال : بيد أن هذا الاختلاف في الحركات قد يدعو إلى تغييرات أبعد مدى من حيث المعنى مثل آية ٤٣ من سورة الرعد :

﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ الْكِتَابِ﴾

فقد وردت هذه الجملة بالقراءة التالية :

(وَمِنْ عِنْدِهِ عِلْمُ الْكِتَابِ) .

كما أن تغييراً زائداً على هذا في تحريك لفظ علم مسموح بالقراءة

التالية :

(وَمِنْ عِنْدِهِ عِلْمَ الْكِتَابِ) .. انتهى ما قاله جولد زيهري .

أسباب اختلاف القراءات عند جولد زيهر والرد عليه

وأقول : ذم في هذه المقالة الطويلة أن سبب اختلاف القراءات ، ومنشأ تنوعها وتعددتها إنما هو خاصية الخط العربي الذي كتبت به المصاحف العثمانية تلك الخاصية هي خلوه من إعجام الحروف ونقطها الذي يدل على ذاتها ، وخلوه من شكل الكلمات الذي يدل على إعرابها ، فالكلمات القرآنية لما كتبت في المصاحف مجردة من النقط الذي يدل على ذات الحرف ، ومن الشكل الذي يدل على موقع الكلمة من الإعراب — كانت محتملة لقراءات متعددة ، وأوجه متنوعة ، فكان كل قارئ يختار من هذه القراءات ، ومن هذه الأوجه ما يروق في نظره ، وتنفتح عنه في نفسه .

فاختلاف القراءات — في زعمه — إنما كان عن تشبه وهوى ، ورأى واختيار من القراء ، لا عن توقيف وسند ورواية .

فليس لهذه القراءات — في رأيه — سند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس للوحي مدخل فيها .

وخلاصة رأيه أن اختلاف القراءات يرجع إلى سببين :

الأول — تجرد المصاحف من نقط الحروف . .

الثانى — تجردها من شكل الحروف وفقد الحركات اللغوية
والنحوية منها ..

وهذا رأى خاطئ ، ونظر خلىء ، وزعم باطل ، وفرية منكرة
اجترأ عليها جولد زهر ليقذف بها أقدم ما يقدره المسلمون ،
وهو كتاب الله عز وجل بما يزلزل عقيدة الناس فيه ، ويوهمهم أن
كتاب الله تعالى لم يكن موضع تحقيق ودقة ، ولم يكن محل ضبط
ونحر وأمانة .. فى ألفاظه ، وقراءاته ، ورواياته ، وطرق أدائه .

إن هذا رأى تصادمه الحقائق التاريخية التى لا يرتقى الشك
إليها ، وتعارضه الأدلة النقلية المتواترة فى جملتها وتفصيلها ، الدالة
على أن القراءات مصدرها الوحي الإلهى عن الله عز وجل ، ومنبعها
النقل الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى أنها سنة
متبعة ينقلها الآخر عن الأول ، ويتلقاها الخلف عن السلف عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عن جبريل أمين الوحي عن الله
تعالى ...

أجل : إن هذا رأى يتناقى مع قضايا العقل ، ولا يتلاقى وقوانين
المنطق ، ولا يستسيغه الفكر الناضج السليم ..

وهناك من شواهد التاريخ ، وأدلة النقل ، وبراهين العقل ما ينقض هذا الرأي ، ويأتى عليه من القواعد .

الدليل الأول :

ان التاريخ — وهو خير شاهد وأصدق مخبر — يدل على أن القرآن الكريم — بجميع قراءاته ورواياته — كان محفوظاً في صدور أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن تكتب المصاحف في عهد الخليفة عثمان ، بل قبل أن يجمع القرآن في الصحف في عهد الصديق أبي بكر ، كما يدل على أن قراءاته ورواياته قد ذاع أمرها ، وانتشر بين الأناس خبرها ، وتداول الناس القراءة بها في العهد النبوى ، وقد نطقت بذلك الأخبار الصحيحة ، والآثار الصريحة التى لا مطعن فيها ، ولا وهن فى أسانيدها .

ونقص عليك من نبأ هذه الأخبار ما لا يبقى معه أدنى شبهة ، ولا أقل ريبة ، فى أن القراءات مردها الرواية ، ومرجعها السماع .. ولا دخل لأحد من البشر فيها كائناً من كان ، وليست خاصية الخط العربى الذى كتبت به المصاحف مدعاة — من قريب أو من بعيد — إلى تنوع القراءات ، واختلاف القراء ..

١ — عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال : (أقرأني جبريل على حرف فراجعته ، فلم أزل أُمْتزِده ويزيدني ، حتى انتهى إلى سبعة أحرف) .. أخرجه البخاري ومسلم ..

شرح بعض ألفاظ الحديث

قوله : (فراجعته) يوضح معنى هذه العبارة قوله في حديث مسلم : (فرددت إليه أن هوّن على أمتي ، وإن أمتي لا تطيق ذلك) . وقوله : (فلم أزل أُمْتزِده ٠٠٠ الخ) معناه : لم أزل أطلب من جبريل أن يطلب من الله عز وجل الزيادة عن الحرف تخفيفاً على الأمة ، ورحمة بها ، وتوسعة عليها ، ويسأل جبريل ربه سبحانه ، فيزيده حتى انتهى إلى سبعة أحرف .

٢ — عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : (سمعت هشام ابن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يُقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكادت أساوره في الصلاة ، فتصبرت حتى سلم ، فلببتهُ بردائه ، فقلت :

من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ ؟ قال : أقرأنيها رسول

الله ﷻ ، فقلت : كذبت .. فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنها على غير ما قرأت ، فانطلقت به أقوده . إلى رسول الله ﷺ فقلت : إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرأها ، فقال رسول الله ﷺ : أرسله .. اقرأ يا هشام .. فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ ، فقال رسول الله ﷺ : كذلك أنزلت .. ثم قال : اقرأ يا عمر .. فقرأت القراءة التي أقرأني ، فقال رسول الله ﷺ : كذلك أنزلت .. إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه) .. أخرجه البخاري ومسلم .

شرح بعض ألفاظ الحديث

(فسكنت أساوره في الصلاة) : أوائبه وأقالله ، أو أخذ برأسه .
(فتصبرت حتى سلم) : تسكفت الصبر وأمهلت هشاماً حتى فرغ وانصرف من صلاته .

وقوله : (فليبت يردائه) بيا من موحدين ، الأولى مفتوحة مشددة ، والثانية ساكنة مخففة .. ومعناه : جمعت عليه رداءه عند لبته كي لا يفلت مني ، ولا يتمكن من الفرار .

وقال الإمام النووي في شرح مسلم معناه : أخذت بجميع رداءه

فى عنقه ، وجررته به مأخوذ من اللبّة بفتح اللام وهى المنخر ، لأنه يقبض عليها ، وفى هذا بيان ما كانوا عليه من الشدة فى أمر القرآن والعناية به ، والذب عنه ، والمحافظة على لفظه كما سمعوه من رسول الله ﷺ . انتهى .

ومعلوم أن عمر رضى الله عنه كان ذا مراس فى الحق ، شديد الشكيمة فى الدين ، قوى الشوكة فى الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، فصنع ما صنع مع هشام ، لأنه غلب على ظنه أن هشاماً جانب الصواب فى القراءة ، واخترع قراءة من تلقاء نفسه لم يسمعها من الرسول ﷺ ، ونظراً لأن عمر فعل ما فعل عن اجتهاد منه بدافع الحفاظ على كتاب الله تعالى ، والذود عنه ، والخوف من امتداد يد التصحيف إليه ، لم يؤاخذ به رسول الله ﷺ على ما صنع ، ولم يعنفه عليه ، وقول عمر لهشام (كذبت) قال الحافظ فى الفتح : فيه إطلاق ذلك على غلبة الظن ، أو المراد بقوله (كذبت) أخطأت . . لأن أهل الحجاز يطلقون الكذب فى موضع الخطأ . انتهى .

وقول عمر (فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرأنيها على غير ما قرأت) قد ساقه استدلالاً على ما غلب على ظنه ، وأداه إليه اجتهاده من أن هشاماً أخطأ فى القراءة نظراً لقرب عهده فلم بالإسلام ، يتمكن من ضبط ما سمع من القرآن .

وأما عمر فأسابقته في الإسلام ، ورسوخ قدمه فيه ، يكون متقناً ما سمع من القرآن ، متحققاً من ثبوته .

قال الحافظ في الفتح : وكان سبب اختلافهما أن عمر حفظ هذه السورة من رسول الله صلى الله عليه وسلم قديماً ، ثم لم يسمع ما نزل فيها مخالفاً لما حفظه ، وهشام من مسلمة الفتح ، فكان النبي ﷺ أقرأه على ما نزل أخيراً ، فنشأ اختلافهما من ذلك ، ومبادرة عمر بالإنكار محمولة على أنه لم يكن سمع حديث : (أنزل القرآن على سبعة أحرف) إلا في هذه الواقعة . انتهى .

وقوله صلى الله عليه وسلم لعمر (أرسله) أمره بإطلاق سراحه ، وإنما أمره بذلك ليسمع الرسول صلى الله عليه وسلم من هشام ما ادعاه عليه عمر ، أو ليزيل عنه ضيق التلييب قهراً نفسه ، ويسكن روعه ، ويطمئن فؤاده ، فيتمكن من القراءة أمام الحضرة النبوية ، وإنما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بالقراءة خشية أن يكون الخطأ منه لا من هشام .

وقوله صلى الله عليه وسلم (أنزل القرآن على سبعة أحرف) فيه تطمين لقلب عمر ، وتثبيت لفؤاده ، وإزالة لما عساه أن يكون علق بقلبه من اضطراب وقلق ووسوسة من حيث إن الرسول

صلى الله عليه وسلم صوب كلتا القراءتين : قراءته وقراءة هشام مع اختلافهما .

ويشير إلى هذا ما أخرجه الطبراني أن عمر رضى الله عنه سمع رجلا يقرأ فخالفت قراءته قراءة عمر فاختصا عند الرسول صلى الله عليه وسلم فقال الرجل : ألم تقرئني يا رسول الله ؟ قال : بلى .. فوقع في صدر عمر شيء وعرفه النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه فضرب الرسول صلى الله عليه وسلم في صدر عمر وقال : اللهم أبعد عنه الشيطان .. ثم قال : (أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف) وفي رواية (كلها صواب) .

وقوله صلى الله عليه وسلم (فاقراءوا ما تيسر منه) — أى من الأحرف المنزلة بها فيه إشارة إلى الحكمة في إنزال القرآن على الأحرف السبعة ، وهى التيسير على الأمة ، والتخفيف عليها فى القراءة ، والمعنى ليقراء كل منكم ما يتيسر على لسانه ، ويسهل عليه النطق به من القراءات ، ولا يشق على نفسه بقراءة لا يطاوعه فيها لسانه ، ولا ينقاد لها بيانه ، فالمراد بما تيسر كيفية القراءة ، وأما قوله تعالى :

(فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ) ^(١) ..

(١) آية ٢٠ من سورة المزمل .

فالمراد به كمية القراءة لا كيفيتها .

٣ — عن أبي بن كعب رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند أضاة بنى غفار ، فاتاه جبريل عليه السلام ، فقال : (إن الله يأمرك أن تقرأ أمثك القرآن على حرف . . فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتى لا تطيق ذلك .. ثم أتاه الثانية ، فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمثك القرآن على حرفين . . فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته ، وإن أمتى لا تطيق ذلك . ثم جاءه الثالثة ، فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمثك القرآن على ثلاثة أحرف . . فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته ، وإن أمتى لا تطيق ذلك .. ثم جاءه الرابعة ، فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمثك القرآن على سبعة أحرف فأيمأ حرف قرءوا عليه فقد أصابوا) .. رواه مسلم وأبو داود والنسائي .

شرح بعض ألفاظ الحديث

الأضاة : بفتح الهمزة وضاد معجمة مقصورة هي الماء المستنقع كالغدير ، وجمعها أضاة كحصة وحصاً ، وإضاة بكسر الهمزة والمد نحو أكمة وإكام ، والأضاة موضع بالمدينة ، ونسب إلى بنى غفار لأنهم نزلوا عنده .

وقوله : (فأبما حرفٍ قرءوا عليه فقد أصابوا) . . قال الإمام
النووى فى شرح مسلم : معناه لا تتجاوز أمتك سبعة أحرف ، ولم
الخيار فى السبعة ، ويجب عليهم نقل السبعة إلى من بعدهم بالتخيير
فيها ، وأنها لا تتجاوز . انتهى

٤ — عن أبى بن كعب رضى الله عنه قال : (كنت فى المسجد
فدخل رجل يصلى فقرأ قراءة أنكرتها عليه ، ثم دخل آخر فقرأ
قراءة سوى قراءة صاحبه ، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فقلت : إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه ، ودخل
آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه ، فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقرأ فحسّن النبي صلى الله عليه وسلم شأنهما ، فسقط فى نفسى من
التكذيب ولا إذ كنت فى الجاهلية ، فلما رأى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما قد غشيتى ، ضرب فى صدرى ففضت عرقاً ، وكانما
أنظر إلى الله تعالى فرقاً . . فقال لى : يا أبى أرسل إلى أن أقرأ
القرآن على حرف فرددت إليه أن هوّن على أمتى ، فرد إلى الثانية
أقرأه على حرفين ، فرددت إليه أن هوّن على أمتى فرد إلى الثالثة
أقرأه على سبعة أحرف فلك بكل ردة رددتسكها مسألة تسألنيها ،
فقلت : اللهم اغفر لأمتى . . اللهم اغفر لأمتى . . وأخرت الثالثة ليوم

يرغب إلى الخلق كلهم حتى إبراهيم عليه السلام) ... رواه مسلم وأحمد ...

وفي بعض طرق هذا الحديث (واختبأت الثالثة شفاعة لأمي يوم القيامة) .

وورد في بعض طرق هذا الحديث أن أبي بن كعب سأل كلا من الرجلين : من أقرأك؟ فيقول : أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما أبي : وأنا أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم لأذهبن بكما إليه ، فذهب الجميع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحسن النبي شأنهما .

وفي بعض الروايات أن الرسول قال لكل منهما : أحسنت . وفي أخرى أنه قال لكل منهما : أصبت .. فصوب كلا في قراءته مع اختلافها .

شرح بعض ألفاظ الحديث

وقوله (فسقط في نفسي من التكذيب ولا إذ كنت في الجاهلية) فسقط : فوق .. ويظهر لي — والله أعلم — أن أصل هذا التركيب : فسقط في نفسي من التكذيب ما لم يحصل لي وقتاً من الأوقات ، ولا وقت كنت فيه في الجاهلية .

فقوله — بالنظر لأصل التركيب — ما فاعل سقط ، وقوله من التكذيب جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الفاعل ، وهو ما وبيان له ، وقوله : ولا .. الواو فيه عاطفة ، ولا حرف نفى مؤكداً لنفى استفاد من لم وإذ ظرف للزمن الماضى بمعنى وقت معطوف على (وقتنا) المقدر .

وفى بعض روايات الحديث فسقط فى نفسى من الشك والتكذيب . أشد مما كنت فى الجاهلية .. قال الإمام النووى مبيناً معنى هذه الجملة : وسوس لى الشيطان تكديباً للنبوة أشد مما كنت عليه فى الجاهلية لأنه فى الجاهلية كان غافلاً أو متشككاً ، فسوس له الشيطان الجزم بالتكذيب . انتهى .

وقال الإمام القرطبي : إن أبى بن كعب أصابته نزغة من الشيطان لبشوش عليه حاله ، ويكدر عليه وقته ، ولما رأى رسول الله ﷺ ما أصابه من هذا الخاطر ضربه فى صدره ، فأنشرح صدره ، وتور باطنه ، حتى آل به الكشف وشرح الصدر إلى حال المعاينة ، ولما ظهر له قبح ذلك الخاطر خاف من الله عز وجل ، وفاض بالعرق — أى سال عرقه من جميع جسمه استحياء من الله تعالى ، فكان هذا الخاطر من قبيل ما قاله فيه الرسول — ﷺ — حين سأله الصحابة

إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتسكلم به .. قال : أو قد وجدتموه ؟ قالوا : نعم .. قال : ذاك صريح الإيمان .. انتهى .

وقال القاضي عياض ضربه — ﷺ — في صدره تثبيتاً له حين رآه قد غشيه ذلك الخاطر المذموم ، والفرق بفتح الفاء والراء : الرعب والخوف والفرع . انتهى .

قال الطيبي كان أبي رضى الله عنه من أكمل الصحابة إيماناً وأقوام يقيناً ، وإنما طرأ عليه بسبب الاختلاف نزعة من الشيطان ، فلما أصابته بركة ضربه — ﷺ — بيده المباركة على صدره ذهب تلك الهاجسة ، وخرجت مع العرق ، فرجع إلى اليقين ، فنظر إلى الله تعالى خوفاً وخجلاً مما غشيه من الشيطان . انتهى .

وورد في بعض طرق هذا الحديث عن أبي قال : (فوجدت في نفسي وسوسة الشيطان حتى أحمر وجهي ، فضرب النبي ﷺ في صدري وقال : اللهم أخسئ عنه الشيطان) وفي بعض الطرق (اللهم أذهب عن أبي الشك) .

ويجب أن يعتقد أن الذي حصل في نفس أبيّ خطرة من خطرات الشيطان لا تستقر ، وهاجس من هواجس النفس لا يلبث أن يزول ،

لأن في إيمان الصحابة من القوة والمنعة ما يبدد ظلمات كل شبهة ،
ويزيل كل اضطراب وحيرة ، ومن المعلوم في الدين أن نزغات الشيطان
وهواجس النفس لا يحاسب الإنسان عليهما ، ولا يؤاخذ بهما مادام
لم يستسلم لهما ، ولم يسترسل معهما ، ولم يعمل بمقتضاها ، بل اجتهد
في ردهما عن نفسه ، ودفعهما عن قلبه .

والخلاصة أن أبي بن كعب قد مر بنفسه شيء من وسوسة
الشيطان التي تمر بنوع البشر جميعاً بكل إنسان مهما رسخ إيمانه ،
وقوى يقينه ، وهي خاصية من خواص النوع البشري وقد كان ذلك
قبل أن يعلم أن القرآن نزل على هذه القراءات ، ثم لم تلبث تلك
الوسوسة أن ذهبت من صدره ، وصار من أعلام الصحابة وأجلاتهم ،
وهو أحد الذين كانوا يحفظون القرآن كله على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وأحد الجاهلين له على عهد عثمان رضي الله عنه .

وقوله في الحديث : (وكأنا أنظر إلى الله فرقاً) يفيد أنها كانت
كخطرة البرق أو أسرع ، فلما أن جاءه البيان عرف الحق وأيقن به
كل الإيقان وكل إنسان منا يمر به من الخواطر ما لا يعلمه إلا الله ،
ولا يمكن أحداً أن يحفظ نفسه من تلك الخواطر إلا أنها تمتاز قلب

المؤمن اجتيازاً ، ولا يلبث أن يتزل جند الله فيذهب جند الشيطان
يلتمس قلباً آخر لا تنزله الأنوار ، ولا تنافس عليه الأسرار .

وقوله : (فرددت إليه أن هون على أمتي) أن فيه مفسرة ، لأن
رددت في معنى القول — أى فرجعت إليه القول أن هون على أمتي ،
وهذا معنى قوله في الحديث الآخر : (أسأل الله معافاته ومغفرته) .

قوله : (فرد إلى الثالثة أقرأه على سبعة أحرف) صريح هذه
الرواية أن الرسول أمر بالقراءة على سبعة أحرف في المرة الثالثة ،
والحديث السابق — الثالث — يدل على أنه أمر بالقراءة
على سبعة أحرف في المرة الرابعة ، ويجمع بين الحديثين بأنه في هذا
الحديث حذف بعض المرات .

وقوله : (ولك بكل ردة رددتكها مسألة تسألنيها) قال الإمام
النووي في شرح مسلم : معناه مسألة مجابة قطعاً .. وأما باقي الدعوات
فمرفوعة ليست قطعية الإجابة .

تنمة : القراءة التي أنكرها أبي علي صاحبيه كانت في آيات
من سورة النحل ، ولكن لم نعر على تعيين هذه الآيات .

• — عن أبي بن كعب رضى الله عنه قال : (لقي رسول الله

صلى الله عليه وسلم جبريل ، فقال : يا جبريل إني بعثت إلى أمة أميين ،
فيهم : العجوز والشيخ الكبير ، والغلام ، والجارية ، والرجل الذي
لم يقرأ كتاباً قط . . قال يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف)
رواه أحمد والترمذي وقال حديث حسن صحيح .

شرح بعض ألفاظ الحديث

أميين : جمع أمى وهو من لا يكتب ولا يقرأ . . قال تعالى :
هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ
آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ (١) .
وقال عليه السلام : (إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب) يعني أنهم
على أصل ولادة أمهاتهم لم يتعلموا الكتابة والحساب ، فهم على جبلتهم
الأولى ، وخلقهم الأصلية .. يعني أنني بعثت إلى أمة أميين ، فيهم
هؤلاء المذكورون ، فلو كفوا قراءة القرآن بطريقة واحدة لشق ذلك
عليهم ، ولكن ذلك سبباً للزهد في القرآن والرغبة عنه ، والنفرة
من تلاوته وفي بعض طرق هذا الحديث : فرم فليقرءوا القرآن

(١) آية ٢ من سورة الجمعة .

على سبعة أحرف .. وفي ذلك رحمة بهم ، وتيسير لهم ليقروا كل واحد منهم ما يتيسر له .

٦ — عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص أن رجلا قرأ آية من القرآن فقال له عمرو : (إنما هي كذا وكذا — بغير ما قرأ الرجل — فقال الرجل : هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ ، فخرجنا إلى رسول الله ﷺ حتى أتياه فذكر ذلك له ، فقال ﷺ : إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف فأى ذلك قرأتم أصبتم ، فلا تماروا في القرآن ، فإن المراء فيه كفر) .. رواه الإمام أحمد في مسنده وسنده جيد .

قال الإمام أبو عبيد : ليس وجه الحديث عندنا على الاختلاف في التأويل ، ولكنه على الاختلاف في اللفظ ، وهو أن يقول الرجل : على حرف ، فيقول الآخر : ليس هو هكذا ولكنه على خلافه ، وكلاهما متزل مقروء به ، فإذا جحد كل واحد منهما قراءة صاحبه لم يؤمن أن يكون ذلك يخرج به إلى الكفر ، لأنه نفي حرفاً أنزله الله على نبيه صلى الله عليه وسلم . انتهى

وفي بعض طرق هذا الحديث : فإن مراء فيه كفر .. والتكثير فيه للتقليل ففيه إيدان بأن أقل مراء فيه يجر إلى الكفر .

٧ — عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
(نزل القرآن على سبعة أحرف والمرأ في القرآن كفر — ثلاث
مرات — فما عرفتم منه فاعملوا ، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه —
أى فتعلموه من هو أعلم منكم) . . رواه النسائي والإمام أحمد .

٨ — عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : (أقرأنى رسول الله
صلى الله عليه وسلم سورة من آل حم ، فرحت إلى المسجد فقلت
لرجل أقرأها . فإذا هو يقرأ حروفاً ما أقرؤها ، فقال : أقرأنيها
رسول الله صلى الله عليه وسلم . . فانطلقنا إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فأخبرناه بتغير وجهه وقال : إنما أهلك من كان قبلكم
الاختلاف . . ثم أمر إلى على شينا ، فقال على : إن رسول الله
صلى الله عليه وسلم يأمركم أن يقرأ كل منكم كما عُلِّم . فقال :
فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ حروفاً لا يقرؤها صاحبه) رواه
ابن حبان والحاكم .

٩ — عن زيد بن أرقم رضى الله عنه قال : (جاء رجل إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أقرأنى ابن مسعود سورة
أقرأنيها زيد ، وأقرأنيها أبى بن كعب فاختلفت قراءتهم ، فقراءة
أيهم أخذ ؟ فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى إلى جانبه .

فقال عليّ : ليقرأ كل إنسان منكم كما علم فإنه حسن جميل) ..
رواه ابن جرير الطبري والطبراني .

١٠ — روى الحافظ أبو يعلى الموصلى فى مسنده الكبير أن
أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله عنه قال يوما وهو على المنبر :
(أَذْكُرُ اللهَ رجلا سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن القرآن
أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كافي^(١) قام ، فقاموا حتى
لم يُحصوا فشهدوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أنزل
القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف . فقال عثمان رضى الله
عنه وأنا أشهد معهم) .

وقوله : (فقاموا حتى لم يُحصوا) صريح فى تواتر هذا الحديث ،
وقد نص جمع من الحفاظ على تواتره منهم : الإمام أبو عبيد القاسم
ابن سلام والحاكم .

قال الإمام السيوطى فى الإتيان : (ورد حديث أنزل القرآن
على سبعة أحرف من رواية جمع من الصحابة : أبى بن كعب ،
وأنس بن مالك ، وحذيفة بن اليمان ، وزيد بن أرقم ، وممرة

(١) لما بفتح اللام وتشديد الميم بمعنى ألا ، والمعنى لا أسأل رجلا سمع
النبي قال : كذا إلا القيام .

ابن جندب ، وسليمان بن مرد ، وابن عباس ، وابن مسعود ،
وعبد الرحمن بن عوف ، وعثمان بن عفان ، وعمر بن الخطاب ،
وعمر بن أبي سلمة ، وعمر بن العاص ، ومعاذ بن جبل ، وهشام
ابن حكيم ، وأبي بكرة ، وأبي جهم ، وأبي سعيد الخدري ، وأبي طلحة
الأنصاري ، وأبي هريرة ، وأم أيوب . . فهو لاه أحد وعشرون
صحابيا .) انتهى .

وهذه الأحاديث التي سردناها — وهي قل من كثر — ناطقة
بأن القراءات منزلة من عند الله تعالى ، موحى بها إلى النبي صلى الله
عليه وسلم ، ويؤخذ هذا من قول الرسول صلى الله عليه وسلم (أنزل
القرآن على سبعة أحرف) ، وقوله عند سماع قراءة كل من هشام وعمر
كذلك أنزلت وقول جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم (إن الله تعالى
يأمرك أن تقرء أمتك القرآن على سبعة أحرف فأبما حرف قرءوا عليه
قد أصابوا) . . وكما دلت هذه الأحاديث على أن القراءات نزل بها
أمين الوحي جبريل على قلب النبي صلى الله عليه وسلم .

دلت على أنها مأخوذة بالتلقي والمشافهة والسماع منه صلى الله

عليه وسلم ويؤخذ هذا من قول عمر لما سمع هشاماً يقرأ : فإذا هو يقرأ على حروف لم يقرئنها رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . ومن قول هشام لعمر : أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . وقول عمر لهشام فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرأنيها على غير ما قرأت . . . وقول عمر للرسول : إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم يقرئنها . . . وقول الرسول : اقرأ يا هشام . . . فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ بها . وقول الرسول : اقرأ يا عمر . . . يقول عمر : قرأت القراءة التي أقرأني . . . فالحديث قد تكرر فيه لفظ الإقراء .

كذلك تكررت مادة الإقراء في الأحاديث : الثالث ، والسادس ، والثامن ، والتاسع . . . مما يدل على أن القراءات إنما ثبتت بالتوقيف والتلقي ، والتلقي ، والأخذ والمشاهدة والنقل والسمع ويدل أيضاً على أن صحة القراءة متوقفة على التلقي والسمع قول علي رضي الله عنه للمتخاصمين في القراءة اللذين ترافعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم أن يقرأ كل منكم كما علم .

إن تنازع الصحابة في القراءة ، ورجوعهم إليه صلى الله عليه

وسلم — كما دلت على ذلك الأحاديث المذكورة — لأوضح برهان على أن القراءة ليست موكولة إلى أهوائهم ، ولا مفوضة إلى آرائهم ، فليس لأحد منهم أن يقرأ باختياره ، أو من تلقاء نفسه وليس لأحد منهم أن يقرأ حسب رغبته وهواه ، فيغير عبارة بعبارة ، أو يأتي في مكان اللفظ بمرادفه أو مساويه :

إن الصحابة — رضوان الله عليهم — كانوا في الذروة العليا دقة وضبطاً لألفاظ القرآن الكريم ، وإحكاماً لكلماته وحروفه ، وحرصاً على إمالة أدنى تصحيف عن ساحته ، وحسبنا برهاناً على ذلك موقف عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم ، من تليبيه له ، وأخذه بخناقه ، وسوقه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه نزع هشاماً يقرأ بغير الرواية التي تلقاها عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم — وكان إذ ذاك لا يعرف أن القرآن أنزل على سبعة أحرف — فاعتقد أن هشاماً غير وبدل من تلقاء نفسه ، فلما عرف أن ذلك مأخوذ عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن القرآن قد نزل على وجود كثيرة يعلمها الرسول للأمة رحمة بهم ، وتسهيلاً عليهم ، اطمأنت نفسه ، ولم يتعرض بعدئذ لهشام ولا لغيره ، لأن الذي كان يخشاه عمر

إنما هو التبديل والتغيير في كتاب الله تعالى . . ومعلوم أن سيدنا
عمر رضى الله عنه كان لا يخشى في الحق لومة لائم .

الدليل الثانى :

لما كتبت المصاحف العثمانية وأرسلت إلى الأمصار الإسلامية
لم يكتف الخليفة عثمان بإرسالها إلى الأمصار وحدها لتكون الملجأ
والمرجع ، بل أرسل مع كل مصحف عالماً من علماء القراءة يعلم المسلمين
القرآن وفق هذا المصحف ، وعلى مقتضاه ، فأمر زيد بن ثابت
أن يقرئ بالمدينة ، وبعث عبد الله بن السائب إلى مكة ،
والمغيرة بن شهاب إلى الشام ، وعامر بن عبد قيس إلى البصرة ،
وأبا عبد الرحمن السلمي إلى الكوفة . . فكان كل واحد من هؤلاء
العلماء يقرئ أهل مصره بما تعلمه من القراءات الثابتة عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم بطريق التواتر التى يحتملها رسم المصحف ، دون
الثابتة بطريق الأحاد والمنسوخة ، وإن كان يحتملها رسم المصحف ،
فالمقصود من إرسال القارئ مع المصحف تقييد ما يحتمله الرسم
من القراءات بالمنقول منها تواتراً ، فلو كانت القراءات مأخوذة
من رسم المصحف ، وساغ لكل إنسان أن يقرأ بكل قراءة يحتملها
رسم المصحف سواء كانت ثابتة بطريق التواتر أم بطريق الأحاد ،

أم كانت منسوخة أم لم يكن لها سند أصلاً لم يكن ثم حاجة إلى إرسال عالم مع المصحف ، فإيفاد عالم مع المصحف دليل واضح على أن القراءة إنما تعتمد على التلقي والنقل والرواية ، لا على الخط والرسم والكتابة .

الدليل الثالث :

لو كان خلو المصاحف من الشكل والإعجام سبباً في تنوع القراءات واختلافها — أى أن هذا الاختلاف نتيجة حتمية لخلو المصاحف من الشكل والإعجام — لكانت كل قراءة يحتملها رسم المصحف صحيحة معتبرة من القرآن وليس كذلك ، فإن ما يحتمله رسم المصاحف من القراءات أربعة أقسام :

القسم الأول — ما ثبت بطريق التواتر وهو جل القراءات

ومعظمها كالقراءات في كلمة « ونخرج » في قوله تعالى :

(وَنُخْرِجُهُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَشْورًا)^(١) ..

فإن كلمة (ونخرج) فيها ثلاث قراءات : الأولى — بنون مضمومة مع كسر الراء .. الثانية — ياء مشناة تحتية مضمومة مع فتح الراء .. الثالثة — ياء مشناة تحتية مفتوحة مع ضم الراء .

(١) آية ١٣ من سورة الاسراء .

والقراءات الثلاث ثابتة بطريق التواتر ، والرسم يحتملها كلها .

القسم الثانى — ما ثبت بطريق الأحاد ، وصح سنده بنقل العدل

الضابط عن مثله ، وهكذا إلى نهاية السند ، واستفاض نقله عن أئمة الأداء ، واشتهر ذكره بين شيوخ الإقراء ، وتلقاه علماء القراءة بالرضا والقبول ، كقراءة :

(وَالَّذِي خَبْتُ لَا يُخْرِجُ إِلَّا نَكِدًا) ^(١) . بضم الياء وكسر الراء فى يخرج .

وقراءة : (أَجَعَلْتُمْ مَتَابِعَ الْحَاجِّ وَغِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) ^(٢) بضم السين وحذف الياء — جمع ساق مثل رماة جمع رام ، وعمره بفتح العين والميم مع حذف الألف بعدها جمع عامر مثل صنعة جمع صانع ، فهاتان القراءتان مع ثبوتهما بطريق الأحاد قد صح سندهما وذاع بين القراء خبرهما ، وتلقوها بالقبول ، ورسم المصحف يحتملها .

وحكم هذين القسمين واحد ، وهو أن كل واحد منهما يعتبر قرآنا ، ويتعبد بتلاوته فى الصلاة وغيرها ، فيجب قبوله ، ولا يحل

(١) آية ٥٨ من سورة الأعراف .

(٢) آية ١٩ من سورة التوبة .

إنكار شيء منه ، ومن أنكر شيئاً منه فهو كافر ، حلال الدم .
 القسم الثالث — ما ثبت بطريق الأحاد ، وصح سنده ، ولكنه
 لم يشتهر ، ولم يظفر بالذبوع والاستفاضة ولم يتلقه علماء القراءة بالقبول
 كقراءة (وكان عبداً لله وجهياً) بفتح العين وباء تحنية موحدة
 ساكنة بعد العين مع نصب الدال وتنوينها بدلا من : (وكان عند
 الله وجهياً) (١) .

وهذا القسم شاذ يمنع القراءة به منع تحريم في الصلاة ، وخارج
 الصلاة ، ولا يحل التعبد بتلاوته .

القسم الرابع — ما لم يصح سنده ، أو لم يعرف له سند أصلاً
 كقراءة بعضهم :

(وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها
 أياه) (٢) . . .

بهمزة مفتوحة وباء موحدة تحنية مفتوحة خفيفة بدلا من إياه
 بكسر الهمزة وباء مشناة تحنية مفتوحة . مشددة وهذا القسم لا يعتبر
 قرآناً ، ولا يسوغ التعبد بتلاوته بحال ، فتمحرم القراءة به بإجماع
 المسلمين . ورسم المصحف يحتمل هذين القسمين الثالث والرابع .

(١) آية ٦٩ من سورة الأحزاب .

(٢) آية ١١٤ من سورة التوبة .

وأزيد هذا الدليل إيضاحاً فأقول :

في القرآن الكريم كلمات تكررت في مواضع كثيرة ، ورسمت
برسم واحد في جميع المواضع ، ولكنها في بعض المواضع وردت فيها
القراءات التي يحتملها رسمها ، فاختلف فيها القراء ، وتنوعت فيها
قراءاتهم .

وفي بعض المواضع اتفق القراء على قراءتها بوجه واحد ، لأن
غيره لم يصح به النقل ، ولم تثبت به الرواية مع أن الرسم يحتمله .
وهناك أمثلة لما ذكرنا .

المثال الأول : « كلمة مالك » .

ذكرت في القرآن على أنها صفة أو في حكم الصفة في ثلاثة
مواضع :

(مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) في الفاتحة .

(قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ) في آل عمران .

(مَلِكِ النَّاسِ) في سورة الناس .

ورسخت هذه الكلمة برسم واحد في المواضع الثلاثة ،

وهو حذف الألف بعد الميم ، ولكن القراء اختلفوا في قراءتها في موضع الفاتحة فقط ، فمنهم من قرأها فيه بحذف الألف ، ومنهم من قرأها فيه بإثباتها .

أما موضع آل عمران فقد اتفقوا على قراءتها فيه بإثبات الألف مع أنه لو قرئت الكلمة في هذا الموضع بحذف الألف لكان ذلك سائغا لغة ومعنى ، ولكن لم تقرأ بالحذف في هذا الموضع لعدم ثبوت الرواية فيه بالحذف .

وأما موضع سورة الناس فقد اتفق القراء على قراءة الكلمة فيه بحذف الألف مع أنه لو قرئت هذه الكلمة في هذا الموضع بإثبات الألف لكان ذلك سائغا لغة ومعنى ولكن لم تقرأ الكلمة في هذا الموضع بالإثبات لعدم ثبوت النقل فيه بالإثبات ، فلو كانت القراءات بالرأى والاجتهاد لا بالتلقي والتوقيف ، وكان تنوع القراءات تابعا لرسم المصحف لم يكن اختلاف القراء مقصورا على موضع الفاتحة بل كان يتناول للموضعين الآخرين ، لكنهم اختلفوا في موضع الفاتحة واتفقوا في موضع آل عمران والناس ، فدل هذا على أن القراءات لم تكن بالاختيار والاجتهاد ، ولم يكن تنوعها تابعا للخط والرسم ، وإنما هو تابع للسند والرواية والنقل .

المثال الثانى : كلمة « غشاوة » .

وردت هذه الكلمة فى القرآن الكريم فى موضعين :

الأول فى سورة البقرة فى قوله تعالى :

(وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةٌ) آية ٧ .

الثانى فى سورة الجاثية فى قوله تعالى :

(وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشْوَةً) آية ٢٣ .

وهذه الكلمة مرسومة فى جميع المصاحف العثمانية بحذف الألف بعد الشين فى للموضعين معاً ، ومع ذلك اتفق القراء على قراءتها فى موضع البقرة بكسر الغين وفتح الشين وإثبات ألف بعدها . واختلفوا فى قراءتها فى موضع الجاثية ، فقرأها بعضهم بكسر الغين وفتح الشين وألف بعدها ، وقرأها بعضهم بفتح الغين وسكون الشين .

ولو قرىء موضع البقرة بفتح الغين وسكون الشين لكان ذلك صحيحاً لغة ومعنى ولكن لم يقرأ أحد بهذه القراءة فى هذا الموضع لعدم ثبوتها فيه وهذا يدل على أن القراءة إنما تؤخذ بالمشافهة والسمع ولا تؤخذ من خط المصحف ورسمه .

المثل الثالث : كلمة « الصاعقة » .

ذكرت هذه الكلمة معرفة ومنكرة في القرآن الكريم
في ستة مواضع .

الأول في قوله تعالى في سورة البقرة :

(فَأَخَذَتْكُمْ الصَّيْقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ) آية ٥٥ .

الثاني في سورة النساء :

(فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْقَةُ بِظُلْمِهِمْ) آية ١٥٣ .

الثالث والرابع في سورة فصلت في قوله تعالى :

(فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ
عَادٍ وَنُوحٍ) آية ١٣ .

الخامس في سورة فصلت أيضاً :

(فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا
يَكْسِبُونَ) آية ١٧ .

السادس في سورة الذاريات :

(فَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَأَخَذَتْهُمْ الصَّيْقَةُ وَهُمْ يَنْظُرُونَ) آية ٤٤ .

وهذه الكلمة مرسومة في جميع المصاحف العثمانية في المواضع الستة بدون ألف بعد الصاد ، ولكن القراء أجمعوا على قراءتها في المواضع الخمسة الأولى بإثبات الألف بعد الصاد مع كسر العين ، واختلفوا في الموضع السادس فقرأها بعضهم فيه بإثبات الألف بعد الصاد مع كسر العين ، وقرأها بعضهم بحذف الألف مع سكون العين ، ومعنى القراءتين واحد ، فلو كان تنوع القراءات تابعا للرسم لاختلف القراء في المواضع الخمسة كما اختلفوا في الموضع السادس . ولكنهم اتفقوا في المواضع الخمسة واختلفوا في السادس فكان ذلك دليلا على أن العمدة في ثبوت القراءة التوقيف والرواية لا الرسم والكتابة .

المثال الرابع : « كرها » .

ذكر هذا اللفظ في القرآن الكريم في ستة مواضع :

الموضع الأول في آل عمران :

(وَلَوْ أَطْمَأْسَنَّا مَنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا) آية ٨٣ .

الموضع الثاني في سورة النساء في قوله تعالى :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ

كَرْهًا) آية ١٩ .

الموضع الثالث في التوبة :

(قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ) آية ٥٣ .

الموضع الرابع في الرعد :

(وَلِلَّهِ يَسْجُدُونَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا)

آية ١٥ .

الموضع الخامس في فصلت :

(فَقَالَ لَهُمَا وَلِلْأَرْضِ آثِنِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا) آية ١١ .

الموضع السادس في الأحقاف :

(حَمَلَتْهُ أُمُّهُ ، وَكَرِهَتْ ، وَوَضَعَتْهُ كَرْهًا) آية ١٥ .

وقد اتفق القراء على قراءة الكلمة بفتح الكاف في المواضع :

الأول والرابع والخامس . واختلفوا في المواضع : الثاني والثالث

والسادس ، فمنهم من قرأ بضم الكاف ومنهم من قرأ بفتحها والضم

والفتح لغتان بمعنى واحد ، وتجرید المصاحف من شكل الحروف

يجهل كل موضع من المواضع الستة محتملا لقراءة في الضم والفتح

ولكن لم يقرأ قارئ بالضم في المواضع : الأول والرابع والخامس

كما سبق .

فلو كان اختلاف القراءات نتيجة خلو المصاحف من الشكل
لاختلف القراء في جميع المواضع ولكنهم اتفقوا في البعض واختلفوا
في البعض ، فحينئذ يكون العمدة في اختلاف القراءات إنما هو النقل
والرواية ، ولا يكون خلو المصاحف من الشكل دخل ما في اختلاف
القراءات .

المثال الخامس : ثبت أن الإمام نافعا قرأ لفظ (يحزن)
في القرآن الكريم كيف ورد بضم الياء وكسر الزاي نحو قوله
تعالى في سورة يس :

(فَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ) آية ٧٦ .

وقوله تعالى في سورة الأنعام :

(قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزَنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ) آية ٣٣ .

وقوله تعالى في سورة المجادلة :

(لِيَحْزَنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا) آية ١٠ .

واستثنى من ذلك قوله تعالى في سورة الأنبياء :

(لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَرَعُ إِلَّا كَبُرُ) آية ١٠٣ .

فقرأه بفتح الياء وضم الزاي .

وثبت أن إمام أهل المدينة أبا جعفر قرأ لفظ (يحزن) في سورة
الأنبياء خاصة بضم الياء وكسر الزاي ، وقرأ سائر المواضع — غير
هذا الموضع — بفتح الياء وضم الزاي ، وكلا الإمامين — نافع
وأبي جعفر — مقتنف للأثر متبع للرواية .

فلو صح أن منشأ القراءات تجريد المصاحف من شكل الحروف
وحركاتها لما فرق الامامان المذكوران بين مواضع هذا اللفظ
في القرآن الكريم حيث إن رسم اللفظ في المصاحف واحد ، واللغة
تسبغ كلتا القراءتين وهما بمعنى واحد .
يقال في اللغة حزنه الأمر وأحزنه إذا أهمله ، وسباق الآيات
لا ينبو عنهما .

المثال السادس : كلمة « مدخلا » .

اختلف القراء في قراءة كلمة « مدخلا » في قوله تعالى في سورة
النساء :

(إِنْ تَجْتَنِبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ
سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا) آية ٣١ .

وفي قوله تعالى في سورة الحج :

(لِيُدْخِلَهُمْ مَدْخَلًا يَرْضَوْنَهُ) آية ٥٩ .

فقرأها بعضهم بضم الميم في الموضعين ، وقرأها بعضهم بفتح الميم فيهما . وانتقوا على قراءة كلمة « مدخل » في قوله تعالى في سورة الإسراء :

(وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِيْ مَدْخَلَ صِدْقٍ) آية ٨٠ .

بضم الميم . واللغة تميز في هذا الموضع فتح الميم كما تميزه في الموضعين السابقين ولكن لم يقرأ قارىء في هذا الموضع بفتح الميم ، فلو كان مرجع القراءات رسم المصحف لقرئت هذه الكلمة في هذا الموضع بقراءتين ضم الميم وفتحها كما قرئت في الموضعين السابقين ولكن لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم فتح الميم في هذا الموضع ، فاتفق القراء على قراءتها بالضم ، إذاً يكون مرجع القراءات التوقيف والرواية لا الرسم والكتابة .

المثال السابع : لفظ (تخرجون) .

اختلف القراء في قراءة تخرجون في سورة الأعراف في قوله تعالى :

(قَالَ فِيْهَا تَحْمِيْونَ وَفِيْهَا تَمْوُتُوْنَ وَمِنْهَا تَخْرُجُوْنَ) آية ٢٥ .

وفي الموضع الأول من سورة الروم في قوله تعالى :

(وَيُخْرِجُ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تَخْرُجُوْنَ) آية ١٩ .

وفي سورة الزخرف في قوله تعالى :

(فَأَنْشَرْنَا بِهٖ بَلَدَةً مَّيْمَنًا كَذٰلِكَ تَخْرُجُوْنَ) آية ١١ .

وفي سورة الجاثية في قوله تعالى :

(فَالْيَوْمَ لَا يَخْرُجُوْنَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُوْنَ) آية ٣٥ .

اختلف القراء في هذه المواضع ، فمنهم من قرأ بضم الحرف الأول وفتح الثالث على البناء للمفعول ، ومنهم من قرأ بفتح الأول وضم الثالث على البناء للفاعل وانتقوا على قراءة الموضع الثانى من سورة الروم ، وهو قوله تعالى :

(ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ)

آية ٢٥ .

بفتح التاء وضم الراء على البناء للفاعل ، ولا شك أن خلو اللصاحف من شكل الحروف يجعل هذا الموضع أيضاً محتملاً للقراءتين الثابتتين في المواضع السابقة ، واللغة تميز قراءته بالبناء للمفعول ، ومعنى الآية يسيفه .

ولكن هذه القراءة (بالبناء للمفعول) لم تأت بها رواية ، ولم يثبت بها سند ، فلم يقرأ بها أحد ، وهذا أيضاً من البراهين على أن

مصدر القراءات وتنوعها إنما هو التوقيف والتلقين والأخذ والسماع ،
ولا دخل نطو المصاحف من الشكل في هذا ألبتة .

للمثال الثامن : اختلف القراء في قراءة لفظ (الرشد) في سورة
الأعراف .

(وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرَّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا) .. آية ١٤٦ .

وفي قراءة لفظ (رشداً) في قوله تعالى في سورة الكهف .

(هَلْ أَتَيْتُكُمْ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنَ مِمَّا عُلِّمَتْ رَشَدًا) .. آية ٦٦ .

وخلاف القراء في هذين اللفظين دائر بين ضم الراء ، وسكون
الشين ، وفتح الراء والشين ، وهما لغتان في هذا اللفظ كالبعزل بضم
الباء وسكون الخاء وفتحهما ، والحزن بضم الحاء وسكون الزاى
وفتحهما ، والسقم بضم السين وسكون القاف وفتحهما .

واتفقوا على قراءة لفظ « رشدا » في قوله تعالى في سورة
الكهف :

(وَهَيَّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا) آية ١٠ .

وقوله تعالى في نفس السورة : (لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا) آية ٢٤ .

وقوله تعالى في سورة الجن : (أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا) آية ١٠ .

وقوله في نفس السورة (فَأَوَّسَيْكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا) آية ١٤ .
 وقوله في نفس السورة : (لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا)
 آية ٢١ .

اتفقوا على قراءة هذا اللفظ في اللواضع المذكورة بفتح الراء
 والشين ، كما اتفقوا على قراءة قوله تعالى في سورة الجن :
 (يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ) .. آية ٢ .

بضم الراء وسكون الشين ، وهذا اللفظ في جميع المواضع المذكورة
 — سواء كان معروفاً أم منكراً — المتفق عليها والمختلف فيها معناه
 واحد وهو الحق والخير والصلاح والصواب .

فلو كان اختلاف القراءات وليد خلو المصاحف من شكل
 الحروف وضبطها بالحركات والسكنات لقرئ هذا اللفظ في جميع
 مواضع بقراءتين ، إذ أن اللغة تجهز كلتا القراءتين ، ومعنى اللفظ
 لا يختلف عليهما .

أما وقد اتفق القراء على قراءته بوجه واحد في بعض المواضع
 واختلفوا في قراءته في بعض المواضع فقرهوه بوجهين فلا يكون ذلك
 راجعاً إلا إلى اتفاق النقل في المواضع المتفق عليها ، واختلافه
 في المواضع المختلف فيها وليس لرسم المصاحف دخل في هذا البتة .

المثال التاسع : ورد لفظ (ضراً) في القرآن في المواضع الآتية :

الأول في المائدة :

(قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ . أَلَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا) ..

آية ٧٦ .

الثاني في الأعراف :

(قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ) (١٨٨ ..

الثالث في يونس :

(قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ) (آية ٤٩ ..

الرابع في طه : (أَمَلَّا يَرْوُنَّ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ

لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا) .. آية ٨٩ ..

الخامس في الفرقان :

(وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا) (آية ٣ ..

السادس في سبأ :

(فَالْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُم لِبَعْضٍ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا) (آية ٤٢ ..

السابع في الفتح :

(إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا) (آية ١١ ..

الثامن : فى الجن .

(قُلْ إِنِّى لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا) آية ٢١ .

وقد اتفق القراء على قراءة هذا اللفظ فى جميع مواضعه بفتح الضاد . ماعدا موضع الفتح فاختلّفوا فيه ، فقرأه بعضهم بفتح الضاد ، وقرأه بعضهم بضمها ، والفتح والضم لغتان بمعنى واحد وهو الضرر ضد الشفع ، وهذا أيضاً من جملة الحجج على أن القراءات ليست بالاختيار والاجتهاد ، إنما هى بالنوقيف واتباع الإسناد .

المثال العاشر : لفظ (حزن) وقع هذا اللفظ منسكراً ومعرّناً فى خمسة مواضع فى القرآن الكريم :

الأول فى سورة التوبة :

(وَأَعْيَاهُمْ تَفِيضٌ مِّنَ الدَّمْعِ حَزَنًا) .. آية ٩٢ .

الثانى فى سورة يوسف :

(وَآبَيْصَتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحَزَنِ) .. آية ٨٤ .

الثالث فى سورة يوسف :

(قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَسِّي وَحَزَنِي إِلَى اللَّهِ) .. آية ٨٦ .

الرابع فى سورة القصص :

(فَالْتَقَطَهُ رَءَسُ الْعَاثِمِ فِرْعَوْنَ لَيْسَ كُونِ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا) .. آية ٨ .

الخامس في سورة فاطر .

(وَقَالُوا أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ) آية ٣٤ .

وهذا اللفظ — سواء كان منكراً أم معرفاً — فيه لغتان بمعنى واحد ضم الحاء وسكون الزاي وفتح الحاء والزاي ..

ولكن القراء اختلفوا في موضع القصص خاصة فقرأه بعضهم بضم الحاء وسكون الزاي — وقرأه بعضهم بفتحهما ، وانفقوا على قراءة الموضع الأول في التوبة والخامس في فاطر بفتح الحاء والزاي ، وعلى قراءة موضعي يوسف بضم الحاء وسكون الزاي ، وهذا من أبين الأدلة على أن الاعتماد في القراءات على الرواية والنقل لا الرسم والخط .

المثال الحادي عشر : لفظ (فعصيت) ذكر هذا اللفظ في القرآن في موضعين ..

الأول في سورة هود :

(فَعَصَيْتَ عَلَيْكَ أَنْزَلْنَاهَا لَهَا كَرِهُونَ)

آية ٢٨ .

الثانى فى سورة القصص :

(فَعَمِيتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ) آية ٦٦ .

وقد اختلف القراء فى قراءة موضع هود فقرأه بعضهم بضم العين وتشديد الميم المكسورة ، وقرأه بعضهم بفتح العين وتخفيف الميم المكسورة .

أما موضع القصص فقد اتفق القراء على قراءته بفتح العين وتخفيف الميم فلو كان منشأ اختلاف القراءات تجرد للمصاحف من الحركات لوقع اختلاف القراء فى الموضعين معاً أما وقد اختلفوا فى موضع واتفقوا فى آخر فلا يكون منشأ الاختلاف بما ذكر . إنما منشؤه النقل ، والرواية ، والسمع .

المثال الثانى عشر : كلمة (نسقى) وردت فى القرآن فى أربعة

مواضع :

فى النحل :

(نَسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ) آية ٦٦ .

وفى المؤمنین :

(نَسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا) آية ٢١ .

وفي الفرقان :

(وَنَسَقِيهِ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنْكِبِي كَثِيرًا) آية ٤٩ .

وفي القصص :

(قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرُّعَاءَ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ)

آية ٢٣ .

وقد اختلف القراء في قراءة الكلمة « نسقيهم » في موضعي التحل والمؤمنون ، فمنهم من قرأها فيهما بالنون المضمومة ، ومنهم من قرأها فيهما بالنون المفتوحة ، ومنهم من قرأها فيهما بالتاء المثناة الفوقية للمفتوحة ، وانتقوا على قراءتها في موضع الفرقان « ونسقيه » بالنون المضمومة ، مع أن رسم هذه الكلمة في المصحف — لكونه غير منقوط ولا مشكول — يحتمل القراءات الثلاث فيهما ، كما احتملها في الموضعين المذكورين ، ولكن قراءة هذه الكلمة (ونسقيه) .
بالتاء المفتوحة لا تلائم نظم الآية ، ولا يتفق مع معناها وسياقها فلم يقرأ بها أحد ، وقراءتها بالنون المفتوحة — وإن كانت اللفظ تسيغها ومعنى الآية لا يندو عنها لم تنقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقرأ بها أحد أيضاً .

كما انفقوا على قراءة (قَالَتَا لَا نَسْقِي) في سورة القصص بفتح
النون ، وإن كانت اللغة تميز ضمها ، لأنه يقال في اللغة سقاء وأسقاء
بمعنى واحد ..

ومن الأول قوله تعالى في سورة الدهر : (وَسَقَّيْنَهُمْ رَحْمَةً
شَرَّابًا طَهُورًا) آية ٢١ .

ومن الثاني قوله تعالى في سورة الجن : (لَا سَقَيْنَهُمْ
مَاءً غَدَقًا) آية ١٦ .

وقوله تعالى في المرسلات : (وَأَمْسَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا) آية ٢٧ .

فدل ذلك على أن القراءة إنما تكون بالسمع والاتباع ،
لا بالاجتهاد والابتداع .

المثال الثالث عشر : وقع لفظ (كَسَفًا) في القرآن الكريم
في خمسة مواضع ..

الأول في سورة الإسراء :

(أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا) آية ٩٢ .

الثاني في سورة الشعراء :

(فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا مِّنَ السَّمَاءِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ)

آية ١٨٧ :

الثالث في سورة الروم :

(وَيَجْعَلُهُ كَيْفًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ) آية ٤٨ .

الرابع في سورة سبأ :

(إِنْ نَّشَأْ نُخِفِّفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطَ عَلَيْهِمْ كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ) آية ٩ .

الخامس في سورة الطور :

(وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ) آية ٤٤ .

وقد اختلف القراء في المواضع الأربعة الأولى ، فمنهم من قرأها بفتح السين ومنهم من قرأ بإسكانها ، أما الموضع الخامس فقد اتفق القراء على قراءته بسكون السين ، واللغة العربية تميز فتح السين في هذا الموضع أيضاً وسباق الآية لا يأباه ، فلو كان اختلاف القراءات تابعا لتجرد المصاحف من الشكل والحركات لاختلف القراء في هذا الموضع ، كما اختلفوا في المواضع السابقة ، فاختلافهم في المواضع السابقة واتفقهم في هذا الموضع دليل على أن المعول عليه في تنوع القراءات إنما هو السند والرواية والأثر لا الخط والرسم .

المثال الرابع عشر : اختلف القراء في قراءة كلمة (ينفخ) في قوله

تعالى في سورة طه :

(يَوْمَ يَنْفُخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا) ..
آية ١٠٢ .

فقرأها بعضهم بياء مثناة تحتيه مضمومة مع فتح الفاء على البناء
للمفعول ، وقرأها بعضهم بالنون المفتوحة مع ضم الفاء على البناء
للفاعل .

واتفقوا على قراءة هذه الكلمة (يَنْفُخُ) بضم الياء وفتح الفاء
في قوله تعالى في سورة النمل :

(وَيَوْمَ يَنْفُخُ فِي الصُّورِ ففَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ
فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ) آية ٨٧ .

وفي قوله في سورة النبأ :

(يَوْمَ يَفْشَحُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا) .. آية ١٨ .

مع أن سياق الآيتين المذكورتين لا يأبى القراءة بالنون فيهما ،
أما آية النمل فقراءتها بالنون تنسق مع أسلوب الآيات قبلها .

إقرأ إن شئت من قوله تعالى :

(وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ
تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ) .

إلى قوله تعالى :

(إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) .

ثم تدبر هذه الكلمات (أَخْرَجْنَا) .. (بِآيَاتِنَا) .. (تَحْشُرُ)
أنا (جَعَلْنَا) .. تجدها متناسبة متناسقة مع القراءة بالنون المفتوحة
مع ضم الفاء .

وكذلك آية النبا فقراءتها بالنون تلائم أسلوب الآيات قبلها

إقرأ إن شئت :

(وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا ، وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ، وَجَعَلْنَا
الَّيْلَ لِبَاسًا ، وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ، وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا
وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا ، وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا ،
لِنُخْرِجَ بِهِ حَبًّا وَنَبَاتًا ، وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًا) .

إن نون العظمة في الآيات السابقة على آيتي النمل والنبأ تتسق مع

قراءة « ننفخ » في الآيتين المذكورتين بالنون ، ولكن لم يقرأ أحد

من الأئمة بالنون في آية من هاتين الآيتين ، لعدم ورود القراءة بالنون فيها فدل هذا على أن القراءات إنما تثبت بالتلقي والتوقيف لا بالاجتهاد والابتداع .

المثال الخامس عشر : لفظ (سخرى) .

ذكر هذا اللفظ في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع :

الأول في قوله تعالى في سورة المؤمنين :

(فَأَتَّخَذُوا لَهُمْ سَخَرِيًّا) آية ١١٠ .

الثاني في قوله تعالى في سورة ص :

(أَلَتَّخَذُوا لَهُمْ سَخَرِيًّا) آية ٦٣ .

الثالث في قوله تعالى في سورة الزخرف :

(لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سَخَرِيًّا) آية ٣٢ .

وقد اختلف القراء في قراءة الموضعين الأولين فقرأها بعضهم

بضم السين ، وقرأها بعضهم بكسرها ، واتفقوا على قراءة الموضع

الثالث بضم السين ، والضم والكسر لفتان ، ومعناها واحد ،

والمصاحف العثمانية مجردة من النقط والشكل ، فلو كانت القراءات

ناشئة من رسم المصاحف لاختلف القراء في الموضع الثالث كما اختلفوا

في الأول والثاني ، لكنهم اتفقوا في الموضع الثالث . فكان ذلك

دليلا على أن القراءات لم تنشأ عن خط المصاحف ورسمها، وإنما نشأت
عن التوقيف والسمع .

وفي القرآن الكريم كلمات أخرى رسمت غير معجمة ولا مشكولة ،
ورسمها كذلك يجعلها محتملة لقراءات متعددة ، واللغة العربية تميز
فيها هذه القراءات . ومع ذلك لم يختلف فيها القراء ، ولم تعتمد فيها
القراءات ، بل اتفقوا على قراءة واحدة فيها ، لأنه لم يرو فيها بالسند
القوى ، والأثر الثابت ، والنقل الموثق ، إلا هذه القراءة ، وأما غيرها
من القراءات التي يحتملها رسم المصاحف فليس له سند يعتمد عليه ،
وأصل يرد إليه فلم يقرأ به أحد .

وهاك أمثلة لذلك :

١ - (خُطِفَ يُخْطَفُ) جاء في لغة العرب أن فيها لفتين ،
خُطِفَ يُخْطَفُ من باب عَلِمَ يَعْلَمُ ، وَخُطِفَ يُخْطَفُ من باب عَمَدَ
يَعْمَدُ ، ولكن القراء أجمعوا على قراءتها بكسر الطاء في الماضي
وفتحها في المضارع .

٢ - (مُكِّثَ) في قوله تعالى في سورة الإسراء :

(وَقَرَأْنَا مَا فَرَقْنَاهُ لِنَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا) ١٠٦ .

اللغة تميز فيها تثليث الميم ورمحها يحتمل الأوجه الثلاثة ، ولكن القراء أجمعوا على قراءتها بضم الميم ، فلو كانت القراءات بالرأى والاختيار ، وكان خلو الكلمات من الشكل سبباً في اختلاف القراءات وتنوعها لاختلف القراء في قراءة الكلمات السابقة فكان منهم من يقرأ خطف بخطف من باب علم يعلم ، وكان منهم من يقرأ خطف بخطف من باب عمد يعمد ، وكان منهم من يقرأ على مكث بضم الميم ، ومنهم من يقرأ بفتحها ، ومنهم من يقرأ بكسرها .

والمعنى لا يختلف ، واللغة تسيغ جميع هذه القراءات ، ولكن القراء اتفقوا على قراءة خطف بالكسر يخطف بالفتح ، وعلى قراءة على مكث بالضم ، فحينئذ لا تكون القراءات بالرأى والاختيار ، ولا بالهوى والاجتهاد ، ولا يكون مجرد المصاحف من الشكل سبباً في تنوع القراءات واختلافها إنما سبب التنوع والاختلاف الروايات الصحيحة ، والأسانيد الموصولة ، والنقول الصريحة ، والتوقيف والتلقى والسمع .

٣ — لفظ الرضاعة في القرآن نحو :

(لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ) ^(١) .

(وَأَخَوْتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ) ^(٢) .

في راء الرضاعة لفتان الفتح والتكسر ، ولكن القراء أجمعوا على قراءته بالفتح .

٤ — وذكر بعض الأدباء عن الأصمعي أنه سأل المازني :
ما تقول في قول الله عز وجل :

(إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) ^(٣) .

فقال المازني : يذهب سيبويه إلى أن الرفع فيه أقوى من النصب في العربية لاشتغال الفعل بالضمير .

وليس هناك شيء هو بالفعل أولى ، ولكن أبت القراء إلا النصب ، فنحن نقرؤها كذلك اتباعاً لأن القراءة سبعة . انتهى .

٥ — (يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ) ^(٤) .

(١) آية ٢٣٣ من سورة البقرة .

(٢) آية ٢٣ من سورة النساء .

(٣) آية ٤٩ من سورة القمر .

(٤) آية ١١ من سورة النساء .

تجيز اللغة في لفظ (يوصيكم) فتح الواو وتشديد الصاد ، من التوصية ، كما تجيز سكون الواو وتخفيف الصاد من الإيضاء .

وقد جاءت اللتان في القرآن الكريم في قوله تعالى :

(ووصىٰ بِهَآ اِبْرٰهِيْمُ بَنِيهٖ وَيَعْقُوْبُ) ^(١)

قرى : (وصى) بواوين مفتوحين مع تشديد الصاد من التوصية ، وقرى : وأوصى بواوين الأولى مفتوحة والثانية ساكنة وبينهما همزة مفتوحة مع تخفيف الصاد من الإيضاء .

وفي قوله تعالى :

(فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصِيٍّ جَبْهَةً أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ) ^(٢)

قرى : (موص) بفتح الواو وتشديد الصاد من التوصية . وقرى بسكون الواو وتخفيف الصاد من الإيضاء ، ومع أن التشديد والتخفيف لفتان ذكرنا في الآيتين للذكرتين لم تقرأ كلمة (يوصيكم) في الآية السابقة إلا بقراءة واحدة ، وهي سكون الواو وتخفيف الصاد

(١) آية ١٣٢ من سورة البقرة .

(٢) آية ١٨٢ من سورة البقرة .

لأنه لم يرو عن رسول الله ﷺ إلا هذه القراءة ، وهذا يدل على أن القراءات إنما تعتمد على السند والآثار ، لا على الكتابة والاختيار .

٦ — وقال الإمام الفراء في كتابه معاني القرآن في قوله تعالى في سورة طه :

(إِنَّمَا صَبَّعُوا كَيْدُ سَحْرِ) .. آية ٦٩ .

ولو قرأ قارئ (كيد) بالنصب لكان صواباً إذا جعلت إن وما حرفاً واحداً ، ولكن لم يقرأ به واحد من القراء العشرة ، ولا من الأربعة الذين فوق العشرة .

٧ — وقال أيضاً في قوله تعالى في سورة الكهف :

(فَلَمَلَكْ بِخُفْيَةِ نَفْسِكَ عَلَىٰ نَارِهِمْ إِنْ لَّمْ يُؤْمِنُوا) .. آية ٦ .

قرأه القراء بالكسر ولو قرئت إن بالفتح على معنى إذ لم يؤمنوا ، أو لأن لم يؤمنوا ، أو من أن لم يؤمنوا لكان صواباً ، ولكن اتفق القراء على قراءة إن بالكسر .

على أن بعض أئمة القراء قد خالف مرسوم جميع المصاحف

العمانية إيثاراً للأثر ، واتباعاً للنقل ، واقتداءً بالسنة ، وعملاً بالتلقى
والمشافهة ، ومحافظة على التوقيف والسماع .

ومن أمثلة ذلك :

١ — (الصَّرَط) معرفاً ومنكراً في جميع القرآن ، (والله
يَقْبِضُ وَيَبْصِطُ) في البقرة ، (وَزَادَ كُمْ فِي اتِّخْلُقِ بَصْطَةً)
في الأعراف (أَمْ هُمُ الْمُضْطَرُونَ) .. في الطور ، (لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ) ..
في الغاشية .

كتبت هذه الكلمات في جميع المصاحف العمانية بالصاد ، ومع
هذا قرأها بعض القراء بالسين ، وقرأها بعضهم باشمام الصاد صوت
الزاي والقراءات الثلاث متواترة .

٢ — في هود :

(أَلَا إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ لَكَاذِبُونَ) .. آية ٢٨

وفي الفرقان :

(وَعَادًا وَنَمُودًا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ) .. آية ٣٨

وفي العنكبوت :

(وَعَادًا وَنَمُودًا وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ) .. آية ٣٨

وفي النجم :

(وَنُمُودًا فَمَا أُبْقَى) .. آية ٥١ .

كتبت كلمة (نمود) في هذه الآيات في جميع المصاحف العثمانية بالالف بعد الدال ، ومع ذلك قرأها بعض القراء بمحذف الألف اقتداء بالسنة ، ومثل هذه الكلمة في رسم المصاحف كلمتنا (قواريراً)^(١) في سورة الإنسان فقد رسمنا بإثبات الألف بعد الراء في جميع المصاحف وقرأها البعض بمحذفها والقراءة بمحذف الألف في كلتا الكلمتين متواترة كالقراءة بإثباتها .

٣ - في سورة التوبة :

(إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ) .. آية ١١٠ .

رسمت كلمة (إِلَّا) هكذا في كل المصاحف على أنها أداة استثناء ، ولكن بعض القراء قرأها هكذا (إلى) على أنها حرف جر عملاً بالتلقى .

٤ - في مدريم :

(لَا هَبَ لَكَ) .. آية ١٩ .

(١) آيتا ١٥ ، ١٦ من سورة الانسان .

رسمت هذه الكلمة في جميع المصاحف بألف بعد اللام ، ومع ذلك قرأها بعض القراء بياء بعد اللام اتباعاً للنقل .

٥ - « الأيكة » رسمت هذه الكلمة في سورة الشعراء (كَذَّبَ أَصْحَابُ النَّيِّكَةِ لِلرُّسُلِينَ) ، وفي سورة ص (وَأَصْحَابُ نَيْيِّكَةِ أُولَئِكَ الْأَحْزَابِ) رسمت هكذا (ايكة) : في جميع المصاحف بحذف الألف قبل اللام ، قرأها بعض القراء بحذف همزة الوصل قبل اللام مع فتح اللام وياء ساكنة بعدها وفتح التاء .

وهذه القراءة موافقة للرسم ، وقرأها البعض الآخر هكذا (الْآيِكَةِ) ، بهزة وصل مع سكون اللام ، وهمزة مفتوحة بعدها مع سكون الياء وكسر التاء ، وهذه القراءة مخالفة للرسم جميع المصاحف ، ولكنها ثبتت بطريق التواتر كالقراءة الأولى .

ومن جميع ما تقدم يتضح اتضاحاً لا شبهة فيه أن تنوع القراءات واختلافها ليس وليد إغفال الكلمات القرآنية من النقط والشكل ، إذ لو كان كذلك لكانت كل قراءة يحتملها رسم المصاحف صحيحة متى وافقت اللغة ، وليس كذلك ، فإن كثيراً من الكلمات يحتمل رسمها أكثر من قراءة لخلو الكلمات من الإعجام والشكل ، ولكن لم يصح فيها إلا قراءة واحدة كما سبق ، فحينئذ يكون رجوع القراءات

الروايات المتواترة ، والآثار الصحيحة ، والأسانيد القوية المروية عن الثقات الأثبات ولا دخل للرسم والكتابة فيها مطلقاً .

والخلاصة : أن أية قراءة لا يمتد بها ، ولا تعتبر قرآناً إلا إذا كانت ركيزتها التلقين والتوقيف ، والتلقي والمشافهة ، وكانت دعائمها الرواية ، والنقل والسماع ، ولا شيء وراء ذلك من رسم وكتابة .

قال الإمام أبو شامة في شرح الشاطبية عند الكلام على (ولولوا) في سورة الحج مانصه : ورسم بالألف في الحج خاصة دون فاطر ، والقراءة نقل فما وافق منها ظاهر الخط كان أقوى وليس اتباع الخط بمجرد واجبا : ما لم يعضده نقل ، فإن وافق فيها ونعمت ، ذلك نور على نور : قال الشيخ السخاوي — تلميذ الإمام الشاطبي — وهذا الموضع أدل دليل على اتباع النقل في القراءة ، لأنهم لو اتبعوا الخط ، وكانت القراءة إنما هي مستندة إليه لقرءوا هنا في سورة الحج بالألف ، وفي الملائكة — فاطر — بالخفض . قال الإمام أبو عبيد : ولولا الكراهة لخلاف الناس لكان اتباع الخط أحب إليّ ، فيكون في الحج بالنصب وفي فاطر بالخفض . انتهى .

الدليل الرابع على أن مصدر القراءات النقل لا الرسم :

ينجم عن رأى جواد زهير ومن شايعه من الملاحدة ، وهو أن منشأ القراءات مجرد المصاحف من النقط والشكل ، أن يكون القرآن الكريم قد قرئ في خير العهود ، عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعهد الصحابة ، وعهد التابعين ، بقراءات وأوجه لا يعرف الصحيح منها من غيره ، ولا المنزل منها من غير المنزل ، ولا المتواتر منها من غير المتواتر ، وبداية العقل قاضية ببطالان هذا وفساده .

ثم إنه لا يستقيم في حكمة الحكيم جل جلاله أن يكل أمر القرآن وهو أعظم دستور سماوى إلى العباد ، يقرؤه كل واحد منهم حسب ميله وهواه ، وحسب رغبته واختياره ، ويعبر كل منهم في نطاق قدرته على التعبير والأسلوب ، والناس في هذا متفاوتون تفاوتاً شاماً ، أقول : لا يستقيم هذا في حكمة الحكيم لأن فيه تعريضاً لنصوص القرآن للتناقض والتعارض ، والتخاذل والتهافت ، والتغيير والتحريف والخطأ والتصحيف .

الدليل الخامس :

لو كان مبث اختلاف القراءات وتنوعها خلوا المصاحف من النقط والشكل ، وكان كل قارئ يقرأ بقراءة يختارها ، من تلقاء

نفسه ، إذا كان الرسم محتملا لها ولم يكن مبعثها الوحي والمشافهة والتلقى من فيه صلى الله عليه وسلم لكان بعض القرآن من كلام البشر ، ولم يكن كله وحيا سماويا منزلا من عند الله تعالى ، ولو كان كذلك لذهبت أعظم خاصية من خصائصه ، تلك الخاصية التي امتاز بها القرآن عن سائر الكتب السماوية السابقة ، وهي الإعجاز ، ولو ذهبت عنه صفة الإعجاز لم يكن للنحدي به — بجميع قراءاته ورواياته — وجه ، ولم يكن لعجز العرب عن معارضته سر — حيث إن بعضه من وضع بني جنسهم — ولم يكن للإيمان به والتعبد بتلاوته معنى أصلا لكن الله تعالى أمرنا بالإيمان به ، والتعبد بتلاوته ، وتحدي به سائر العرب . فعجزوا عن معارضته والإتيان بمثله بل بأقصر سورة من سوره ، فحينئذ تكون صفة الإعجاز ملازمة له لا تفارقه ولا تنفك عنه .

إذا لم يكن بعضه من كلام البشر بل كله من كلام الله عز وجل فلم يكن مبعث القراءات خلو المصاحف من النقط والحركات ، بل مبعثها الوحي والتلقى والمشافهة من فيه صلى الله عليه وسلم ، وهو المطلوب ..

الدليل السادس :

إن القرآن الكريم سجل على رسول الله ﷺ أنه لا يستطيع .
أن يبدل في القرآن الكريم كلمة بكلمة ، أو حرفاً بأخر .
وأشار إلى أن هذا التبديل معصية يترتب عليها العقاب
الأخروي الشديد .

فقال تعالى في سورة يونس :

(وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ
لِقَاءَنَا أَنتِ بَقْرَةٌ أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ
أَبْدَلَهُ مِنْ تِلْكَ آيٍ نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي
أَخَافُ أَنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ) آية ١٥ .

وقال تعالى في سورة الحاقة :

(وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ، لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ،
نَمَّ لَتَطْعَمُنَا مِنْهُ الْوَتِينَ) . آيات ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ .

فإذا كان الرسول ﷺ لا يستطيع أن يبدل في القرآن الكريم
شيئاً فهل يملك غيره ، صحابياً كان أم تابعياً أم غيره ، أن يضع
كلمة مكان كلمة ، أو حرفاً في موضع حرف .

الدليل السابع :

إن الله تعالى وعد بحفظ كتابه من أن تمتد إليه يد العيب والتحريف التي امتدت إلى ما سبقه من الكتب السماوية فقال تعالى في سورة الحجر :

(إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) آية ٩ .

وقال تعالى في سورة فصلت :

(وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ، لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ سَ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ) . آيتا ٤١ ، ٤٢ .
ولا شك أن قراءته بالرأى والاختيار تفضي — من قريب أو من بعيد — إلى تعريض نصوصه للتغيير ، والتصحيف ، وذلك يناقض الوعد بحفظه ، ووصفه بأنه (لا يأتیه البطل من بين يديه ولا من خلفه سَ) .

الدليل الثامن :

ثبت نبوتاً قطعياً لا يدع مجالاً لشك أو ريب أن الصحابة رضی الله عنهم لم يكن مصدرهم في حفظ القرآن بقراءاته ورواياته الأخذ من المصحف ، لأنه لم يكن وجد بعد ، إنما كان مصدرهم

في حفظه السماع من فيه صلى الله عليه وسلم ، والتلقى منه ، والأخذ عنه ، ومشافهتهم بالقرآن مباشرة مع حرصهم الحرص كل الحرص على حفظ وضبط كل ما يسمعون في صدورهم ، وانتقائه على صفحات قلوبهم ، ولذلك مدحوا بأن (أناجيلهم في صدورهم) يعني أنهم يستظهرونه ويحفظونه عن ظهر قلب ، وفي هذا إشارة إلى أن أهل الكتاب لا يمكنهم أن يقرأوا إلا في الكتب من غير حفظ ولا استظهار .

الدليل التاسع :

ان من عرف حال الصحابة ، ومحبتهم لدينهم ، وتقديسهم لكتاب ربهم الذي يمتقنون فيه أنه مجمع شريعتهم ، ومناط سعادتهم ، ومعجزة نبهم ، تلك العقيدة التي هونت عليهم مفارقة أوطانهم وأبنائهم ، واخراجهم عن أموالهم ورفع جاههم ، بل كان ذلك التقديس يهون عليهم بيع نفوسهم وأرواحهم دفاعا عنه ، وذودا عن حياضه .

أقول :

إن من عرف حال هؤلاء الصحابة لا يعتريه أدنى ارتياب في أنهم كانوا على اعتقاد راسخ ، ويقين ثابت بأن هذا الكتاب

وحى سماوى عن الله عز وجل لا دخل لأحد من البشر فيه بوجه
من الوجوه ، وأنهم لو أحسوا بأن لأحد دخلا فيه ، فى أية ناحية من
نواحيه بزيادة أو نقص ، أو ذكر أو حذف ، أو وضع كلمة مكان
أخرى ، أو حرف فى موضع آخر ، فيكون بذلك عرضة للآراء
المختلفة ، والمذاهب المتباينة ، لما رضيت نفوسهم الآية باتباعه ،
والإذعان لقوانينه وأحكامه ، لأن نفوسهم طبعت على تعشق
الانطلاق والحرية ، ومقت الاستعباد ، والتقييد والعبودية .

الدليل العاشر :

إن من القراء العشرة من بلغ الذروة فى العربية ، وكان فيها إماماً
يرحل إليه ويؤخذ عنه ، وله مذهب خاص فى النحو اشتهر به ، ومع
ذلك كان فى القراءة لا يتمدى ما نقله عن أئمنه ، وتلقاه عن شيوخه ،
ولو خالف مذهبه فى العربية ، من هؤلاء الإمام أبو عمرو بن العلاء
البصرى .

قال الأصمعى : قال لى أبو عمرو : لولا أنه ليس لى أن أقرأ
إلا بما قرىء لقرأت كذا وكذا من الحروف كذا وكذا ، فكان
أبو عمرو يخالف مذهبه فى النحو اتباعاً للأثر .

قال ابن خالويه في الحجة : أدغم أبو عمرو وحده الراء في اللام من (يغفر لكم) وما شاكلة في القرآن وهو ضعيف عند البصريين .
وورد عن الكسائي مثل ما ورد عن أبي عمرو ، فكانت قراءته في بعض المواضع تخالف مذهبه في النحو .

وليس هناك تفسير لذلك إلا أن هؤلاء الأئمة كانوا يستندون في قراءتهم إلى النقل والرواية لا إلى القواعد والدراية .

قال سفيان الثوري : ما قرأ حمزة حرفا من كتاب الله تعالى إلا بأثر ، وكان ليحيى ابن سلام اختيار في القراءة ، ولكن من طريق الآثار ، وكان الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام ، يختار من القراءات ما يوافق العربية والأثر جميعا .

الدليل الحادى عشر :

أجمع المسلمون على تواتر قراءات الأئمة العشرة ، وثبوتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق القطع واليقين .

والتواتر — كما عرفه علماء الأصول — اتفاق طائفة على أمر تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ، أو وقوع الكذب منهم صدفة

واتفاقا ، فالتواتر من الأخبار ما يرويه جماعة تحيل العادة تواطؤهم
وتوافقهم على الكذب ، أو وقوع الكذب منهم صدفة واتفاقا
عن جماعة كذلك من مبدأ السند إلى منتهاه ويكون مستند الطبقة
الأخيرة منه الجس من مشاهدة أو سماع ، فلا يتحقق التواتر إلا إذا
وجد العدد الموصوف بما ذكر في كل الطبقات من بدء السند
إلى نهايته .

فلو فقد هذا العدد في طبقة من طبقات السند انتفى التواتر ،
والتواتر يفيد العلم لسامعه ، وهذا المعنى متحقق في قراءات الأئمة
العشرة وهم : نافع بن أبي نعيم ، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع ،
المدنيان ، وعبد الله بن كثير المكي ، وأبو عمرو بن العلاء ،
ويعقوب بن إسحاق البصريان ، وعبد الله بن عامر الشامي ، وعاصم
ابن أبي النجود ، وحمزة بن حبيب الزيات ، وعلي بن حمزة الكسائي ،
وخلف بن هشام البزار الكوفيون .

فقد روى قراءات هؤلاء الأئمة معظم الصحابة عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وتلقوها من فيه مشافهة ، ورواها عن الصحابة
التابعون ، وأتباع التابعين . . ومن هؤلاء وهؤلاء القراء العشرة
المذكورون ، ورواها عنهم أم لا تحصى كثرة وعددا في جميع

العصر والأجيال ، لم تخل أمة من الأمم ، ولا عصر من العصور ، ولا مصر من الأمصار إلا وفيه من الكثرة الكثيرة ، والجمع الوفير والجمع الوفير من يروى قراءات هؤلاء الأئمة ويحذقها ، وينقلها لغيره إلى وقتنا هذا ، ولن تزال الأمم إن شاء الله تعالى على تعاقبها وتلاحقها وتناوبها تتعاهد هذه القراءات وتروبها وتنقلها لمن بعدها وتقرؤها وتقرئها بها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهذا مصداق قوله تعالى (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) .

ومن الأدلة على تواتر قراءات القراء العشرة - غير ما تقدم - ما يلي :

١ - إن هذه القراءات أبعاض القرآن وأجزاؤه ، وقد ثبت القرآن كله بجميع أبعاضه وأجزائه بطريق التواتر ، فيكون كل جزء منه ثابتا بطريق التواتر ضرورة ثبوت الأجزاء بثبوت الكل .. لأنه إذا ثبت الكل بطريق التواتر كان كل جزء منه ثابتا بهذا الطريق بالضرورة فتلا قراءة لنظ (الصراط) بالصاد بعض من القرآن ، وقراءته بالسين بعض آخر منه ، فكلمتا القراءتين متوازنة ، إذ الطريق التي وصلت إلينا منها إحدى القراءتين هي نفس الطريق التي وصلت إلينا منها القراءة الأخرى ، فيكون كل منهما قرآنا ،

وإلا لو قلنا إن إحدى القراءتين متواترة دون الأخرى ، وطريق ورودها واحدة لكان ذلك تحكما باطلا ، وترجيحا لإحدى القراءتين المتساويتين على الأخرى دون مرجح وهو باطل فحينئذ تكون القراءتان متواترتين وهو المطلوب .

٢ — ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال : (أنزل القرآن على سبعة أحرف) أخرجه البخارى ومسلم من طرق متعددة قوية تفيد بمجموعها تواتر هذا الحديث بل صرح بعض العلماء بتواتره ، منهم : الإمام القاسم بن سلام والحاكم النيسابورى والجلال السيوطى فى كتابيه الإتقان ، وتدريب الراوى ، وعلى تواتر هذا الحديث يكون مفيدا العلم والقطع بإنزال القرآن على الأحرف السبعة ، وقد قام الدليل على نسخ ما عدا القراءات العشر فبقيت القراءات العشر ، على القطع بثبوتها .

٣ — نصوص علماء الإسلام :

(أ) قال الإمام القرطبى : (وقد أجمع المسلمون فى جميع الأمصار على الاعتماد على ما صح عن هؤلاء الأئمة فيما رأوه ورووه

من القراءات ، وكتبوا في ذلك مصنفات ، واستمر الإجماع على الصواب ، وحصل ما وعد الله به من حفظ الكتاب .

وعلى هذا .. الأئمة المتقدمون ، والفضلاء المحققون كابن جرير الطبري والقاضي أبي بكر بن أبي الطيب وغيرهما . انتهى

(ب) وقال القاضي أبو بكر بن أبي الطيب في كتابه الانتصار :
(لم يقصد عثمان — رضى الله عنه — قصد أبي بكر في جمع القرآن بين لوحين وإنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المتواترة المعروفة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإلغاء ما ليس كذلك) . انتهى

(ج) وقال ابن عطية : (ومضت الأعصار والأمصار على قراءات الأئمة السبعة بل العشرة ، وبها يصلى لأنها ثبتت بالإجماع) . انتهى

(د) وقال الإمام المحقق ابن الجزرى في (منجد المقرئين) :
وقال العلامة ابن السبكي : (القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر ، وقراءة يعقوب ، وقراءة خلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة ، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل ، وليس

تواتر شيء من ذلك مقصوراً على من قرأ بالروايات ، بل هي متواترة عند كل مسلم يقول أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، ولو كان مع ذلك عامياً جليفاً لا يحفظ من القرآن حرفاً ، وحظ كل مسلم وحقه أن يدين الله تبارك وتعالى ، وتجزم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر معلوم باليقين لا تنطرق الظنون ولا الارتياح إلى شيء منه . والله تعالى أعلم .

وقال ابن الجزرى فى (منجد للمقرئين أيضاً : كل قراءة وافقت العربية مطلقاً ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ، ولو تقديرأً ، وتواتر نقلها ، هذه هي القراءة المتواترة المقطوع بها ، ومعنى العربية مطلقاً أى بوجه من الإعراب ، نحو قراءة حمزة (والأرْحَام) بالجر ، وقراءة أبى جعفر (ليُجزَى قوماً) .

ومعنى أحد المصاحف العثمانية واحد من المصاحف التى وجهها الخليفة عثمان إلى الأمصار ، كقراءة ابن كثير فى الموضع الأخير من سورة التوبة (تجرى من تحته الأنهر) بزيادة من فانها لا توجد إلا فى المصحف المسكى .

ومعنى ولو تقديرأً ما يحتمله رسم المصحف كقراءة من قرأ

(مالك يوم الدين) بالآلف ، فإنها كتبت بغير الآلف في جميع المصاحف ، فاحتملت الكتابة أن تكون (مالك) بالآلف ، وفعل بها كما فعل باسم الفاعل من قوله : (قادر صالح) ونحو ذلك مما حذفت منه الآلف للاختصار وهو موافق للرسم تقديرأ .. ونعني بالتواتر ما رواه جماعة عن جماعة كذا إلى منتهى السند وهو يفيد العلم من غير تعيين عدد على الصحيح .

والذى جمع فى زماننا هذه الأركان الثلاثة هو قراءات الأئمة العشرة التى أجمع الناس على تلقينا بالقبول وهم : أبو جعفر ونافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن عامر وعاصم وحزمة والكسائى وخلف ، أخذها الخلف عن السلف إلى أن وصلت إلى زماننا .. فقراءة أحدهم كقراءة الباقين فى كونها مقطوعاً بها .

ثم قال ابن الجزرى بعد كلام :

فالذى وصل اليوم إلينا متواتراً وصحيحاً مقطوعاً به مجماً عليه غير منازع فيه متلقى بالقبول هو قراءة الأئمة العشرة ورواتهم المشهورين ، هذا الذى تحرر من أقوال العلماء ، وعليه الناس اليوم بالشام والعراق ومصر والحجاز .

ثم نقل ابن الجزرى عن كثير من أئمة الإسلام مثل : محبى
السنة أبى محمد الحسن بن مسعود البغوى ، وحافظ المشرق ، المجمع
على فضله أبى العلاء الحسن بن أحمد الهمدانى والحافظ المجتهد أبى
عمرو بن الصلاح ، والحافظ مجتهد المصر أبى العباس أحمد بن تيمية ،
والإمام أبى الحسن السبكى وولده قاضى القضاة ، نقل ابن الجزرى
عن هؤلاء وأمثالهم من الأعلام تواتر القراءات العشر . انتهى .

وقصارى ما يقال فى ذلك أنه لم يظفر كتاب من الكتب
الساوية بما ظفر به القرآن الكريم من ثبوته ثبوتاً قطعياً بطريق
التواتر الذى يدرأ كل شك ويدفع كل ارتياب ، ويدل على أن الصحابة
رضى الله عنهم تلقوه من فيه ﷺ بقراءاته ورواياته ، ولقنوه من بعدهم
بقراءاته وهياته وطرق أدائه ، فى ضبط وأمانة وثقة ، هى مضرب
الأمثال ، فلم يضيعوا منه جملة ، ولم يغفلوا منه كلمة ، ولم يهملوا منه
حرفاً ، أو حركة أو سكوتاً ، ولم يدر يخلدهم أن يبدلوا منه كلمة
بأخرى ، أو حرفاً بآخر ، ونقله عن الصحابة التابعون على هذا
الوجه من الأحكام والتحرير ، والإتقان والتجويد .

ثم نقله عن التابعين الأئمة المتعاقبة ، والأجيال المتلاحقة ، أمة

وقد تولى العلماء تأويل هذه الآيات وأشباهها بما يتفق وتنزيه الله عن الحوادث ، وسات المخلوقين .

٣ — قوله . والذي يمكننا أن نفرضه هنا ان عجبت للمتكلم هو القراءة الأصلية . .

ونقول له : من أين أتاك أن القراءة بالضم هي القراءة الأصلية ؟ إن كلتا القراءتين متواترة ثابتة بطريق القطع واليقين ، فهما متساويتان ، فدعوى أن إحداها أصلية والأخرى فرعية دعوى باطلة لأن فيها ترجيح لإحدى المتساويتين بلا مرجح وهو باطل . . ولم لا تكون القراءة بالفتح هي الأصلية باعتبار خلوها من الإيهام المذكور ؟ . .

ليس في القراءات أصلى وفرعى ، بل جميع القراءات المعتمدة متساوية من حيث ثقلها وسندها وروايتها ، لا تمتاز قراءة عن أخرى من هذه الحثية ، وليس أدل على تساوى هاتين القراءتين في هذه الآية ، وعدم أصالة إحداها ، وفرعية الأخرى مما قاله الإمام ابن جرير ، ونقله عنه جولدزهر ، وقد مر بك آنفا .

وأما أن شريحا كان يقرأ بالفتح ويقول : إن الله لا يعجب من شيء ، إنما يعجب من لا يعلم ، فقصاراه أنه آثر إحدى القراءتين

المتواترين ، وهى قراءة الفتح — على الأخرى وهى قراءة الضم ، لأن قراءة الفتح لا توهم شيئا فلا يحتاج لتأويل ، بخلاف قراءة الضم فإنها موهمة ، فتححتاج للتأويل ، ومالا يحتاج لتأويل أولى مما يحتاج له ، وليس معنى اختياره لقراءة الفتح أنه ينكر قراءة الضم — حاشاه من ذلك .

٣ — قوله تعالى فى سورة العنكبوت آيتا ٢ ، ٣ :

﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۚ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ۚ ﴾

قال جولدزهر : تشتمل هذه الكلمات على افتراض أن الله تعالى سيعلم ذلك بعد الامتحان ، كأننا لم يعلمه دون ذلك ، وكأننا ليس هو الذى قدره وقضاه .

ويبدو أن قراءة منسوبة إلى على والزهرى قصد بها إلى رفع هذه الشبهة وهذه القراءة (فَلَيَعْلَمَنَّ) بضم الياء وكسر اللام بمعنى : فَلَيَعْرِفَنَّ الله الناس بهم . . أو بمعنى فَلَيَسَيِّمَهُمُ الله بعلامة يعرفون بها ، فعلمة الصادقين سواد العيون ، أو كحلها ، وعلامة الكاذبين

زرقة العيون ، وتمد زرقة العيون عند العرب علامة على خبث الطوية ، وتمد قبيحة يتشائم بها وينسب إليها أحيانا قوة سحرية ضارية . انتهى

وأقول : نقل جولنزيهر هذه المقالة كلها أو جلها من تفسير أبي حيان والقرطبي والألوسي ، والذي نلاحظه على هذه القراءة المنسوبة لعلي بن أبي طالب وغيره أنها لم تزو عن أحد من القراء العشرة ، ولا عن أحد من ذوى القراءات الشاذة ، ولا عن أحد ممن تنسب إليه القراءات ولو على قلة أو ندرة ، فنحن نشك في صحة نسبتها لعلي ومن ذكر معه .

وعلى فرض ثبوت نسبتها لعلي ومن ذكر معه فليس هناك ما يدل على أن عليا غيرها من تلقاء نفسه لاشتغالها على ما يصادم أصلا من أصول العقيدة ، إذ لو كان كذلك لغير الآيات الدالة على ما تدل عليه هذه الآيات نحو قوله تعالى في سورة آل عمران .
(وَمَا أَصْبَحْكُمْ يَوْمَ التَّنَافُتِ الْجَمْعَانِ قَبَاذِينَ اللَّهُ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا) .. آيتا ١٦٦ ، ١٦٧ .

ونحو قوله تعالى في سورة الحديد :

(وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ) .. آية ٢٥

بل في القرآن آيات تدل على أشد مما تدل عليه هذه الآيات ،
ولم يجرؤ على ولا غيره أن يغير شيئاً فيها نحو قوله تعالى في سورة
آل عمران :

(أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ
جَاهِدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) .. آية ١٤٢

وقوله تعالى في سورة التوبة :

(أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهِدُوا
مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ
وَلِجَنَّةٍ) .. آية ١٦ .

والذي ندين الله تعالى عليه أن أحداً من المسلمين كائناً من
كان — لا يدور بخلافه ، ولا تحدّثه نفسه بتغيير شيء في القرآن
مهما ترتب على هذا التغيير من إصلاح ، فإذا كان الرسول صلى الله
عليه وسلم — وهو هو — أميراً من قبل الله عز وجل بأن يقول :
(مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَّ آيٍ نَفْسِي) (١) ..

فكيف يجرؤ على أو غيره أن يغير شيئاً في القرآن من التلغاء نفسه ؟

(١) آية ١٥ من سورة يونس .

طافت هذه الشبهة برأس كثير من الناس منذ العصور الأولى للإسلام ، ولقد قام جهاذة العلماء من القدامى والمحدثين وأئمة التفسير — خصوصاً علماء الكلام — بتنفيذ هذه الشبهة والإجابة عنها ، وبيان معنى الآيات بما لا يمس جوهر العقيدة ولا يصادم أصلاً من أصول الدين .

ومما قرره العلماء في هذا المقام أن علم الله تعالى يتعلق بالشئ قبل وقوعه على أنه لم يقع ، وبعد وقوعه على أنه وقع ، وأولوا مثل هذه الآية هذا التأويل : فليعلمن الله صدق الصادقين ، وكذب الكاذبين ، بعد حصولها على أنهما حاصلان كما علمهما قبل وقوعهما غير حاصلين ، وليعلم المؤمنين وليعلم الذين نافقوا — أى وليعلم إيمان المؤمنين ونفاق المنافقين واقعين كما علمهما قبل وقوعهما غير واقعين ، وقوله تعالى :

(وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ) .

لما فيه نافية بمعنى لم — أى ولم يعلم الله جهاد المجاهدين ، وصبر الصابرين حاصلين ، كما علمهما غير حاصلين ، فصفة العلم في حق الله تعالى قديمة لم تسبق بحبل — تعالى الله عن ذلك — ولا تتغير ،

إنما الذى يتغير تعلقها بالشئ ، فتعلقها بالشئ غير حاصل غير تعلقها به حصلا . والله تعالى أعلم .

٤ — قوله تعالى فى سورة المائدة آية ١١٢ :

وَإِذْ قَالَ الْخَوَارِثُونَ لِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ
يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ

يقول جولدزهر فى صفحة ٣٦ : يسأل الخواريون بعد أن آمنوا بالله وبعبسى . يا عيسى ابن مريم هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء ؟ ومثل هذا السؤال لا يمكن أن يكون صدر على لسان الخواريين ، لهذا قرأ بعضهم (هل يستطيع ربك) بناء الخطاب مع نصب باء ربك بمعنى هل يستطيع سؤال ربك — أى أن يجعله يفعل ذلك بناء على سؤالك إياه . انتهى .

وأقول : قوله ومثل هذا السؤال يعنى هل يستطيع ربك بياه الغيب ورفع باء ربك لا يمكن أن يكون صدر على لسان الخواريين معناه إنكار هذه القراءة وإلغاؤها مع أنها قراءة جميع قراء المدينة ومكة والشام والبصرة ، وجمهور قراء الكوفة .

وقد ثبتت بطريق التواتر الذي يفيد القطع واليقين ، فلا مجال
لجحدھا أو التردد في ثبوتھا ، وهذه القراءة — وإن توهم مناقھا
لقوله تعالى عن الحواريين في نفس السورة :

(قَالُوا ، اٰمَنَّا وَاَشْهَدُ بِاَنَّا مُسْلِمُونَ) .. آية ١١١

إذ لا يتصور مع الإيمان الشك في قدرة الله تعالى لأن من آمن
بالله تعالى وعرف أنه قادر على كل شيء ، وصدق برسوله الصادق
الأمين كيف يصدر منه ما يدل على شكه في قدرة ربه ؟

أقول : إن هذه القراءة — وإن كانت في ظاهرھا تنافي إيمان
الحواريين — لها من التأويلات الجيدة ، والتوجيهات القوية التي
تقرھا اللغة ، ويؤازرها السياق ما يلائم إيمان الحواريين أنهم ملامعة .

وهالك أهم هذه التأويلات :

(أ) إن السين والناء زائدتان ، وكثيراً ما تزداد السين والناء
في ألفاظ العرب وأساليبيهم ، في تثرم ونظمهم . . من ذلك قولهم
استجاب بمعنى أجاب ، واستطاع بمعنى أطاع ، وعلى هذا يكون للمعنى
هل يطيعك ربك في إنزال مائدة من السماء إذا طلبناها ؟

قال الإمام ابن جرير : إن يطيع بمعنى يجيب مجازاً ، وللعنى :

هل يستجيب إن سألته ذلك ويطيعك فيه انتهى وهذا قول السدى.

(ب) إن المراد من هل يستطيع هل يفعل ذلك وبحقته ؟ وهذا كقولك لرجل هل يستطيع فلان أن يأتي وأنت تعلم أنه يستطيع الإتيان ويقدر عليه ، فالمعنى هل يفعل هذا الفعل ، ويجيبني إليه ، وفى هذا التعبير مجاز مرسل حيث أطلق السبب وهو الاستطاعة وأراد المسبب وهو الإتيان ..

والمجاز بجميع أقسامه أسلوب من أساليب العرب فى نثرهم ونظمهم ، وجميع مقاصدهم فى الكلام ، وهو أبلغ من الحقيقة ، لأنه بمثابة دعوى الشئ ببيته ، كما قرر ذلك العلماء ، فكأنك تقول : هل يأتى فلان ؟ ينبغى له أن يأتى لأنه يستطيع ذلك ويقدر عليه ..

وهذا التعبير فى الآية كقولك أيضاً لشخص هل تستطيع أن تقوم معى وأنت تعلم استطاعته القيام وقدرته عليه ، كما قال بعض التابعين لبعض الصحابة هل تستطيع أن ترىنى كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ، وهو يعلم أنه يستطيع ذلك ، فالمعنى هل تفعل ذلك وتحقق رغبتى ؟ فيكون حاصل معنى الآية : هل ينزل الله مائدة من السماء بسؤالك إياه ؟ فإن كان كذلك فاسأله لنا أن ينزلها .

(ج) إن المعنى : هل إنزال مائدة من السماء يلائم الحكمة الإلهية حتى يكون في نطاق القدرة الإلهية فيصح طلبه ، أو أنه يناهض الحكمة الإلهية ، فلا تتعلق به القدرة فيمتنع طلبه لأن ما يناهض الحكمة لا تتعلق به القدرة — وإن كان ممكناً في ذاته — فلا يصح طلبه .

وقريب من هذا ما قيل إن المعنى هل إنزال مائدة من السماء قضى الله به أزلاً ، وعلم وقوعه حتى تتعلق به القدرة فيجوز طلبه ، أو أنه لم يقض به أزلاً ولم يعلم وقوعه فيكون محالاً فلا تتعلق به القدرة فلا يسوغ طلبه ؟ .

(د) قال أبو حيان في البحر : ليس المقصود من الكلام كونهم شاكين فيه بل المقصود تقرير أن ذلك في غاية الظهور كمن يأخذ بيد ضعيف ويقول : هل يقدر السلطان على إشباع هذا ، ويكون عرضه منه أن ذلك أمر واضح لا يجوز للعاقل أن يشك فيه . انتهى . وعلى هذا يكون الاستفهام فيه للتقرير .

(هـ) قال العلامة القرطبي : إن القوم لم يشكوا في قدرة الله تعالى لأنهم كانوا مؤمنين عالمين باستطاعة الله تعالى لذلك ولنفيه علم دلالة وخبر ونظر فأرادوا علم معاينة كذلك كما قال إبراهيم :

(رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُنْجِي الْمَوْتَى) (١) ..

وقد كان إبراهيم يعلم ذلك علم خبر ونظر ، ولكن أراد المعاينة التي لا يدخلها ريب ولا شبهة ، لأن علم النظر والخبر قد تدخله الشبهة والاعتراضات وعلم المعاينة لا يدخله شئ من ذلك ، ولذلك قال الحواريون :

(وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُنَا) (٢) ..

كما قال إبراهيم .
(وَلَكِنْ لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي) (٣) .. انتهى .

فيكون سؤالهم حينئذ للاطمئنان والتثبت ، وعلى هذا فمعنى قوله تعالى :

(إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) إِنْ كُنْتُمْ كَامِلِينَ فِي الْإِيمَانِ وَالْإِخْلَاصِ .

ومعنى (ونعلم أن قد صدقنا) ونعلم علم مشاهدة وعيان بعد أن علمناه علم إيمان وإيقان ، ومع هذه التأويلات التي تلائم روح الآية وفحواها ، وتوائم سرها ومرماها ، ويساعد سياق الآيات وسباقها ،

(١) آية ٢٦٠ من سورة البقرة .

(٢) آية ١١٣ من سورة المائدة .

(٣) آية ٢٦٠ من سورة البقرة .

وتوازرها الأساليب العربية ، والتعبيرات البلاغية ؛ لا يصح رفض هذه القراءة ، والتشكر لها ، وإطراحها ، بل يجب قبولها والاطمئنان لها ، والدفاع عنها ، وفوق ذلك هي قراءة ثبتت بالطريق التي تفيد القطع واليقين بثبوتها ، وهي طريق التواتر ، فلا مجال للإعراض عنها ، أو التردد في ثبوتها .

٥ - قوله تعالى في سورة الأنبياء آية ١١٢ :

﴿ قُلْ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾

قال جولد زهر في صفحة ٣٧ في الكلام على هذه الآية :
لم يرتض أحد من ثقات القراء أن يطلب محمد صلى الله عليه وسلم إلى الله تعالى أن يحكم بالحق ، كأنما في الإمكان أن يحكم بغير ذلك ، فأراد رفع هذه الشبهة بتحويل الصيغة بوساطة تغيير حركاتها مع الاحتفاظ بمحصولها الصوتي من صيغة الدعاء إلى صيغة التفضيل ، وبهذا ينتقل الكلام من الإنشاء إلى الإخبار هكذا (رَبِّي أَحْكُم بِالْحَقِّ) أي ربي أعظم حكما بالحق من كل حاكم ولن يحيك من ذلك شيء في النفس .. انتهى .

وأقول : قد تضمنت هذه المقالة ما يأتي :

(أ) ادعاء جولد زيهير أن راوى هذه القراءة من ثقات القراء .. وهو ادعاء باطل ، وزعم كاذب ، فإن راوى هذه القراءة الضحاك ابن مزاحم المتوفى سنة ١٠٥ هجرية ، وليس الضحاك من القراء ، فضلا عن أن يكون من ثقاتهم ، وليست له قراءة معتمدة ، ذات قواعد ثابتة ، وأصول مقررة .

(ب) إن الضحاك هو الذى حول القراءة من صيغة الدعاء إلى صيغة التفضيل من تلقاء نفسه ، وقد سبق أن قلنا غير مرة : إن ركيذة كل قراءة النقل الثابت ، ودعامتها الرواية المسندة ، وأساسها التلقى الصحيح ، وقد أقمنا على ذلك من البراهين ما فيه الكفاية والغناء .

(ج) فهم جولد زيهير أن المراد بالحق فى الآية الكريمة هو العدل بمعناه المطابق وهو وضع الشيء فى موضعه ، والبعد عن الجور والظلم ، فرتب على فهمه الخاطئ ما رتب و

وتقول له : إن المراد بالحق فى هذه الآية تعجيل العقوبة للكافرين المشركين ، وإحلال العذاب عليهم ، والنقمة بهم فى الدنيا وعدم إهمالهم بتأخير العذاب عنهم إلى يوم الدين .. ذلك هو الحق

الذى أمر الله تعالى نبيه أن يسأل ربه الحكم به على الكافرين ،
وهذا كقوله ﷺ : (اللهم اشد وطأتك على مضر) ..

ولذلك قال ابن عباس فى الآية :

(قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ) ..

لا يحكم بالحق إلا الله ، ولكن إنما استعجل بذلك فى الدنيا
يسأل ربه على قومه ، وقد استجاب الله دعاءه صلى الله عليه وسلم
على قومه فعجل لهم العقوبة يوم بدر .

ثم نقول له : إن هذه الآية مثل قوله تعالى فى سورة الأعراف
آية ٨٩ :

(رَبَّنَا أَفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ
الْفَاتِحِينَ) ..

سواء بسواء فعنى الحق فى الآيتين واحد ، ولم يختلف القراء
فى قراءة هذه الآية على الوضع الذى هى عليه .

والحق أن هذه القراءة قراءة منكرة لم ترد عن أحد من القراء
العشرة المتواترة قراءاتهم ، ولا عن أحد من القراء الأربعة الذين
فوق العشرة المروية قراءاتهم بطريق الأحاد فحكم عليها بالشذوذ ..

فهذه القراءة المنسوبة للضحاك متوغلة في الشذوذ ، عميقة في الغرابة والنكارة ، فيجب رفضها وإطراحها وعدم الالتفات إليها .

ثم هذه القراءة — بعد هذا وذاك — مخالفة لخط المصاحف العثمانية ، لأن فيها زيادة ياء في كلمة (رب) وقد أجمع العلماء على أن القراءة التي تخالف المصاحف العثمانية بزيادة أو نقص ، لا ينظر إليها ولا يعول عليها ، خصوصاً ، وأن معنى القراءة بغير هذه الزيادة صحيح لا غبار عليه .

٦ — قوله تعالى في سورة البقرة : آية ١٠٦ :

﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ۗ ﴾

خلاصة ما ذكره جولد زهر في هذه الآية في صفحة ٣٨ أنه نقل عن بعض العلماء أنه استبعد قراءة أو تنسها ، بضم النون الأولى ، وسكون الثانية مع كسر السين من النسيان ، مع أنها قراءة متواترة لا مغمز فيها ، ولا مطمئن في طريقها .

ثم ذكر في الآية ثلاث قراءات أخرى :

القراءة الأولى : (تَنْسَاهَا) بالناء المثناة الفوقية المفتوحة وبعدها

نون ساكنة فسین مفتوحة فألف بعدها ، والقراءة ليست هكذا ،

إنما هي (تَنْسَهَا) بحذف الألف بعد السين للجازم لأنها معطوفة على نسخ المجزوم ، وعلى كل هي قراءة يمكن من الشذوذ لم ترو عن أحد معين ثقة من القراء لا من العشرة ، ولا ممن بعدهم من ذوى القراءات الشاذة فلا يلتفت إليها .

القراءة الثانية : (نَنْسَاهَا) بنون مفتوحة فنون ساكنة فسين مفتوحة فهمزة ساكنة من الأنساء ، وهو التأخير والإرجاء ، وهي قراءة متواترة كقراءة (أو نفسها) من النسيان .

القراءة الثالثة : وهي منسوبة إلى سعيد بن المسيب (نَسَاهَا) كالقراءة التي قبلها لفظاً ومعنى فهي من الأنساء بمعنى التأخير والإرجاء غير أن همزتها أبدلت ألفاً تخفيفاً .

فقول جولد زهر : بإسناد للنسيان إلى الله تعالى خطأ فاحش إذ لو كانت من النسيان لكانت هكذا (نَنْسَهَا) بحذف الألف عطفاً للفعل المجزوم على الفعل المجزوم قبله ، وليس هناك قراءة بهذا الضبط (نَنْسَاهَا) لافي المتواترة ، ولا في الصحيحة ، ولا في الشاذة ولا فيما وراء ذلك .

وأما رفض سعد بن أبي وقاص لهذه القراءة ، وقوله : إن القرآن

لم ينزل على المسيب ولا على آل المسيب ، فليس ذلك لفساد معناها ، بل لعدم ثبوتها .

٧ — الآية ١٠٦ من سورة المائدة وهي :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِدُوا بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصْبَحْتُمْ مَصِيبَةَ الْمَوْتِ تَحْسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرْتَبْتُمْ لَا نُشْرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا تَكْتُمُوهَا اللَّهُ إِنْ إِذَا لَمِنَ الْآمِنِينَ ﴾

قال في صفحة ٣٩ : يدور الحديث حول الوصية شفاها ، فإذا حصل أدنى شك في صدق الشاهدين فيقسمان بالله إن ارتبتم لا نشري به ثمناً ولو كان ذا قربي ، ولا نكتم شهادة الله إنا إذا لمن الآمين .

وكانما بدا لعالم الشعي المتوفى سنة ١٠٣ هجرية أن إيقاع الکتان على مفعوله الذي هو (شهادة الله) غير لائق ، إذ كان ذلك ربما أفاد أن من الممكن كتمان شيء شهيده الله تعالى نفسه ،

(يبد أن الجميع لم يتفقوا على قراءة النص كما سبق ، بل قرءوا أيضاً : (غلبت الروم) بالبناء للفاعل ، وهذا يرجع إلى أن نصراً أحرزه الروم توّاً على قبائل عربية تقع على الحدود السورية (في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم) من إضافة المصدر للفاعل سيقبلون بالبناء للمفعول ، في بضع سنين ، والمسلمون الذين أجازوا هذه القراءة يروون أخباراً بالنصر الذي أحرزته الجماعة الإسلامية الفنية على البيزنطيين ، بعد هذا الوحي بتسع سنين ، ونرى أن في القراءة المشهورة والقراءة المخالفة لها تأويلين متغايرين تغايراً بعيداً ، فالمتصرون في القراءة المشهورة هم المهزمون في القراءة المخالفة ، والفعل المبني للفاعل في الأولى مبني للمفعول في الثانية ، وإذا فهما قراءتان ، وتأويلان لجملة واحدة من كلام الله متعارضان إلى أبعد مدى) . انتهى .

وأقول : تضمنت هذه المقالة الأمرين الآتيين :

١ — إن الاخبار بأن الروم ستغلب الفرس كان على وجه الرجاء والأمل من النبي صلى الله عليه وسلم لا على وجه الثقة واليقين ، ومعنى هذا أن الآية ليس فيها إخبار بالمغيب حتى تكون آية باهرة

دالة على صدق نبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وعلى أن القرآن من عند الله تعالى ، لأن من حق كل إنسان أن يرجو ما يشاء ، وتطمع نفسه في أى مرغوب ، لا حرج عليه في ذلك ما دام لا يعدو في رجائه الممكن ، ولا تطمع نفسه في المستحيل .

٢ — إن بين القراءتين تناقضاً ظاهراً حيث إن القراءة الثانية جعلت المغلوب في القراءة الأولى غالباً ، وجعلت الغالب في القراءة الأولى مغلوباً ، وهذا تناقض بين .

أما الأمر الأول فهو باطل ومردود ، إذ ليس في الآية كلمة واحدة تدل على رجاء ، أو تشعير بأمل ، أو تلوح بتمنٍّ ، وإنما هي خبر جازم ، خبر المخبر الواثق المتيقن أن مضمون خبره سيتحقق لا محالة بمقتضى الوحي الإلهي الكريم .

ولذلك حدد الزمن الذي ينتصر فيه الروم على الفرس بأنه في بضع سنين .

أما الذي يتكلم متطلماً إلى رغبة ، أو متشوقاً إلى أمل فلا يستطيع أن يحدد الزمن الذي يتحقق فيه مرغوبه ، أو يبرز إلى الوجود مؤمله ومطلوبه ، فهذا التحديد يدل على أنه من عند الله

قطاً ، وعلى أن محمد صلى الله عليه وسلم إنما هو نخب من الله فحسب ، لا يتكلم عن رغبة ، ولا يتحدث في أمل .

لقد كان الإخبار بهذا النصر - نصر الروم على الفرس وبأنه كائن في وقت معين - إخباراً يأمرين كل منهما خارج عن متناول الظنون ، ذلك أن دولة الروم كانت قد بلغت من الضعف حداً يكفي من دلائله أنها غزيت في عقر دارها ، وهزمت في بلادها ، كما قال تعالى :

(فِي أَذْنَى الْأَرْضِ) .

فلم يكن أحد يظن أن تقوم لها بعد ذلك قائمة ، فضلاً عن أن يحدد الوقت الذي سيكون لها فيه النصر ، ولذلك كذب المشركون به ، وتراهنوا على تكذيبه .

على أن القرآن لم يكتف بهذين الوعدين ، بل عززها بثالث حيث يقول في نفس السورة آيتا ٤ ، ٥ :

(وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ، نِنصِرُ اللَّهَ) .

إشارة إلى أن اليوم الذي يكون فيه النصر هناك للروم على الفرس سيقع فيه ههنا نصر للمسلمين على المشركين .

وإذا كان كل واحد من النصرين في حد ذاته مستبعداً عند الناس أشد الاستبعاد ، فكيف الظن بوقوعهما مقترنين في يوم واحد ؟ .

لذلك أكد أعظم التأكيذ بقوله في نفس السورة أيضاً :
(وَعَدَ اللَّهُ لَا يَخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَسَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) . آية ٦ .

ولقد صدق الله تعالى وعده ، وتحققت النبوة الصادقة ، فتمت الروم الغلبة على الفرس بإجماع المؤرخين ، في غضون سبع سنين ، كما أخبر العليم الخبير .

وكان يوم نصرها هو اليوم الذي وقع فيه النصر للمسلمين على المشركين في غزوة بدر الكبرى كما رواه الترمذى عن أبى سعيد ، ورواه الطبرى عن ابن عباس وغيره .

وقد يقال : هلا حدد القرآن عدد السنين بلفظ أصرح من لفظ (البضع) المتراوح بين الثلاث والتسع ؟ أليس الله أعلم بيوم النصر وساعته ؟ بَلَّهَ سنته ؟ .

فنتقول : ولكن الناس في اصطلاحهم الحسابى لا يمحرون على

طريقة واحدة ، فمنهم من يحسب بالشمس ، ومنهم من يحسب بالقمر ،
ومنهم من يكمل الكسور ، ومنهم من يلغنها ، فكان مقتضى الحكمة
التعبير باللفظ الصادق على كل تقدير ، ليكون أقطع للشبهة ، وأبعد
عن كل جدل ومكابرة .

ثم إنه ربما تراخى الأمر بين بشار النصر ووقائعه الفاصلة ،
فيقع اختلاف الحاسبين في تعيين الوقت الذي يضاف إليه النصر
والغلبة ، ولذا حسن التعبير بلفظ (في بضع) دون أن يقال
(بعد بضع) .

فيثبت تكون الآية من الإخبار بالمستقبل المغيب الخاص علمه
بالله تعالى ، وتكون من براهين ثبوت نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ،
وأن القرآن من قول الله تعالى ، وليس من قول البشر .

وأما الأمر الثاني فنقول فيه : إن في الآية الكريمة قراءتين :
القراءة الأولى : (غُلِبَتْ) بضم الغين وكسر اللام على البناء
للمفعول (سَيَغْلِبُونَ) بفتح الياء وكسر اللام مبنياً للمفاعل ، وهي
القراءة المتواترة .

والمعنى : غلب الفرس الروم في أدنى الأرض — أى أقرب

الأرض مما يلي مكة ، وكانت الموقعة بين أذرعاء وبصرى ، وهى أقرب بلاد الشام ، بالقياس إلى مكة .

وقيل : كانت للموقعة بالجزيرة فتكون أقرب بالقياس إلى أرض كسرى فى المعجم ، وقيل كانت بالأردن وفلسطين فتكون أقرب بالقياس إلى بلاد الروم ، وهم — أى الروم من بعد غلبهم — أى غلب الفرس لهم ، وانتصارهم عليهم من إضافة المصدر للمفعول (سيغلبون) — أى سيفلب الروم الفرس فى بضع سنين .

وسبب نزول الآية الكريمة أن المشركين كانوا يجادلون المسلمين فى مكة قبل الهجرة حين غلبت فارس الروم ، واستولت على ما كان تحت يدها من جزيرة العرب ، وكان الروم أهل كتاب ، دينهم النصرانية ، وكان المجوس غير موحدىن ديانتهم المجوسية ، ولما انتصرت فارس على الروم فرح المشركون ، وأخذوا من هذا الانتصار فألا ، وهو أن ملة الكفر ستغلب ملة الإيمان ، فكان المشركون يحبون أن تظهر فارس على الروم لأن المشركين وفارس ليسوا بأهل كتاب ، ولا إيمان يبعث ، وكان المسلمون يحبون ظهور الروم على الفرس ، لأن الروم أهل كتاب ، فهم إلى المسلمين أقرب من غيرهم .

أقول : كان المشركون يجادلون المسلمين ، ويقولون لهم :
إن الروم أهل كتاب وقد غلبتهم الفرس وهم مجوس ، وأنهم تزعمون
أنكم ستغلبوننا بالكتاب الذي أنزل عليكم ، فسنبليكم
كما غلبت فارس الروم ، فنزلت الآية تبشر بغلبة أهل الكتاب
من الروم على الفرس في بضع سنين غلبة يفرح لها المؤمنون الذين
يودون انتصار ملة الإيمان من كل دين .

وإذا نظرنا في الآية نظرة صادقة نجد أن معناها ، وسبب نزولها
يعانقان القراءة المتواترة أتم معاقبة ، ولا يبعد أن عنها قيد شعرة .

القراءة الثانية : ونسبت لعل بن أبي طالب ، وأبي سعيد الخدري
وغيرهما (غَلَبَتْ) بفتح الغين واللام على البناء للفاعل (سَيُغْلَبُونَ)
بضم الياء وفتح اللام على البناء للمفعول ، وعلى هذه القراءة تكون
إضافة غلبهم من إضافة المصدر للفاعل .

والعنى على هذه القراءة — أن الروم تغلبوا وانتصروا على
سواد الشام ، وسيغلبهم المسلمون في بضع سنين ، وقد غزاهم المسلمون
في السنة التاسعة من نزول الآية ففتحوا بعض بلادهم .

وتأويل الآية على هذا الوجه — على هذه القراءة — لا يناقض

معنى الآية على القراءة المتواترة ، فإن القراءة المتواترة أفادت أن الفرس تغلبوا على الروم ، وأن الروم سيتغلبون على الفرس بعد بضع سنين ، والتاريخ حقق ذلك .

وهذه القراءة أفادت أن الروم تغلبوا على سواد الشام ، واستولوا على بيت المقدس ، وانتزعوه من يد الفرس ، وقد كان السلطان في يد الفرس سنين طويلة قبل هذا ، ولم يمض على هذا النصر إلا بضع سنين حتى حارب المسلمون الروم ، واستولوا على جميع ما كان تحت أيديهم من بيت المقدس وغيره من بلاد الشام .

فهذا المعنى الذى أفادته هذه القراءة لا يتناقض مع المعنى الذى أفادته القراءة الأولى ، لأن التناقض لا يتحقق إلا إذا توارد شيان متضادان على أمر واحد في زمن واحد ، كما إذا قيل إن فلاناً انتصر على فلان في ساعة كذا ، وهزمه فلان في نفس الساعة التى انتصر عليه فيها ، فقد اجتمع على فلان النصر والهزيمة في زمن واحد ، فإن توارد شيان متضادان على أمرين فلا تناقض ، كما إذا قيل إن فلاناً انتصر على فلان ، وانهزم من فلان آخر ، كذلك إذا توارد شيان متضادان على أمر واحد في زمنين مختلفين فلا تناقض .

كما إذا قيل إن فلانا انتصر على فلان في وقت كذا وانهزم معه في وقت آخر ، فكذلك تغلب الفرس على الروم في زمن ثم تغلب الروم على الفرس في زمن آخر لا يعتبر من التناقض في شيء .

والخلاصة : أن فارس تغلبت على الروم في أدنى الأرض ، وبعد بضعة سنين تغلبت الروم على فارس ، هذا مفاد القراءة الأولى المتواترة ، أو أن الروم تغلبت على فارس في أدنى الأرض ثم بعد بضعة سنين تغلب المسلمون على الروم ، وهذا مفاد القراءة الثانية ، ولا تنافي بين معنى القراءتين كما يظهر بأدنى تأمل .

هذا صفة ما قرره العلماء في الجمع بين القراءتين ، والتوفيق بين معنيهما ، ومما يدعو إلى الدهشة والعجب أن جولد زيهر مع زعمه التناقض بين القراءتين وجزمه به قد دفعه بنفسه ، ووفق بين معنى القراءتين حيث يقول في صفحة ٣١ ما نصه :

وقرى* (غلبت الروم) بالبناء للفاعل ، وهذا راجع إلى نصر أحرزه الروم توا على قبائل عربية تقع على الحدود السورية ، وهم من بعد غلبهم سيغلبون بالبناء للمفعول ، في بضعة سنين ، والمسلمون الذين أجازوا هذه القراءة يرون فيها إخباراً بالنصر الذي

أحرزته الجماعة الإسلامية الفتية على البيزنطيين بعد هذا الوحي
بتسع سنين . انتهى .

فادعاه بعد هذا أن بين القراءتين تناقضاً هو التناقض بعينه .
والذي أراه أن هذه القراءة - الثانية - لا تستأهل شيئاً من هذه
العناية لما يأتي :

١ - أنها ليست من جملة قراءات الأئمة العشرة المقبولة
قراءاتهم ، المتلقاة بالقبول عند علماء القراءة ، وليست من القراءات
الشاذة المنسوبة إلى القراء الأربعة الذين فوق العشرة .

٢ - أن هذه القراءة لا تتلاقى مع سبب نزول الآية الكريمة ،
ولا مع الوقائع التاريخية الصحيحة ، ولا مع الأحاديث والآثار
المتكاثرة التي تتصل بهذه الآيات بأوثق الصلة ، وترتبط بها أتم
ارتباط ، فهي قراءة جديدة بالرفض والإنكار ، حقيقة باطراحها ،
وغض النظر عنها .

تحليل القراءات

ذكر جولد زيهر — تحت هذا العنوان — أن بعض هذه الاختلافات في القراءة ترجع أسبابها إلى الخوف من أن ينسب إلى الله تعالى ما ينتزه عنه ، أو إلى الرسول ﷺ ما لا يليق بمقامه الرفيع ، أو إلى شخصيات ما لا يناسب قدرهم ، فيلجأ بعض القراء — حثرا من ذلك — إلى تغيير بعض الكلمات — من عنده — بما يتفق وجلال الله سبحانه ، ويتناسب مع مقام رسول الله ﷺ ، ويلائم قدر بعض الشخصيات .

ثم ساق لذلك أمثلة كثيرة نوردها فيما يلي :
١ — قوله تعالى في سورة آل عمران آية ١٨ :

﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾

قال جولد زيهر : أدرك بعضهم ما تأثيره شهادة الله لنفسه لا سيما مع قرن ذكره بالملائكة وأولى العلم على أنهم شاهدون معه ، فاستعانوا على علاج ذلك بالاستعاضة عن قراءة الفعل (شهد الله) بصيغة الجمع (شهداء الله) ، رابطين ذلك بالسياق بالآية السابقة :

﴿الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُتَّقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾

أى هؤلاء شهداء الله أنه لا إله إلا هو والملائكة . . الخ .

بيد أن من أحدثوا التعليل المذكور لم يجرؤوا مثله فى النساء

آية ١٦٦ :

﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ عَلَيْهٖ وَأُمْلِكُ

يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾

فتركوها أى آية النساء دون تغيير لصعوبة التعديل . انتهى .

لعلك معى أيها القارى الكريم أن هذا الكلام أحقر من أن

يرد عليه ، أو يصنى إليه ، إذ لم يقرأ بهذه القراءة قارى ما من يوم

إنزال القرآن إلى وقتنا هذا .

وكل من رزق إثارة من علم ، أو أدنى قبس من نور الفهم لا يفهم

أن شهادة الله تعالى لنفسه بالقيام بالعدل بين عباده تمس — من قريب

أو بعيد — مقام الألوهية السامى ، والعجب العاجب أن جولدزهر

رد على نفسه بآية النساء ، وكان الأجدر به ، وقد وقف على آية

النساء، وهي تدل على ما تدل عليه آية آل عمران، ألا يتعرض لآية آل عمران، وألا يذكر هذه القراءة المنكرة العميقة في الشذوذ.

٢ — قوله تعالى في سورة الصافات آيتا ١١، ١٢ وما :

﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَهْوَ أَشَدَّ خَلْقًا أَمْ مَنِ خَلَقْنَا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ ۚ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾

ذكر الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم أن المشركين من أهل مكة ينكرون البعث بعد الموت، والنشور بعد البلى، فيقول تعالى منددا بعدم إيمان هؤلاء وإنكارهم البعث، وسخريتهم ممن يدعونه إلى الإيمان به، لافتنا أنظارهم إلى آيات الكون الدالة على كمال قدرته على البعث والإحياء بعد الموت :

(فَاسْتَفْتِهِمْ أَهْوَ أَشَدَّ خَلْقًا أَمْ مَنِ خَلَقْنَا) .

أى من السموات والأرض والنجوم والكواكب ولللائكة وما عدنا قبل ذلك :

(إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ ، بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ) .

قال جولد زيهر : اختلف القراء في قراءة قوله تعالى :

(بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ) .

فقرأه عامة أهل الكوفة (بل عَجِبْتَ) بضم الناء ، وقرأ ذلك
عامة قراء المدينة والبصرة .

وهي قراءة ابن مسعود ، وقرأ بعض قراء أهل الكوفة (بل
عجبت) بفتح الناء ، وفسر المفسرون العجب من الله تعالى بنفسيرات
مختلفة ، أما غيرهم فقد نسب العجب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ،
ويظهر أن العلماء رأوا أن في إسناد العجب إلى الله تعالى مالا يليق
فقرأوا بالفتح ، والمعنى بل عجبت أنت يا محمد وهم يسخرون
من القرآن .

والذي يمكننا أن نفرضه هنا أن عجبت للمتكلم هو القراءة
الأصلية ، ثم نقل عن الطبري أنه قال : إنهما قراءتان مشهورتان
في قراء الأمصار ، فأيتهما قرأ القارىء فمصيب ، وإن التنزيل
نزل بكليتهما .

ثم قال : وكان شريح القاضي المتوفى سنة ٨٠ هجرية عن ١٢٠
سنة يقرأ بالفتح (عجبت) ، ويقول : إن الله لا يعجب من شيء ،
وإنما يعجب من لا يعلم .

فقال إبراهيم النخعي : إن شريحا كان يعجبه علمه ، وعبد الله ابن مسعود أعلم منه ، وكان يقرأ بالضم . انتهى .

ونحن نلاحظ على هذه المقالة الملاحظات الآتية :

١ — قوله : إن عامة قراء المدينة والبصرة يقرءون بالضم ، وهذا منه محض اختلاق وكذب ، فإن عامة قراء المدينة كأبي جعفر وشيبة بن نصح ونافع بن أبي نعيم وغيرهم ، وعامة قراء البصرة كأبي عمرو ويعقوب وغيرهما ، هؤلاء وهؤلاء لا يقرءون إلا بالفتح .

٢ — قوله : ويظهر أن العلماء قد رأوا أن في إسناد العجب إلى الله تعالى مالا يليق فقرءوا بالفتح .

ونقول له : إن القراءات ليست بالرأى والتفكير والنظر والاجتهاد ، إنما هي بالنقل والرواية والاسناد ، وقد بينا ذلك فيما سبق أنتم بيان .

والعلماء الذين نقل عنهم هذا لم يعجزوا عن تأويل العجب المسند إليه تعالى تأويلا يتفق وجلال الألوهية كتأويله بالاستعظام ، أو بالجزاء ، أو نحو ذلك .

بعيد بل مستحيل على هؤلاء العلماء أن يتركوا القراءة بالضم

— وهي ثابتة بطريق التواتر — رغبة عنها ، وزهدا فيها بحجة أن فيها إيهام مالا يليق به سبحانه ، ثم نقول له : لو كان وجود العبارات الموهمة سببا في تغيير القراءة لغيرت آيات كثيرة في القرآن هي أشد إيهاما من الآية التي معنا ، هذه الآيات التي تدل بظاهرها على مشابهة الله لعباده ، وعلى اتصافه بأوصاف المحدثين كهذه الآيات :

(يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ) ^(١) .

(تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا) ^(٢) ..

(وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ) ^(٣) ..

(فَلَمَّا اسْفُونا أَنْتَقَمْنَا مِنْهُمْ) ^(٤) ..

(وَمَكْرُوا مَكْرًا وَمَكْرَنَا مَكْرًا) ^(٥) ..

(إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُسْتَطَرِّينَ) ^(٦) ..

(١) آية ٢٠ من سورة الفتح .

(٢) آية ١٤ من سورة القمر .

(٣) آية ٢٧ من سورة الرحمن .

(٤) آية ٥٥ من سورة الزخرف .

(٥) آية ٥٠ من سورة النمل .

(٦) آية ٢٢٢ من سورة البقرة .

وقد تولى العلماء تأويل هذه الآيات وأشباهاها بما يتفق وتنزيه الله عن الحوادث ، وسماه المخلوقين .

٣ — قوله . والذي بمسكتنا أن نفرضه هنا ان عجبت للمتكلم هو القراءة الأصلية . .

ونقول له : من أين أتاك أن القراءة بالضم هي القراءة الأصلية ؟ إن كلنا القراءتين متواترة ثابتة بطريق القطع واليقين ، فهما متساويتان ، فدعوى أن إحداها أصلية والأخرى فرعية دعوى باطلة لأن فيها ترجيح إحدى المتساويتين بلا مرجح وهو باطل . . ولم لا تكون القراءة بالفتح هي الأصلية باعتبار خلوها من الإيهام المذكور . . ؟

ليس في القراءات أصلى وفرعى ، بل جميع القراءات المعتمدة متساوية من حيث ثقلها وسندها وروايتها ، لا تمتاز قراءة عن أخرى من هذه الحثية ، وليس أدل على تساوى هاتين القراءتين في هذه الآية ، وعدم أصالة إحداها ، وفرعية الأخرى مما قاله الإمام ابن جرير ، ونقله عنه جولدزيهر ، وقد مر بك آنفا .

وأما أن شريحا كان يقرأ بالفتح ويقول : إن الله لا يعجب من شيء ، إنما يعجب من لا يعلم ، فقصاراه أنه آثر إحدى القراءتين

المتواترين ، وهى قراءة الفتح — على الأخرى وهى قراءة الضم ، لأن قراءة الفتح لا توهم شيئا فلا يحتاج لتأويل ، بخلاف قراءة الضم فإنها موهمة ، فتحاج لتأويل ، ومالا يحتاج لتأويل أولى مما يحتاج له ، وليس معنى اختياره لقراءة الفتح أنه ينكر قراءة الضم — حاشاه من ذلك .

٣ — قوله تعالى فى سورة العنكبوت آيتا ٢ ، ٣ :

﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾
وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ
الْكَاذِبِينَ ﴿٣﴾

قال جولديهر : تشتمل هذه الكلمات على افتراض أن الله تعالى سيعلم ذلك بعد الامتحان ، كأننا لم نعلمه دون ذلك ، وكأننا ليس هو الذى قدره وقضاه .

ويبدو أن قراءة منسوبة إلى على والزهرى قصد بها إلى رفع هذه الشبهة وهذه القراءة (فَلَيَعْلَمَنَّ) بضم الياء وكسر اللام بمعنى : فَلَيَعْرِفَنَّ الله الناس بهم . . أو بمعنى فَلَيَسَمِعَهُمُ الله بعلامة يعرفون بها ، فعلمة الصادقين سواد العيون ، أو كحلها ، وعلامة الكاذبين

زرقة العيون ، وتمتد زرقة العيون عند العرب علامة على خبث الطوية ، وتمتد قبيحة يتشام بها وينسب إليها أحيانا قوة سحرية ضارية . انتهى

وأقول : نقل جولنزيهر هذه المقالة كلها أو جلها من تفسير أبي حيان والقرطبي والألوسي ، والذي نلاحظه على هذه القراءة المنسوبة لعلی بن أبي طالب وغيره أنها لم تزو عن أحد من القراء العشرة ، ولا عن أحد من ذوى القراءات الشاذة ، ولا عن أحد ممن تنسب إليه القراءات ولو على قلة أو ندرة ، فنحن نشك في صحة نسبتها لعلی ومن ذكر معه .

وعلى فرض ثبوت نسبتها لعلی ومن ذكر معه فليس هناك ما يدل على أن علیا غيرها من تلقاء نفسه لاشتمالها على ما يصادم أصلا من أصول العقيدة ، إذ لو كان كذلك لغير الآيات الدالة على ما تدل عليه هذه الآيات نحو قوله تعالى في سورة آل عمران .
(وَمَا أَصْبَحْكُمْ يَوْمَ التَّنَجُّاتِ الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا) .. آيتا ١٦٦ ، ١٦٧ .

ونحو قوله تعالى في سورة الحديد :

(وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ) .. آية ٢٥

بل في القرآن آيات تدل على أشد مما تدل عليه هذه الآيات ،
ولم يجرؤ على ولا غيره أن يغير شيئاً فيها نحو قوله تعالى في سورة
آل عمران :

(أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ
جَاهِدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) .. آية ١٤٢

وقوله تعالى في سورة التوبة :

(أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهِدُوا
مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ
وَلِجَنَّةٍ) .. آية ١٦ .

والذي ندين الله تعالى عليه أن أحداً من المسلمين كائننا من
كان — لا يدور بخلافه ، ولا يحدّثه نفسه بتغيير شيء في القرآن
مهما ترتب على هذا التغيير من إصلاح ، فإذا كان الرسول صلى الله
عليه وسلم — وهو هو — أميراً من قبل الله عز وجل بأن يقول :
(مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَّائِي نَفْسِي) (١) ..

فكيف يجرؤ على أو غيره أن يغير شيئاً في القرآن من تلقاء نفسه ؟

طافت هذه الشبهة برأس كثير من الناس منذ العصور الأولى للإسلام ، ولقد قام جهاذة العلماء من القدامى والمحدثين وأئمة التفسير — خصوصاً علماء الكلام — بتفنيد هذه الشبهة والإجابة عنها ، وبيان معنى الآيات بما لا يمس جوهر العقيدة ولا يصادم أصلاً من أصول الدين .

ومما قرره العلماء في هذا المقام أن علم الله تعالى يتعلق بالشيء قبل وقوعه على أنه لم يقع ، وبعد وقوعه على أنه وقع ، وأولوا مثل هذه الآية هذا التأويل : فليعلمن الله صدق الصادقين ، وكذب الكاذبين ، بعد حصولهما على أنهما حاصلان كما علمهما قبل وقوعهما غير حاصلين ، وليعلم المؤمنين وليعلم الذين نافقوا — أى وليعلم إيمان المؤمنين وفاق المناقين واقعين كما علمهما قبل وقوعهما غير واقعين ، وقوله تعالى :

(وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ) .

لما فيه نافية بمعنى لم — أى ولم يعلم الله جهاد المجاهدين ، وصبر الصابرين حاصلين ، كما علمهما غير حاصلين ، فصفة العلم في حق الله تعالى قديمة لم تسبق بحول — تعالى الله عن ذلك — ولا تتغير ،

إنما الذى يتغير تعلقها بالشئ ، فتعلقها بالشئ غير حاصل غير تعلقها به حصلا . والله تعالى أعلم .

٤ - قوله تعالى فى سورة المائدة آية ١١٢ :

وَإِذْ قَالَ الْخَوَارِثُونَ يَعْيسَى ابْنُ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ
يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ

يقول جولدزهر فى صفحة ٣٦ : يسأل الخواريون بعد أن آمنوا بالله وبعبسى . يا عيسى ابن مريم هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء ؟ ومثل هذا السؤال لا يمكن أن يكون صدر على لسان الخواريين ، لهذا قرأ بعضهم (هل يستطيع ربك) بناء الخطاب مع نصب باء ربك بمعنى هل يستطيع سؤال ربك - أى أن تجعله يفعل ذلك بناء على سؤالك إياه . انتهى .

وأقول : قوله ومثل هذا السؤال يعنى هل يستطيع ربك بياه الغيب ورفع باء ربك لا يمكن أن يكون صدر على لسان الخواريين معناه إنكار هذه القراءة وإلغاؤها مع أنها قراءة جميع قراء المدينة ومكة والشام والبصرة ، وجمهور قراء الكوفة .

وقد ثبتت بطريق التواتر الذي يفيد القطع واليقين ، فلا مجال
لجدها أو التردد في ثبوتها ، وهذه القراءة — وإن توهم مناقتها
لقوله تعالى عن الحواريين في نفس السورة :

(قَالُوا ، أَمْثَلُ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ) .. آية ١١١

إذ لا يتصور مع الإيمان الشك في قدرة الله تعالى لأن من آمن
بالله تعالى وعرف أنه قادر على كل شيء ، وصدق برسوله الصادق
الأمين كيف يصدر منه ما يدل على شكه في قدرة ربه ؟

أقول : إن هذه القراءة — وإن كانت في ظاهرها تنافي إيمان
الحواريين — لها من التأويلات الجيدة ، والتوجيهات القوية التي
تقرها اللغة ، ويؤازرها السياق ما يلائم إيمان الحواريين أنهم ملامة .

وهالك أم هذه التأويلات :

(أ) إن السين والتاء زائدتان ، وكثيراً ما تزداد السين والتاء
في ألفاظ العرب وأساليهم ، في تثرم ونظمهم . . من ذلك قولم
استجاب بمعنى أجاب ، واستطاع بمعنى أطاع ، وعلى هذا يكون المعنى
هل يطيعك ربك في إنزال مائدة من السماء إذا طلبناها ؟

قال الإمام ابن جرير : إن يطيع بمعنى يجيب مجازاً ، وللعنى :

هل يستجيب إن سألته ذلك ويطيعك فيه انتهى وهذا قول السدى .

(ب) إن المراد من هل يستطيع هل يفعل ذلك وبحقته ؟ وهذا كقولك لرجل هل يستطيع فلان أن يأتي وأنت تعلم أنه يستطيع الإتيان ويقدر عليه ، فالمعنى هل يفعل هذا الفعل ، ويجيبني إليه ، وفي هذا التعبير مجاز مرسل حيث أطلق السبب وهو الاستطاعة وأراد المسبب وهو الإتيان ..

والجواز بجميع أقسامه أسلوب من أساليب العرب في نثرهم ونظمهم ، وجميع مقاصدهم في الكلام ، وهو أبلغ من الحقيقة ، لأنه بمثابة دعوى الشيء ببيته ، كما قرر ذلك العلماء ، فكأنك تقول : هل يأتي فلان ؟ ينبغي له أن يأتي لأنه يستطيع ذلك ويقدر عليه ..

وهذا التعبير في الآية كقولك أيضاً لشخص هل تستطيع أن تقوم معي وأنت تعلم استطاعته القيام وقدرته عليه ، كما قال بعض التابعين لبعض الصحابة هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ، وهو يعلم أنه يستطيع ذلك ، فالمعنى هل تفعل ذلك وتحقق رغبتى ؟ فيكون حاصل معنى الآية : هل ينزل الله مائدة من السماء بسؤالك إياه ؟ فإن كان كذلك فاسأله لنا أن يترها .

(ج) إن المعنى : هل إنزال مائدة من السماء يلائم الحكمة الإلهية حتى يكون في نطاق القدرة الإلهية فيصح طلبه ، أو أنه يناهى الحكمة الإلهية ، فلا تتعلق به القدرة فيمتنع طلبه لأن ما يناهى الحكمة لا تتعلق به القدرة — وإن كان ممكناً في ذاته — فلا يصح طلبه .

وقريب من هذا ما قيل إن المعنى هل إنزال مائدة من السماء قضى الله به أزلاً ، وعلم وقوعه حتى تتعلق به القدرة فيجوز طلبه ، أو أنه لم يقض به أزلاً ولم يعلم وقوعه فيكون محالاً فلا تتعلق به القدرة فلا يسوغ طلبه ؟ .

(د) قال أبو حيان في البحر : ليس المقصود من الكلام كونهم شاكين فيه بل المقصود تقرير أن ذلك في غاية الظهور كمن يأخذ بيد ضيف ويقول : هل يقدر اللطآن على إشباع هذا ، ويكون فرضه منه أن ذلك أمر واضح لا يجوز للعاقل أن يشك فيه . انتهى . وعلى هذا يكون الاستفهام فيه للتقرير .

(هـ) قال العلامة القرطبي : إن القوم لم يشكوا في قدرة الله تعالى لأنهم كانوا مؤمنين علمين باستطاعة الله تعالى لذلك ولنفيه علم دلالة وخبر ونظر فأرادوا علم معانية كذلك كما قال إبراهيم :

(رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّرُ الْمَوْتَى) (١) ..

وقد كان إبراهيم يعلم ذلك علم خبر ونظر ، ولكن أراد المعاينة التي لا يدخلها ريب ولا شبهة ، لأن علم النظر والخبر قد تدخله الشبهة والاعتراضات وعلم المعاينة لا يدخله شئ من ذلك ، ولذلك قال الحواريون :

(وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُنَا) (٢) ..

كما قال إبراهيم .
(وَلَكِنْ لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي) (٣) .. انتهى .

فيكون سؤالهم حينئذ للاطمئنان والتثبت ، وعلى هذا فمعنى قوله تعالى :

(إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) إِنْ كُنْتُمْ كَامِلِينَ فِي الْإِيمَانِ وَالْإِخْلَاصِ .
ومعنى (ونعلم أن قد صدقنا) ونعلم علم مشاهدة وعيان بعد أن علمناه علم إيمان وإيقان ، ومع هذه التأويلات التي تلامس روح الآية وفحواها ، وتواهم سرها ومرماها ، ويساعدها سياق الآيات وسباقها ،

(١) آية ٢٦٠ من سورة البقرة .

(٢) آية ١١٣ من سورة المائدة .

(٣) آية ٢٦٠ من سورة البقرة .

وتوازرها الأساليب العربية ، والتعبيرات البلاغية ؛ لا يصح رفض هذه القراءة ، والتشكر لها ، وإطراحها ، بل يجب قبولها والاطمئنان لها ، والدفاع عنها ، وفوق ذلك هي قراءة ثبتت بالطريق التي تفيد القطع واليقين بثبوتها ، وهي طريق التواتر ، فلا مجال للإعراض عنها ، أو التردد في ثبوتها .

٥ - قوله تعالى في سورة الأنبياء آية ١١٢ :

﴿ قُلْ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾

قال جولدزهر في صفحة ٣٧٢ في الكلام على هذه الآية :
لم يرتض أحد من ثقات القراء أن يطلب محمد صلى الله عليه وسلم إلى الله تعالى أن يحكم بالحق ، كأنما في الإمكان أن يحكم بغير ذلك ، فأراد رفع هذه الشبهة بنحويل الصيغة بوساطة تغيير حركاتها مع الاحتفاظ بمحصولها الصوتي من صيغة الدعاء إلى صيغة التفضيل ، وبهذا ينتقل الكلام من الإنشاء إلى الإخبار هكذا (رَبِّي أَحْكُمْ بِالْحَقِّ) أي ربى أعظم حكما بالحق من كل حاكم ولن يحبك من ذلك شيء في النفس . . انتهى .

وأقول : قد تضمنت هذه المقالة ما يأتى :

(أ) ادعاء جولد زيهـر أن راوى هذه القراءة من ثقات القراء .. وهو ادعاء باطل ، وزعم كاذب ، فإن راوى هذه القراءة الضحاك ابن مزاحم المتوفى سنة ١٠٥ هجرية ، وليس الضحاك من القراء ، فضلا عن أن يكون من ثقاتهم ، وليست له قراءة معتمدة ، ذات قواعد ثابتة ، وأصول مقررة .

(ب) إن الضحاك هو الذى حول القراءة من صيغة الدعاء إلى صيغة التفضيل من تلقاء نفسه ، وقد سبق أن قلنا غير مرة : إن ركيزة كل قراءة النقل الثابت ، ودعائها الرواية المسندة ، وأساسها التلقى الصحيح ، وقد أقننا على ذلك من البراهين ما فيه الكفاية والغناء .

(ج) فهم جولد زيهـر أن المراد بالحق فى الآية الكريمة هو العدل بمعناه المطابق وهو وضع الشيء فى موضعه ، والبعد عن الجور والظلم ، فرتب على فهمه الخطأ ما رتب و

وتقول له : إن المراد بالحق فى هذه الآية تعجيل العقوبة للكافرين المشركين ، وإحلال العذاب عليهم ، والنقمة بهم فى الدنيا وعدم إهمالهم بتأخير العذاب عنهم إلى يوم الدين .. ذلك هو الحق

الذى أمر الله تعالى نبيه أن يسأل ربه الحكم به على الكافرين ،
وهذا كقوله ﷺ : (اللهم اشدّد وطأتك على مضر) ..

ولذلك قال ابن عباس في الآية :

(قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ) ..

لا يحكم بالحق إلا الله ، ولكن إنما استعجل بذلك في الدنيا
يسأل ربه على قومه ، وقد استجاب الله دعاءه صلى الله عليه وسلم
على قومه فمعجل لهم العقوبة يوم بدر .

ثم نقول له : إن هذه الآية مثل قوله تعالى في سورة الأعراف
آية ٨٩ :

(رَبَّنَا أَفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ
الْفَاتِحِينَ) ..

سواء بسواء فعنى الحق في الآيتين واحد ، ولم يختلف القراء
في قراءة هذه الآية على الوضع الذى هو عليه .

والحق أن هذه القراءة قراءة منكّرة لم ترد عن أحد من القراء
العشرة المتواترة قراءاتهم ، ولا عن أحد من القراء الأربعة الذين
فوق العشرة المروية قراءاتهم بطريق الأحاد فحكم عليها بالشذوذ ..

فهذه القراءة المنسوبة للضحاك متوغلة في الشذوذ ، عميقة في الغرابة والنكارة ، فيجب رفضها وإطراحها وعدم الالتفات إليها .

ثم هذه القراءة — بعد هذا وذاك — مخالفة لخط المصاحف العثمانية ، لأن فيها زيادة ياء في كلمة (رب) وقد أجمع العلماء على أن القراءة التي تخالف المصاحف العثمانية بزيادة أو نقص ، لا ينظر إليها ولا يعول عليها ، خصوصاً ، وأن معنى القراءة بغير هذه الزيادة صحيح لا غبار عليه .

٦ — قوله تعالى في سورة البقرة : آية ١٠٦ :

﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّمَّا أَوْمِئْنَا ﴾

خلاصة ما ذكره جولد زيهري في هذه الآية في صفحة ٣٨ أنه نقل عن بعض العلماء أنه استبعد قراءة أو تنسها ، بضم النون الأولى ، وسكون الثانية مع كسر السين من النسيان ، مع أنها قراءة متواترة لا مغمز فيها ، ولا مطمئن في طريقها .

ثم ذكر في الآية ثلاث قراءات أخرى :

القراءة الأولى : (تَنْسَاهَا) بالتاء المثناة الفوقية المفتوحة وبعدها

نون ساكنة فسین مفتوحة فألف بعدها ، والقراءة ليست هكذا ،

إنما هي (تَنْسَهَا) بحذف الألف بعد السين للجازم لأنها معطوفة على نسخ المجزوم ، وعلى كل هي قراءة بمكان من الشذوذ لم ترو عن أحد معين ثقة من القراء لا من العشرة ، ولا ممن بعدهم من ذوى القراءات الشاذة فلا يلتفت إليها .

القراءة الثانية : (نَنْسَاهَا) بنون مفتوحة فنون ساكنة فسین مفتوحة فهمزة ساكنة من الأنساء ، وهو التأخير والإرجاء ، وهي قراءة متواترة كقراءة (أو تنسها) من النسيان .

القراءة الثالثة : وهي منسوبة إلى سعيد بن المسيب (تنساها) كالقراءة التي قبلها لفظاً ومعنى فهي من الأنساء بمعنى التأخير والإرجاء غير أن همزها أبدلت ألفاً تخفيفاً .

فقول جولد زهر : بإسناد للنسيان إلى الله تعالى خطأ فاحش إذ لو كانت من النسيان لكانت هكذا (نَنْسَهَا) بحذف الألف عطفاً للفعل المجزوم على الفعل المجزوم قبله ، وليس هناك قراءة بهذا الضبط (نَنْسَاهَا) لافي المتواترة ، ولا في الصحيحة ، ولا في الشاذة ولا فيما وراء ذلك .

وأما رفض سعد بن أبي وقاص لهذه القراءة ، وقوله : إن القرآن

لم ينزل على المسيب ولا على آل المسيب ، فليس ذلك لفساد معناها ، بل لعدم ثبوتها .

٧ — الآية ١٠٦ من سورة المائدة وهي :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِدُوا بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ أُخْرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصْحَبْتُمْ كَرُمِصِيبَةِ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرَيْتُمْ لَا تَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلَا تَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَمِنَ الْآثِمِينَ ﴾

قال في صفحة ٣٩ : يدور الحديث حول الوصية شفاهاً ، فإذا حصل أدنى شك في صدق الشاهدين فيقسمان بالله إن ارتبتم لا تشتري به ثمناً ولو كان ذا قربي ، ولا نكتم شهادة الله إنا إذا لمن الآثمين .

وكأنما بدا لعامر الشعبي المتوفى سنة ١٠٣ هجرية أن إيقاع الـكتمان على منفعوله الذي هو (شَهِدَ الله) غير لائق ، إذ كان ذلك ربما أفاد أن من الممكن كتمان شيء شهيدته الله تعالى نفسه ،

فتخلص من ذلك هو أو النقات الذين ربما اعتمد عليهم ققرأ بتنوين لفظ شهادة على حذف الإضافة ، ومد همزة (الله) على ابتداء جملة جديدة :

(وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَّيِّنَ الْأَثِيمِينَ) ..

أى والله — فلاستفهام عوض عن واو القسم .. انتهى .

وأقول : فهم جولد زيهـر أن الإمام الشعبي عدل عن القراءة المتواترة بناء على أن إيقاع السكتان على مفعوله الذى هو شهادة الله غير لائق ، لأنه ربما أفاد أن من الممكن كتمان شىء شهيدته الله نفسه ، ولم يرد عن الشعبي مثل هذا المعنى ، ولا يدور بخلد الشعبي هذا الفهم الذى فهمه جولد زيهـر ، بل الذى يفهمه الشعبي ويفهمه كل من عنده أدنى مسكة من تذوق الأساليب العربية ، والترا كيب القرآنية أن المراد ولا نكتم الشهادة التى أوجب الله علينا إظهارها ، وحظر علينا كتمانها ، وأضاف سبحانه الشهادة لنفسه لأنه هو الأمر بها ، والمشرع لها .

وقراءة الإمام الشعبي من جملة القراءات المبهمة فى الشذوذ العريقة فى الغرابة ، ولذلك لم يعبا بها القراء ، ولم يتلقها بالقبول أحد من أهل الأداء .

٨ — قوله تعالى في سورة البقرة آية ١٣٧ :

﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ آهَتُوا ^ص ﴾

قال في صفحة ٣٩ : ويتبين مدى مادعا إليه الخوف والتقوى من مثل هذه التصويبات التنزيهية فيما جرى على هذه الآية حيث قيل عن اليهود :

(فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ آهَتُوا) ..

فقد غلبت على نفوس الأتقياء المتخوفين شبهة لا أساس لها أصلاً ، عند الإمعان اللغوي ، هي أن منطوق اللفظ يضع على ذلك إلى جانب الله تعالى سبحانه مثلاً يدعى اليهود أنهم يؤمنون به ، وهم يبعدون الشبهة التي تخامرهم بتغيير مسأصل ، فيحذفون من النص لفظ « مثل » الذي أثار هذه الشبهة ويقرءون :

(فَإِنْ آمَنُوا بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ آهَتُوا) .. انتهى

وأقول : ليس في الآية — مع وجود لفظ مثل — شبهة ولا شبهة ، وليس فيها ما يشعر بأن الله تعالى ندأ ونظيراً ، لأن معنى الآية : فإن آمن اليهود بالله تعالى وبنبيكم ، وبعامة الأنبياء قبله ، وبسائر ما أنزل

الله على رسله من الكتب إيماناً مثل إيمانكم ، وصدقوا مثل تصديقكم ، ولم يفرقوا بين رسول ورسول كما لم تفرقوا فقد اهتمدوا كما اهتمدتم ، فالمائلة في الآية إنما وقعت بين الإيمانيين ، إيمان اليهود ، وإيمان المؤمنين ، ولم تقع المائلة بين المؤمن به ، وهو الند والنظير بالنسبة لليهود ، والبارى بالنسبة للمؤمنين .

ويقرب من هذا ما قاله العلامة النيسابورى . . إن قوله تعالى :
(فَاِنْ آمَنُواْ) بكلمة الشك دليل على أن الأمر مبنى على الفرض والتقدير — أى فان حصّلوا ديناً آخر مثل دينكم ، ومساوياً له في الصحة والسداد فقد اهتمدوا ، لكن لادين صحيحاً سوى هذا لسلامته عن التناقض بخلاف غيره ، فلا اهداء إلا بهذا ، ونظيره قولك لرجل بالنسبة لرأى نصوّبه :

هذا هو الرأى الصواب ، فإن كان عندك رأى أصوب منه فاعمل به ، وقد علمت أن لأصوب من رأيك ، ولكنك تريد تبكيك صاحبك وتوقيفه على أن مارأيت لا رأى وراه . انتهى .

وقد أجمع القراء على ترك هذه القراءة لخالفها جميع المصاحف العثمانية بسبب نقص هذا اللفظ (مثل) منها ، فلا عبرة بها ، ولا نظر إليها .

٩ — قوله تعالى في سورة آل عمران آية ١٦١ :

﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُفْلَ﴾

ذكر جولد زهر في صفحة ٤٠ أن في هذه الآية قراءتين :

الأولى : (يُفْلَ) بفتح الياء وضم الفين مبنياً للفاعل .

الثانية : (يُفْلَ) بضم الياء وفتح الفين مبنياً للمفعول .

والقراءتان متواترتان ، قرأ بكل منهما كثير من الصحابة

والتابعين ، ومن مشاهير القراء المعترين .

ومعنى القراءة الأولى : ماصح وما استقام وما أمكن لنبى —

بمقتضى منصبه الرفيع ومكاته السامية — أن يخون فى الغنائم أو غيرها ، فهذا حكم عام ينبى عن جميع الأنبياء إمكن أن يخونوا ويحتجزوا شيئاً من أموال الغنائم أو سواها .

والمقصود فى الآية الرد على من اتهم — ﷺ — وحاشاه

من ضعفاء الإيمان ، ومن المنافقين بالخيانة فى الغنائم ، فكان الله تعالى يقول : لا يجتمع منصب النبوة السامى ، ووصمة الخيانة الدنيئة فى شخص واحد ، بل يتنافيان ، لأن أى نبى معصوم من دنايا الأخلاق ، ووضع الصفات ، فلا يحل أن يتوهم فى النبى ذاك ، فالآية

تقرير لمن اتهم رسول الله ﷺ بما يترفع عنه ، وينأى به قلبه الكبير عن فعله .

ومعنى القراءة الثانية : وما صح لى أن يُخَوَّنَ — أى ينسب إلى الغلول والخيانة ، وقال بعض المحققين : معنى هذه القراءة ما صح لى أن يوجد غالا ، ولا يوجد غالا إلا إذا كان غالا ، وهذا مأخوذ من قولهم أغلته إذا وجدته غالا كما يقال : أجدت فلاناً وجدته محموداً ، وأبخلته وجدته بخيلاً ، فالهمزة للدلالة على وجدان الشيء على صفة وعلى هذا المعنى تنجد القراءتان ، وبعضد كل منهما الأخرى ، وليس فى القراءة الأولى ولا فى الثانية ما يمس مرتبة النبوة وينال منها .

١٠ — قوله تعالى فى سورة يوسف آية ١١٠ :

﴿ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مِنْ نَأْسِئِهِ وَلَا يَرْدُ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ ﴾

فى هذه الآية ثلاث قراءات :

الأولى : (كُذِّبُوا) بضم الكاف وتشديد الذال مكسورة .

الثانية : (كَذِبُوا) بضم الكاف وتخفيف الذال مكسورة .

الثالثة : (كَذِبُوا) بفتح الكاف والذال مخففة .

والقراءتان الأوليان متواترتان والثالثة شاذة . .

وقد تكفل العلماء قديماً وحديثاً بتوجيه القراءات الثلاث ، فوجهوا الأولى بأن الضمير في وظنوا يعود على الرسل ، والظن بمعنى العلم واليقين ، والضمير في أنهم يعود على الرسل أيضاً ، وكذلك الضمير في كذبوا يعود عليهم .

والمعنى : أيقن الرسل أن أممهم كذبوهم في دعوى الرسالة وفي كل ما جاءوا به عن الله تعالى تكذيباً لا يرجي معه الإيمان أصلاً لأن هؤلاء القوم لا خير فيهم ، وليس عندهم استعداد للإيمان ، فحينئذ دعا الرسل على القوم ، فنصر الله الرسل ومن آمن بهم ، وأنزل عذاب الاستئصال بالمكذبين .

أو المعنى : تيقن الرسل أن أممهم كذبوهم فيما وعدوهم به من العذاب ونصرة المؤمنين عليهم ، لطول البلاء بالمؤمنين ، ويصح على هذه القراءة أن يكون الظن على حقيقته .

والمعنى : وظن الرسل أن الذين آمنوا بهم كذبوهم ، وهذا

تأويل عائشة أم المؤمنين للآية ، قالت إن البلاء لم يزل بالأنبياء حتى خافوا من أن يكذبهم الذين كانوا قد آمنوا بهم .

قال الإمام القرطبي : قالت عائشة هم أتباع الرسل الذين آمنوا بهم وصدقهم فطال عليهم البلاء ، واستأخر عنهم النصر ، حتى إذا استيأس الرسل ممن كذبهم من قومهم ، وظنت الرسل أن أتباعهم كذبهم جاءهم نصرنا عند ذلك . انتهى
وأما القراءة الثانية فوجهت بوجهين :

الأول : أن الضمير في وظنوا يعود على القوم المكذبين للرسل المبلول عليهم بذكر الرسل ، لأن الرسل تستدعى مرسلًا إليهم ، أو لتقدمهم في الذكر في قوله تعالى في نفس السورة :

(فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) آية ١٠٩ .

قال الألوسي : فيكون الضمير للذين من قبلهم من كذبوا الرسل ، والضمير في أنهم يعود على الرسل وكذلك الضمير في كذبوا يعود عليهم .

والمعنى : وظن القوم المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوا فيما وعدوا به من النصر على أعدائهم .

قال في البحر : وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبهم من ادعى أنه جاءهم بالوحي عن الله تعالى بنصرهم ، وبمقاب أعدائهم إن لم يؤمنوا . انتهى .

الثاني : أن الضمير في وظنوا وفي أنهم وفي كذبوا .. الضمائر الثلاثة تعود على القوم المكذبين .

والمعنى : وظن القوم المكذبون المرسل إليهم أنهم قد كذبوا من جهة الرسل بمعنى أن الرسل قد كذبوا عليهم في ادعائهم النبوة وفي النصر عليهم ، وفي نزول العقاب بمن لم يؤمن بهم ، فلم يصدقوا في شيء مما ذكر ، وعلى هذين الوجهين يراد بالظن حقيقته .

وأما القراءة الثالثة : فقد وجهها في البحر بقوله : أي وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما قالوا عن الله تعالى من العذاب ، والظن على بابه . انتهى .

وقال القرطبي في تأويل هذه القراءة : وظن قوم الرسل أن الرسل قد كذبوا لما رأوا من تفضل الله عليهم بتأخير العذاب عنهم ، ويجوز أن يكون المعنى : وأيقن الرسل أن قومهم قد كذبوا على الله بكفرهم . انتهى .

وقال الألوسي في تأويل القراءة : ضمير ظنوا للأُم ، وضميرا أنهم قد كذبوا للرسول ، أى ظن المرسل إليهم أن الرسول قد كذبوا فيما وعدوم به من النصر أو العقاب ، وجوز أن يكون ضمير وظنوا للرسول ، وضميرا أنهم قد كذبوا للمرسل إليهم ، أى ظن الرسول أن الأُم كذبتهم فيما وعدوم به من أنهم يؤمنون ، والظن على كلا الاحتمالين بمعنى اليقين انتهى ، وفي المحاسب لابن جني وظنوا أنهم قد كذبوا فيما أتوا به من الوحي إليهم . انتهى .

قال الإمام ابن جرير : وهذه القراءة (كَذَّبُوا) لا أستعجز القراءة بها ، لإجماع الحجة من قراء الأمصار على خلافها ، ولو جازت القراءة لاحتملت وجها من التأويل وهو : حتى إذا استأنس الرسول من عذاب الله قومها المكذبة بها ، وظنت الرسول أن قومها قد كذبوا وافترؤا على الله بكفرهم بها ، ويكون الظن موجها حينئذ إلى معنى العلم على ما تأوله الحسن وقتادة . انتهى .

وهذه القراءة (كَذَّبُوا) — وإن كان لها معنى صحيح وتأويل حسن لا يناقض معنى القراءتين الأوليين المتواترتين — شاذة عريضة في الشنوء ، وحسبنا دليلا على ذلك أنه لم يقرأ بها أحد من القراء

العشرة المشهورين ، ولا أحد من القراء الأربعة المحكوم على قراءتهم بالشذوذ .

وقد قررنا غير مرة أن القراءة إذا لم تثبت بطريق التواتر ، أو بطريق الأحاد بشرط الشهرة والاستفاضة ، والتلق بالقبول ، لا يمتد بها ، ولا تعتبر قرآنا ، وهذه القراءة لم تثبت بطريق التواتر ، ولا بطريق الأحاد مطلقا فلا يعمأ بها ، ولا يعول عليها :

ولنرجع إلى مناقشة الكاتب : « جولد زيهر » فنقول :

يقول في صفحة ٤١ : لا شك أن هذه القراءة (كَذْبُوا) بفتح الكاف والذال خفيفة هي القراءة الأصلية .

وأقول : ليس في القراءات قراءة أصلية ، وأخرى فرعية عنها ،

ولم يذهب إلى هذا التقسيم أحد من علماء القراءات مطلقا ، لا من السلف ولا من الخلف ، وليس للكاتب سند في هذا التقسيم ، لا من النقل ولا من العقل ، وإنما الذي اتفقت عليه كلماتهم ، أن القراءة إن ثبتت بطريق التواتر قبلت وقطع بكونها قرآنا ، وإن ثبتت بطريق الأحاد ولكن ذاع أمرها وشاع بين القراء خبرها ، وتلقوها بالقبول ، قبلت وعدت من القرآن أيضا ، وإن نقلت بطريق الأحاد

ولم تغفر بالاستفاضة والذبوع والتلقى بالقبول رفضت وحكم عليها بالشذوذ ، ولا تعتبر من القرآن أصلا كقراءة الأربعة الذين فوق العشرة ، أما إذا لم يكن لها سند صحيح ولا رواية ثابتة كهذه القراءة (كذبوا) ، فإنه يحكم عليها بالشذوذ الشاذ ، والنكارة النكراء ، والرفض التام ، ولا يقام لها في موازين القراءات وزن أو اعتبار .

إذا عرفت هذا فدعوى جولدزهر أن القراءات قسبان أصلية وفرعية دعوى لا تستند إلى دليل ، ولا إلى شبه دليل ، ولم يوافقه عليها أحد من علماء القراءة .

ثم إنه أول الآية تأويلا أملاه عليه قصده الخبيث ، وانجابه المريض ، ونزغته الإلحادية الجائرة حيث يقول : بيد أن الأنبياء قد ظنوا أنهم كذبوا أى صدر عنهم الكذب ، وهذا أمر لا يستطيع مؤمن صادق الإيمان أن يتحمله ويتقبله .

وقد مر بك أن للقراءة تأويلا يساعده سياق الآية ، ولا يخدش مقام الأنبياء بالكذب والافتراء ، ولو أنه كان حسن النية ، سوى القصد لأول هذه القراءة بما أول هو به القراءة المتواترة ، حيث جمل ضمير وظنوا راجعا للقوم ، ويكون المعنى على هذه القراءة

(كَذَبُوا) وظن القوم أن الأنبياء كذبوا ، ولكنها القلوب المريضة
أعنتها الأهواء .

ومما يدل على سوء قصده ، وعدم نضجه في التفكير والبحث
أنه ساق قصة أم المؤمنين عائشة الصديقية دليلا على أنها تناولت
هذه القراءة (كَذَبُوا) وما تدل عليه من أن الأنبياء ظنوا أنهم
كذبوا وحاولت إيجاد حل لهذا الإشكال مع أن الذي ثبت
في كتب السنة عن عائشة أنها تناولت قراءة (كَذَبُوا) واستبعدتها ،
ورجحت عليها قراءة (كُذِّبُوا) .

وأيضاً ساق قصة مسلم بن يسار ، ومثاله سعيد بن جبير
عن قراءة (كَذَبُوا) .

والواقع أن مسلم بن يسار سأل سعيد بن جبير عن تأويل لقراءة
(كُذِّبُوا) كما هو صريح كتب السنة ، فقد روت أن مسلم بن يسار
قال لسعيد بن جبير : يا أبا عبد الله آية بلغت مني كل مبلغ :

(حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَرَ الرُّسُلُ وَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا
جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُفِخَ مِنْ نُشَاءٍ وَلَا يَرُدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ
الْمُجْرِمِينَ) .

فهذا الموت أن تظن الرسل أنهم قد كذبوا فقال له سعيد :
يا أبا عبد الرحمن حتى إذا استأنس الرسل من قومهم أن يستجيبوا
لم وظن قومهم أن الرسل كذبتهم جاءهم نصرنا فنجى من نشاء
ولا يرد بأسنا عن القوم المجرمين ، فقام مسلم إلى سعيد واعتنقه
وقال له : فرّج الله عنك كما فرجت عنى .

١١ — قوله تعالى في سورة يوسف آية ١٢ :

﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُمُ حَفِظُونَ ﴾

اختلف القراء العشرة في كلتى (يرتع ويلعب) فقرأ بعضهم
بالياء فى الكلمتين ، وقرأ بعضهم بالنون فيهما ، والكلمة التى
أعلاها جولد زهر اهتماماً من الكلمتين كلمة (ويلعب) فقد رُ
أن قراءتها بالياء أكثر ألفة لدى القراء ، ثم استدل على ذلك بأن
القراءة الأساسية فى نص الزمخشري والبيضاوى هى قراءة (ونلعب)
بالنون ، ثم حكم على هذه القراءة بأنها القراءة الأصلية واستدل
فى حكمه إلى الآية ١٧ من نفس السورة وهى :

(قَالُوا يَا بَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ) .

حيث لم تقرأ كلمة نستبق إلا بالنون بإجماع القراء ، ثم استدل
على ذلك بقوله : بيد أن هناك سيباً وجيهاً فى أطراح هذه القراءة ،

على ذلك بقوله : بيد أن هناك سبباً وجيهاً في اطراح هذه القراءة ، فإن الطبرى الذى ذكر في تفسيره أن قراءة ونلعب بالنون هي قراءة بعض البصريين خلافاً للكوفيين ، وأنها أيضاً قراءة أبي عمرو ، احتفظ لنا في نفس الوقت بهذا الخبر المدرسى . . قبل لأبي عمرو : وكيف يقولون نلعب وهم أنبياء ؟ قيل : لم يكونوا يومئذ أنبياء .

فإطراح القراءة البصرية التي جعلها ثقات ذوو مكانة في علوم القرآن كالزحشرى وغيره أساساً لتفسيرهم صدر إذاً عن باعث التعظيم لأولاد الأنبياء الذين قدر لهم أن يصيروا أنبياء ، واللعب الذى تظاهروا بأنهم يريدون مزاولته لا يتفق مع ما قدر لهم من رفيع المقام ولا يمكن أن يظن بالقرآن نسبة هذا الميل إليهم ، ولم يُلقَ مَنْ قال بهذا التصويب بلالاً لما جاء بالآية (١٧) . انتهى .

وخلاصة كلامه : أن قراءة ونلعب بالنون هي القراءة الأساسية
هند الزحشرى والبيضاوى لأن كلا منهما بدأ بها في تفسير الآية ، وبعد أن فسرها على هذه القراءة قال وقرئ* (يرتع ويلعب) بالياء فهما ، فدل ذلك على أن القراءة الأساسية عندهما بالنون ، وهي — القراءة بالنون — القراءة الأصلية في نظره لأنها متناسبة متناسقة مع الآية (١٧) (نستبق) التي لم تقرأ إلا بالنون ، ولكن على الرغم

من أن قراءة النون هي القراءة الأساسية عند الزخشرى والبيضاوى،
والقراءة الأصلية في نظره، فإن هناك ما يقتضى إهمالها، والتغاضي عنها.
ذلك أن إسناد اللعب إلى أخوة يوسف يتنافى مع ما قدر لهم
من أعلى منصب وأرفع مقام هو منصب النبوة ، ومقام الرسالة ،
ولا يمكن أن يظن بالقرآن أنه يسند الميل إلى اللهو واللعب
إلى أولاد الأنبياء الذين هيئوا للنبوة ، وأعدوا للرسالة ، فحينئذ
يكون الصواب في قراءة هذه الكلمة (ولعب) بالياء ، وإن كانت
قراءتها بالياء لا تتسق مع (لستبق) .

هذا محصل كلامه ..

ورداً عليه أقول :

١ — إذا كان بدء تفسير الآية على قراءة يدل على أن هذه
القراءة هي القراءة الأساسية في نظر المفسر كما صنع الزخشرى
والبيضاوى ، فإن كثيراً من أئمة التفسير قد بدءوا تفسير الآية
(يرتع ويلعب) بالياء ، وناهيك بشيخ المفسرين الإمام ابن جرير
الطبري وبالعامة القرطبي والعلامة الألويسى وغيرهم من أعيان
المفسرين .. إذاً كلتا القراءتين أساسية .

٢ — تناسب قراءة النون وتناسقها مع لستبق لا يقتضى أصالة هذه القراءة ، بل قصاره أنه يقتضى ترجيحها على قراءة الياء ؛ ولئن سلمنا أن هذا التناسق سبب يقتضى أصالتها فإن هناك سببا أقوى يقتضى أصالة قراءة الياء ، وهو ما قاله إمام المفسرين ابن جرير الطبري : وأولى القراءتين عندي بالصواب قراءة من قرأ الحرفين كليهما بالياء لأن القوم إنما سألوا أباهم إرسال يوسف معهم ، وخذعوه عما ليوسف في إرساله معهم من الفرح والسرور والنشاط بخروجه إلى الصحراء ، وفسحتها ولعبه هناك لا بالخبر عن أنفسهم . انتهى .

فالمقصود من الكلام : تبرير خروج يوسف واصطحابه معهم ، ببيان ما يترتب على خروجه من مصلحته الشخصية ، من تمتعه بما تشتهي نفسه ، وتلذذه بالنواكه اليانعة ، والثمار الجنية ، والهواء الطلق كما يشاء في خصب وسعة ، واغتنباط ومسرة ، فإذا كان التناسق سببا يقتضى أصالة قراءة النون فما ذكرنا سبب أقوى يقتضى أصالة قراءة الياء ، على أننا قد بينا في الأبحاث السابقة أنه ليس في القراءات مطلقا قراءة أصلية ، وأخرى فرعية ، بل القراءة إن ثبتت بطريق التواتر ، أو بطريق الأحاد ، واشتهرت بين القراء ، وقوبلت منهم بالقبول قبلت واعتبرت قرآنا ، وإلا ردت ورفضت .

٣ — يزعم جولد زهر أن قراءة (ونلب) بالنون — وإن كانت هي القراءة الأساسية في نظر العلماء الثقات ذوى المسكنة في علوم القرآن كالزخمرى ، وهى القراءة الأصلية عنده — قد أطرحت وأهملت وتغضى عنها ، والباعث على إهمالها والتغاضى عنها أن فيها إسناد اللب إلى أخوة يوسف ، وهو يتنافى مع تعظيم أولاد الأنبياء الذى قدر لهم أن يصيروا أنبياء ، ولا يمكن أن ينسب إليهم القرآن الميل إلى اللب المتنافى لرفع مقامهم ، وسامى مكاتهم .

يا سبحان الله . . . إن القرآن الذى لا يمكن أن ينسب اللب — فى نظر جولد زهر — إلى إخوة يوسف قد نسب إليهم أشنع الجرائم وأبشع الجرائر .

اقرأ — إن شئت — ما حكاه الله عنهم من قولهم فى نفس السورة :

(إِنْ أَبَا نَا لَنِي ضَلَلٍ مُّبِينٍ ، أَقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ . قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غِيَبَتِ الْجُبِّ يَلْتَقِطَهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ) .. آيات ٨ ، ٩ ، ١٠ .

فأنت ترى في هذه الآيات أن القرآن قد نسب إليهم الغيرة
والحسد ليوسف وأخيه .

وانسب إليهم رمى أبيهم — وهو أب ونبي ورسول — بالضللال
المبين .

ونسب إليهم التآمر على قتل يوسف . . نسب إليهم هذه
الجريمة النكراء ، قتل غلام يرى لا ذنب له إلا أن أباه شغف به حباً
وليس الغلام أجنياً عنهم ، إنما هو أخوهم ، وهم جميعاً أبناء رجل
واحد ، والقتل أكبر الكبائر بعد الشرك بالله تعالى .

نسب إليهم القرآن التآمر على قتل يوسف ، أو طرحه في الفلاة ،
تنقاسمه ضواري الوحوش وهو أخو القتل ، وكان أرقهم شعوراً
من اقترح أن يلتوه في غيابت الجب يلتقطه بعض السيارة بعداً
عن جريمة القتل .

نسب القرآن إليهم أعمال الخيلة والمكر والدهاء والخادعة
والنصنع .

نسب إليهم الكذب في أحط صوره ، وأقبح مظاهره . .
استمع إلى القرآن يندد عليهم بذلك كله في نفس السورة وهي :

(وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ، قَالُوا يَسَاءَ بَنَا إِنَّا زَهَبْنَا
لَسَبَقَ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ وَمَا أَنْتَ
بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ، وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ)
آيات ١٦ ، ١٧ ، ١٨ .

ألقوا إلى أبيهم هذا الخبر (فأكله الذئب) إن هؤلاء لم يرحموا
شيخوخة أبيهم يعقوب ، ونخطوا حدود الاتزان والحكمة ، وقطعوا
حبال الإنسانية والرحمة ، وقتلوا معاني الأخوة والمحبة .

فإذا كان القرآن الكريم قد سجل عليهم هذه السلسلة من
المثالب والمآسي : من حقد وحسد ، إلى تأمر على القتل أو ما هو
بسبيل إليه ، إلى مكر ودهاء وخداعة ، إلى تمويه وتضليل ، إلى
افتيات وكذب ، إلى قطع لوشائج القربى ، وأواصر الرحم ، إلى قتل
لروح التراحم والتعاطف ، إلى تباعد عن معاني الإنسانية كلها .

إذا كان القرآن الكريم قد سجل عليهم هذا كله ، أفلا يستطيع
أن ينسب إليهم الميل إلى اللعب ؟ إن هذا لشيء عجاب ، على أن
العلماء الذين يصنفهم جولد زيهـر بالنقة والتثبت في علوم القرآن — وهم
كذلك في الواقع — كالزخشرى والبيضوى وسواهما ، قد فسروا

اللعب في الآية بالاستباق والاتصال ونحوها مما يتدرب به على قتال الأعداء بدليل قولهم (إنا ذهبنا نستيق) .

وليس المراد به لعب اللهو ، وإلا لم يقرهم يعقوب عليه ، وسموه لعبا ، لأنه على صورته ، وجمهور العلماء على أنهم لم يصيروا بعد أنبياء ، وكونهم أولاد نبي لا يمنهم من ارتكاب ما سجله القرآن عليهم ، وحسبنا دليلا على ذلك ابن نوح عليه السلام .

والخلاصة أن كلتا القراءتين متواترة ، وليست إحداها أساسية ، والأخرى غير أساسية ، وليست إحداها أصلية والأخرى فرعية ، ولكل منهما معنى يلائم سياق الآيات وسباقها .

١٢ — قال في صفحة ٤٤ : كذلك يروى أن تصويبا للنص أنقذ لواحد من أبناء يعقوب سمعته المهدة .

ففي الآية ٨١ من سورة يوسف قال إخوة يوسف لأبيهم بعد أن وجد يوسف السقاية التي وضعها — عن تدبير مقصود — في رحل أخيه بنيامين :

﴿إِنَّا أَنْبَأْنَاكَ سَرَقَ﴾

وعلى هذا يكون في ذلك إقرار بخطيئة بنيامين ، وقد بحث هذه
الخشونة قراءة الكسائي :
(إِنَّ أَبْنَاكَ سُرِقَ) .

بضم السين وكسر الراء وتشديدها ، أى نسب إلى السرقة ،
وبهذه القراءة قرأ أبو الخطاب الجراح في إحدى ليالى رمضان ،
إذ كان يوم الخليفة المستنصر فى الصلاة ، وقد عبّر الخليفة الذى
كان يهتم بالمسائل الدينية بعد الصلاة عن إعجابه بقراءته ، إذ قال :
إن هذه القراءة فيها تنزيه أولاد الأنبياء عن الكذب . انتهى .

وأقول : يؤخذ من قوله : إن تصويبا للنص ... الخ ..
أن قراءة (سُرِقَ) بفتح السين والراء مخففة خطأ وقراءة (سُرِقَ)
بضم السين وكسر الراء مشدودة هى الصواب ؛ لأن القراءة الأولى
تفيد صراحة صدور السرقة منه ، وتحقق اتصافه بها ، ووصفه بشاعتها
وهو ابن رسول ، وأما القراءة الثانية فإنها وَقَّتْ شُكَّهَ بنيامين من
جريمة السرقة ، وأفادت أنه إنما نسب إلى السرقة ورمى بها ،
ولا يلزم من رميه بالسرقة صدورها منه .

وهذا من الكاتب خطأ محض ، وبعد عن الصواب لأن

قراءة (سَرَق) هي القراءة المتواترة التي أجمع القراء الأربعة عشر — ومنهم الكسائي — عليها ، وما روى عن الكسائي أنه قرأ بالقراءة الثانية فرواية عنه في منتهى الشذوذ . لأنها لم تثبت بطريق التواتر ، ولا بطريق الأحاد ، ولم تنسب لقارئ ما ، حتى إن العلامة أبا الفتح ابن جنى في كتابه (المحتسب) الذي وضعه في بيان القراءات الشاذة لم يصرح عليها ، ولم يشر إليها ، فلم يقم لها علماء القراءات وزناً ، فلا تعد من القرآن الكريم .

نعم : إن القراءة الأولى أفادت صدور السرقة من بنيامين ، لأن إخوته رأوا الصواع وقد أخرج من متاعه ، ولم يعلموا أنه قد دس فيه من غير شعور أحد منهم بذلك .

ولذلك قالوا :

(وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَيْنَا)

أى وما شهدنا عليه بالسرقة إلا بما تيقنا من مشاهدتنا الصواع في رحله :

(وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ)

أى وما كنا للعواقب عالمين ، فلم ندر حين إعطيناك

الموثق ، أن ابنك سبسرُق ، وكونه ابن نبي لا يمنع صدور هذه
النقيصة منه .

ثم إن قوله تعالى :
(وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا) .

لا يتأتى ولا يكون لذكره وجه إلا على القراءة المتواترة
(سَرَقَ) بالبناء للفاعل ، لأن قول الأخوة لأبيهم سرق حكم على
ابنه بنيامين بأنه سارق ، ومثل هذا الحكم يحتاج إلى بينة ،
فيكون قولهم :

(وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا)

بمناة البينة . . يعنون : ولم نحكم على ابنك بأنه سارق
إلا بعد تيقننا من سرقة ، بمشاهدتنا الصواع في مناعه .

وأما على القراءة التي ذكرها فلا يكون لذكره وجه ، لأن
الرمي بالسرقة ، والالهام بها لا يحتاجان إلى بينة حتى تقول
الأخوة :

(وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا)

فكم من أبرياء اتهموا بمسام منه براء ، فإذا قال الأخوة

لأبيهم : إن ابنك رعى بالسرقة ، واتهم بها ، فإن أباهم لا يظالمهم
بيينة على هذا الاتهام ، لأن مجرد الاتهام بالسرقة لا يحدد
كرامة الشخص ، ولا ينزل بقدره ، بخلاف الحكم على الشخص
بأنه سارق ، فلا يحكم على الشخص بمثل هذه الجريمة إلا بعد ثبوتها
وقيام الدليل عليها والتأكد منها .

وأما نقله عن الخليفة المستنصر إعجابه بهذه القراءة ، وقوله
في شأنها : (إن هذه القراءة فيها تنزيه أولاد الأنبياء عن الكذب)
فنحن نشك في ثبوت هذا النقل ، إذ لم يروه أحد من العلماء
الأثبات الذين يتحررون الدقة فيما ينقلون .

ثم إن قول الخليفة : (إن في هذه القراءة تنزيه أولاد الأنبياء
عن الكذب) ليس على ما ينبغي ، إذ كان الظاهر أن يقول :
(إن في هذه القراءة تنزيه أولاد الأنبياء عن الخطيئة أو عن السرقة
أو نحو ذلك) لأن القراءة المتواترة فيها اسناد السرقة إلى بنيامين
صراحة ، وليس فيها ما يشتم منه كذب إخوة يوسف ، لأنهم لم
يسندوا السرقة إلى أخيه بنيامين إلا بعد أن رأوا بأعينهم
إخراج الصواع من رحله ، ولم يدس الصواع في رحل بنيامين
إلا في حال غفلة منه ومن إخوته ، فهم لم يشهدوا

إلا بما عاينوا ، دون ما خفى عنهم ، فلا يفهم فيهم الكذب أصلا من القراءة للتواترة ، حتى تكون القراءة الثانية مبرئة لهم من الكذب ، منزهة لهم من وصته وعاره .

١٣ — قوله تعالى في سورة التوبة آية ١١٩ :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾

قال في صفحة ٤٥ : فعبارة الحث على الصدق هنا يبدو أنها لم تكن حاسمة على وجه كاف عند بعض الأتقياء ، فقد يكون الرجل مع الصادقين ولا يكون منهم . ولذلك آثروا قراءة :

(وَكُونُوا مِّنَ الصَّادِقِينَ) . . . انتهى .

وأقول :

أولا : إن كلمة مع تؤخذ بالاجتماع والمصاحبة ، وليس المراد الأمر بالاجتماع مع الصادقين في زمان أو مكان بالأجسام والأشباح . وإنما المراد الأمر بالاصطحاب والمشاركة في الأوصاف ، فيكون المراد الأمر باصطحاب الصادقين الذين صدقوا الله عز وجل

في مقاصدهم وأقوالهم وأعمالهم ومشاركهم في أوصافهم ، وترسم
خطامهم ، والسير على منهاجهم .

ولاشك أن المرء إذا صاحب طائفة ، واجتهد في أن يحدو
حدوهم ، ويقتنى أثرهم ، ويحاكيهم في كل ما يأتون ، وما يذرون
فإن أخلاقهم تنتقل إليه وأوصافهم تسرى في شعوره وأحاسيسه ،
وطباعهم تجري في دمه وعروقه ، فلا يلبث أن يكون صورة
صادقة منهم ، فإن الشأن في النفوس البشرية أن تتأثر بمن حولها ،
وتنشأ كالوسط الذي يحيط بها ، فلابثة تأثيرها على النفوس ،
وسلطاتها على القلوب ، وبناء على هذا لا يكون هنا فرق ما بين
التعبير بمن والتعبير بمع .

ثانياً : إن المراد . اتقوا الله في الدنيا بامتثال أوامره ، وأداء
فرائضه ، وتجنب منهياته ، والوقوف عند حدوده ، وكونوا مع
الذين صدقت نواياهم . وأعمالهم في الجنة ، فيكون عطف (وكونوا
مع الصديقين) من عطف المسبب على السبب ، أو من عطف
اللازم على الملزوم .

ونظير هذه الآية سواء بسواء قول الله تعالى في سورة النساء :

(وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ) ..
آية ٦٩ .

ومحصل معنى الآية : اتقوا الله في الدنيا تكونوا مع الصادقين في الجنة .

ثالثا : هذه القراءة هريقة في الشذوذ ، متوغلة في الغرابة ، فلم يقرأ بها قارى من القراء الأربعة عشر ، وهي مخالفة لجميع للمصاحف العثمانية ، لأنها مجمعة على (وكونوا مع الصديقين) ، وقد أجمع المسلمون على أن كل قراءة خالفت المصاحف العثمانية لاتعتبر قرآنا ، ولانحل القراءة بها ، لا في الصلاة ولا خارجها . والله تعالى أعلم .

١٤ — ذكر جولدزيهر في صفحة ٤٦، ٤٧ أن في القرآن نصوصا تلقيت بالقبول ، ولكنها اعتمدت على إهمال الناسخ أو سهوه أو عدم يقظته ، وأن علماء الصدر الأول لم يحاولوا إصلاح هذه النصوص ، بل آثروا في صدق وأمانة إبقائها على ما يعتمدها من مأخذ . . ثم ساق روايات تدل على ذلك منها :

أن الزبير بن العوام سأل أبان بن عثمان بن عفان عن الآية ١٦٢
من سورة النساء وهي :

لَكِنَّ الرَّاٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُوْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِمَا أُنزِلَ
إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِيْنَ الصَّلَاةَ ۝

حيث لا يطابق المعطوف (والمقيمين) على ما عطف عليه ..
فأجابه أبان بأن هذا من خطأ الكتاب .

كما روى عن عروة بن الزبير أنه سأل عن نفس هذا الموضع
خالته عائشة فأجابه : يا ابن أختي هذا من عمل الكتاب ،
أخطئوا في الكتاب أى الكتابة . كذلك ورد عن سعيد بن جبير
عن ابن عباس أن الآية ٢٧ من سورة النور (حتى تستأنسوا)
هذا من غفلة النساخ ، وقرأ (حتى تستأذنوا) . انتهى

وأقول : إن هذه الروايات التي ساقها دليلا على ما زعمه
روايات باطلة ، مردودة بائدة ، لم يرد أحد من المسلمين يركن
إليها ، أو يعاينها ، وليس لها أى وزن أو اعتبار أمام تواتر المصحف .
وهي أضعف من أن تنهض في وجه ما يبطلها من الروايات التي
تلقاها المسلمون بإجماع وقبول ، وليس لدى عدل ونصفة أن يعارض

بهذه الروايات الباطلة ، والآثار الساقطة ماثبت بالتواتر جيلا إثر جيل إلى يومنا هذا ، لأن معارض التواتر القاطع ساقط مردود .

ذكر بعض العلماء هذه الروايات في كتبهم بحسن قصد ، من غير تحر ولا دقة ، فاتخذها أعداء الإسلام من المارقين والمستشرقين ذريعة للطعن في الإسلام وفي القرآن ، ولتوهين ثقة المسلمين بكتاب ربهم .

ان عثمان رضى الله عنه لما أمر بكتابة المصاحف وكتبت ، وعددها ستة أو ثمانية على اختلاف الروايات في ذلك — عرضها على الصحابة فأقروها ، وأجمعوا على ما فيها ، والمصاحف الثمانية كلها متفقة على (والمقيمين) و (حتى تستأنسوا) فهل يعقل بعد ذلك أن يجدوا فيها تصحيحا من الكتاب ، ثم يبتوه من غير أن يتداركوه بالتصويب والإصلاح ، والقرآن عندهم أقدم ما يقدسون ؟ .

قال الإمام ابن جرير الطبري موجه لقراءة (والمقيمين) بالنصب ، ومفندا هذه الروايات : وقال بعض العلماء — وهو قول بعض نحوى الكوفة والبصرة — (ولمقيمين الصلاة) من صفة الراسخين في العلم ، ولكن الكلام لما طال ، واعترض بين الراسخين في العلم ،

والمقيمين الصلاة ما اعترض من الكلام فطال — نصب المقيمين على وجه المدح ، والعرب تفعل ذلك في صفة الشيء الواحد ونعته ، إذا تطاول بمدح أو ذم ، خالفوا بين إعراب أوله وأوسطه أحيانا ، ثم رجعوا بآخره إلى إعراب أوله .

وربما أجزوا إعراب آخره على إعراب أوسطه ، وربما أجزوا ذلك على نوع واحد من الإعراب ، واستشهدوا لقولهم ذلك بقوله تعالى في سورة البقرة .

(وَالْمُؤْمِنُونَ بَعْدَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَآءِ وَحِينَ الْبَأْسِ) .. آية ١٧٧ .

ثم قال : ولو كان (والمقيمين) خطأ من جهة الخط لم يكن الذين أخذ عنهم القرآن من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يعلمون من علموا ذلك من المسلمين على وجه اللحن ، ولأصلحوه بالسنتهم ، ولقنوه للأمة تعليما على وجه الصواب ، وفي قتل المسلمين جميعا ذلك قراءة على ما هو به في الخط مرسوما أدل الدليل على صحة ذلك وصوابه ، وأن لا صنيع في ذلك للكاتب . انتهى .

وقال الإمام الزمخشري في الكشف موجهها قراءة النصب في الآية نصب على المدح لبيان فضل الصلاة . . وهو باب واسع قد أورد عليه سيديويه أمثلة وشواهد ، ولا يلتفت إلى من زعم أن في خط المصحف لحنا ولم يعرف مذاهب العرب ، ومالم في النصب على الاختصاص من الافتنان ، وغاب عنه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام ، وذبح المطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب الله تعالى ثلثة ليسدها من بعدهم ، وخرقا يرفوه من يلحق بهم .

وقال أيضا : ونحن ممن لا يصدق هذا في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . . وكيف يخفى هذا حتى يبقى ثابتا بين دفتي المصحف الإمام ، وهو مصحف عثمان ، وكان متقلبا في أيدي أولئك الأعلام المختاطين لدين الله ، المهيمنين عليه ، لا يغفلون ، عن جلالة ودقائقه ، خصوصا عن قانونه الذي إليه المرجع ، والقاعدة التي أقيم عليها البناء . . هذا والله فرية مافيهها مرية . . انتهى بشيء من التصرف والإيضاح .

وقال القشيري : وهذا المسلك — وهو ادعاء لحن الكتاب —

باطل ، لأن الذين جمعوا القرآن كانوا قدوة في اللغة فلا يظن بهم أنهم يدسون في القرآن ما لم ينزل .. انتهى .

وقال الإمام القرطبي في آية النور : وروى عن ابن عباس — وبعض الناس يقول سعيد بن جبير (حتى تستأنسوا) خطأ أو وهم من الكاتب — إنما هو (حتى تستأذنوا) وهذا غير صحيح عن ابن عباس وغيره ، فإن مصاحف الإسلام كلها قد ثبت فيها (حتى تستأنسوا) وصح الإجماع عليها من لدن مدة عثمان ، فهي التي لا يجوز خلافها ، وإطلاق الخطأ والوهم على الكاتب في لفظ أجمع الصحابة عليه قول لا يصح عن ابن عباس . وقد قال تعالى في سورة فصلت .

(لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ
تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ) .. آية ٤٢ .

وقال تعالى في سورة الحجر :

(إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) .. آية ٩ .

ومما ينفي هذا القول عن ابن عباس وغيره أن (تستأنسوا) متمكنة في المعنى ، بينة الوجه في كلام العرب ، وقد قال عمر للنبي صلى الله عليه وسلم : أستاذس يا رسول الله ، وعمر واقف على

باب الغرفة ، وذلك يقتضى أنه طلب الأئمة صلى الله عليه وسلم ، فكيف يُخطئ ابن عباس أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل هذا . انتهى

وقال أبو حيان في البحر : وقد روى عن ابن عباس أنه قال : (تستأنسوا) معناه تستأذنوا ، ومن روى عن ابن عباس أنه قال : إن (تستأنسوا) خطأ أو وهم من الكتّاب ، وأنه قرأ (حتى تستأذنوا) فهو طاعن في الإسلام ، ملحد في الدين ، وابن عباس يرى من هذا القول . انتهى

وأخرج ابن أبي حاتم ، وابن الأنباري في المصاحف ، وابن جرير وابن مردويه عن ابن عباس أنه فسر (تستأنسوا) فقال : أى تستأذنوا ممن يملك الإذن من أصحاب البيوت . انتهى

أقول : فالذى ورد عن ابن عباس إنما هو تفسير لا قراءة . وأختم هذا الفصل بما قاله الإمام أبو بكر محمد بن بشار الأنباري لماله من المناسبة هنا .

قال رحمه الله تعالى : ولم يزل أهل الفضل والعقل يعرفون من شرف القرآن ، وعلو منزلته ما يوجب الحق والإنصاف والبيان ، (١٢) القراءات

وينفون عنه قول المبطلين ، وعمويه الملحدين ، وتحريف الزائغين ،
حتى ظهر في زماننا هذا زائغ زاغ عن الملة ، وهجم على الأمة ،
بما يحاول به إبطال الشريعة التي لا يزال الله تعالى يؤيدها ،
ويثبت أسسها ، وينمي فروعها ، ويجرسها من معائب أولى الحيف
والجور ، ومكايد أهل العداوة والكفر ، فزعم أن المصحف الذي
في أيدينا اشتمل على تصحيف حروف مفسدة ، وقال : لى أن
أخالف مصحف عثمان ...

ثم قال الإمام ابن الأنبارى وفي قوله تعالى .

(إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) ..

دلالة على كفر هذا الإنسان ، لأن الله عز وجل قد حفظ
القرآن من التغيير والتبديل ، والزيادة والنقصان ، وفي هذا الذى
قاله توطئة الطريق لأهل الإلحاد ليدخلوا فى القرآن الحكيم
ما يحلون به عرا الإسلام ، ويبتلون به الإجماع الذى به يجرس
الإسلام ، وبنباته تقام الصلوات ، وتودى الزكوات ، وتتحرى
العبادات .. انتهى

وبهذا يتبين أن المؤلف — فيما يزعمه سلفنا ، ولكنه ساف
غير صالح .

قال في صفحة ٤٨ : كانت هناك حرية مطردة إلى حد الحرية الفردية ، كأنما كان سواء لدى الناس أن يروؤوا النص على وجه لا يتفق بالكلية مع صورته الأصلية ، ثم ساق في ذلك خبرا يدل على أن الخليفة عثمان قرأ آية وزاد فيها عن نص المصحف الذي أمر بكتابته ثم اعتمده .

وذلك في آية ١٠٤ من سورة آل عمران قرأها هكذا :

﴿ وَلَكِنْ مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْعُرْفِ وَيَنهَوْنَ
عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ « وَيَسْتَعِينُونَ اللَّهَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ »

فقوله : (ويستعينون الله على ما أصابهم) زائد على المصحف العثماني . انتهى

وأقول : لم توجد حرية مطلقة في قراءة القرآن مطلقا في أى عصر من العصور ، اللهم إلا عند شذوذ من الناس أباحوا لأنفسهم هذه الحرية ، ولكنهم قوبلوا من السواد الأعظم ، والكثرة الكاثرة من المسلمين بالإنتكار البالغ ، والتفريع الشديد ، وأقيمت عليهم الحجة فأقلعوا ، واستنابوا فتابوا ، وكتب محضر بتوبتهم أمام الجم الغفير ، والجمع الوفير من العلماء والقراء ،

ومن هؤلاء الشيخ ابن شنبوذ^(١) والشيخ العطار^(٢).

إنما كانت — ولن تزال — هنا وهناك حرية في القراءة ،
ولكن في إطار الأثر والرواية ، وفي نطاق النقل والمشافهة ،
وفي حدود التلقي والسماع ، فلكل قارئ أن يختار من القراءات
الثابتة ما يشاء ، وليس واجبا عليه أن يلتزم في تلاوته قراءة معينة
أو رواية مخصوصة .

وأما قراءة عثمان رضى الله عنه الآية المذكورة بإضافة
(ويستعينون الله على ما أصابهم) إليها — إن صححت عنه الرواية
بذلك — فإن كانت قراءته الآية على هذه الإضافة قبل كتابة
المصاحف العثمانية فحائز ، لأن هذه القراءة من القراءات التي نزلت
في أول الأمر ، ثم نسخت بالعرضة الأخيرة ، ولعل عثمان لم يبلغه
نسخها ، فظل يقرأ بها كما كان بعض الصحابة يقرأ بقراءات
أبيحت القراءة بها أولا ثم نسخت ، ولكنهم لم يبلغهم نسخها

(١) هو محمد بن أحمد بن أيوب بن شنبوذ ، كان امام أهل العراق
في القراءة توفي سنة ٣٢٨ هـ اقرأ ترجمته في غاية النهاية (ج ٢
ص ٥٢ - ٥٦) .

(٢) هو أبو بكر العطار ويعتبر من مدرسة ابن شنبوذ في اختيار
القراءة توفي سنة ٣٥٤ هـ .

كالقرءات التي كان يقرأها أهل الشام وأهل العراق ، ولم يصل إليهم أنها نسخت ، وكانت مدعاة إلى فتح باب الشقاق والفرقة بين المسلمين ، وكانت سببا في كتابة المصاحف العثمانية ، وأما إن كانت قراءته الآية بهذه الزيادة بعد كتابة المصاحف العثمانية ، وإقرار جميع الصحابة لها ، واتفاقهم عليها ، فيتعين أن تكون هذه الزيادة من قوله هو تفسير الآية ، وإشارة إلى من يتصدى للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا بد أن يتعرض للأذى ، فينبغي له أن يصبر ويطلب من الله الإعانة على تحمل ما يصيبه من المكروه ، وقد أخذ عثمان رضي الله عنه هذا المعنى من آية لقمان وهي :

(يَبْنِيْٓ أَيْمَٰنَ الصَّلٰوةِ وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ وَآثَرُهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذٰلِكَ مِنْ عَزَمِ الْأُمُورِ) .. آية ١٧ .

وهذه الآية نظير آية آل عمران ، ولا يمكن أن يكون عثمان أضاف هذه الزيادة على أنها من نفس الآية الكريمة ، إذ لا يعقل أن يأمر عثمان بحرق جميع المصاحف المخالفة لمصاحفه ، ثم يتمسك بالقراءة بما فيها من الزيادة على هذه المصاحف .

نعم : لا يعقل أن يحمل عثمان المسلمين جميعا على القراءة بما في المصاحف التي أمر بكتابتها والوقوف عندها وترك ما يخالفها ثم يأتي هو بما يخالف هذه المصاحف بزيادة أو نقص ، أو تقديم أو تأخير .

وذكر الإمام القرطبي أن هذه القراءة أسندت إلى عبد الله بن الزبير أيضا ، ثم قل عن ابن الأنباري أنه قال : وهذه الزيادة تفسير من ابن الزبير ، وكلام من كلامه غلط فيه بعض الناقلين ، فألقه بالفاظ القرآن . . ثم قال : فما يشك عاقل أن عثمان لا يعتقد هذه الزيادة من القرآن ، إذ لم يكتبها في مصحفه الذي هو إمام المسلمين ، وإنما ذكرها واعظا بها ، ومؤكدا ما تقدمها من كلام رب العالمين . انتهى

وعلى كل حال ليست هذه القراءة في المصاحف العثمانية ، وقد قررنا غير مرة أن كل قراءة خالفت المصحف مردودة لا تعتبر قرآنا بإجماع المسلمين .

وقال في صفحة ٤٩ : كذلك الضوء الأسامي الذي قام بتنفيذه الكتابة العثمانية يواجهنا ممثلا لقراءات تختلف عن النص الذي أثبتته بأمر الخليفة . انتهى

وأقول : يشير بهذا إلى أن العضو الأسامي في لجنة كتابة المصاحف العثمانية ، وهو زيد بن ثابت يقرأ قول الله تعالى في سورة يونس .

(هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ) .. آية ٢٢
 بفتح الباء وبعدها نون ساكنة وبعدها شين مضمومة هكذا
 « يَنْشُرُكُمْ » من النشر ، وهو البعث والتفريق — أى يشكم
 ويفرقكم ، ويؤيد هذه القراءة :

(فَأَنْذَرُوكُمْ فِي الْأَرْضِ) ^(١) .

(ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْشُرُونَ) ^(٢) ..

وقد قرأ بهذه القراءة إمام أهل الشام عبد الله بن عامر التابعي
 الجليل ، والإمام أبو جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة
 في القراءة ، وهو تابعي أيضا ، وهما من القراء العشرة ، فهى قراءة
 متواترة لا مجال لنوهينها ، أو النيل منها ، ورسم المصاحف يحتملها ،
 لتجرد المصاحف من النقط والشكل ، كما أن الرسم يحتمل قراءة
 الباقيين (يسيركم) ، فقول جولد زهر : تختلف عن النص الذى

(١) آية ١٠ من سورة الجمعة .

(٢) آية ٢٠ من سورة الروم .

أثبتته ، محض كذب وافتراء ، فإن احتمال الرسم لقراءة (ينشركم)
كاحتماله لقراءة (يسيركم) على السواء . فليس في إحدى القراءتين
مخالفة للنص :

وقال في صفحة (٤٩، ٥٠) ما ملخصه : (إن المول عليه في القراءة
هو المعنى الذى يحمله النص لا اللفظ الذى يدل على قراءة معينة ،
فيجوز قراءة النص بأى لفظ يطابق المعنى وإن لم يطابق النص
حرفياً ، واستدل على ذلك بقراءة عبد الله بن مسعود فى الفاتحة :
(أَرشِدُنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) .. آية ٦ .
بدلاً من :

﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾

ثم قال : وقد نسب إلى ابن مسعود نفسه هذا القول الأساسى
الدلالة : لقد سمعت القراء ، ووجدت أنهم متقاربون ، فآفروها
كما علمت ، فهو كقولكم : هلم وتعال ..

ثم قال : وحكى عن عبد الله بن المبارك التوفى ١٨١ هـ الذى
نال إجلالا كبيرا لورعه ، وسعة درايته بالحديث أنه كان لا يرد على
أحد حرفاً إذا قرأ .. انتهى

وأقول: كل ما قاله باطل لما يأتي :

١ — اتفق علماء الإسلام على أن المعول عليه في القرآن هو المعنى واللفظ معاً ، فالمعنى للعمل به ، واللفظ للتعبد بتلاوته .

٢ — لو جاز لأحد ما أن يختار اللفظ الذي يعبر به عن المعنى القرآني لضاعت ناحية هامة من نواحي إعجاز القرآن الكريم ، ولما كان هناك معنى للتحدث به .

٣ — لو كان ما قاله صحيحاً لما كان هناك فرق ما بين القرآن والحديث القدسي ، وإجماع العلماء على أن هناك فروقاً بينهما ، وأهم هذه الفروق أن القرآن الكريم لفظه ومعناه جميعاً من عند الله تعالى ، نزل بهما الوحي الإلهي عن الله عز وجل ، بخلاف الحديث القدسي فإن المعنى فيه من قبل الله تعالى ، وأما اللفظ فالتبني صلى الله عليه وسلم مفوض في اختياره .

٤ — لو صح ما قال لما كان هناك مبرر لما صنعه عثمان الخليفة من الأمر بكتابة المصاحف العثمانية ، وإحراق ما عداها .
وأما قول ابن مسعود في الفاتحة (أرشدنا) فظاهر أنه تفسير لا قراءة ، فسأهدنا بأرشدنا ، كما فسّر الحسن البصري قول الله تعالى في سورة مريم :

(وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا) .. آية ٧١ .

حيث قال : ورود الدخول ، على أن قول ابن مسعود حجة على جولد زهير لاله ، لأن قوله : كما علمتم .. إنما هو بضم العين وتشديد اللام لا بفتح العين وتخفيف اللام كما فهم جولد زهير .
وقول ابن مسعود سمعت القراء ، ووجدت أنهم متقاربون ، كقولكم : هلم وتعال .. فهو حق ، لأن معظم القراءات متقاربة في المعنى كقراءتي : (فَتَبَيَّنُوا) (فَتَنَبَّأُوا) بل كثيرا ما تكون القراءات المتعددة متفقة في المعنى ، وإن اختلفت في اللفظ ، كالقراءات في الإسراء .

(وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ) .. آية ٩ .

وفي الكهف :

(وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ) .. آية ٢ .

وفي البقرة :

(نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ) .. آية ٥٨ .

وفي المنتحة :

(يَوْمَ الْقِيَمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ) آية ٤ .

وفي الأحزاب :

(تَظْهَرُونَ) .. آية ٤ .

وفي المجادلة :

(يَظْهَرُونَ) آية ٢ .

وأما القراءات التي بينها تخالف في المعنى فمحال أن يكون بين معانيها المتخالفة تناقض أو تعارض كالقراءات في الآيات الآتية :
في النساء :

(أَوْ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) .. آية ٤٣

وفي المائدة :

(أَوْ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) .. آية ٦ .

وفي البقرة :

(يَظْهَرُونَ) آية ٢٢٢ .

وفي البقرة :

(تُنْشِرُهَا) .. آية ٢٥٩ .

والحاصل أن ابن مسعود يقصد أن يقول : إن بين القراءات تقارباً في المعنى ، فليقرأ كل منكم من هذه القراءات ما تعلمه وتقله

عن غيره بالسند الصحيح، وإلا لو كان مراده إباحة القراءة لكل إنسان حسب رغبته وميله بأى لفظ يختاره لقال : فاقروا كما تختارون وتميلون ، وعلى هذا يكون كلام ابن مسعود مقرا لوجوب اتباع النقل والرواية ، والاعتماد على التلقى والسمع فى القراءة ، ونافيا لإباحة القراءة بمحض الحرية والاختيار من غير نقل ولا سماع . .
وأما أن عبد الله بن المبارك كان لا يرد على أحد حرفا إذا قرأ فمعناه أنه لا يعترض على القارئ إذا قرأ بأى حرف من الأحرف التى ورد الإذن من الشارع بالقراءة بها ، ويتعين حمل كلامه على هذا المعنى جمعا بين الأدلة ، وتوفيقا بين النصوص ، إذ لا يدور بخلد عاقل أن ابن المبارك فى ورعه وتنسكه ، وسعة اطلاعه فى علم الحديث يبيح القراءة بمحض الميل والاختيار ، من غير اعتماد على نقل وإسناد ، يخالف فى ذلك الثقات الأئمة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن كبار التابعين ، ومن أئمة الأداء ، وشيوخ الإقراء .

قال فى صفحة ٥٠ ، ٥١ : إن حرية القراءة ثبتت عن الرسول نفسه ، فإن هناك قراءات مخالفة للنص المشهور ، ذكرت على أنها قراءة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهذا يدعو إلى أنه لا حرج

في رواية كلام الله تعالى على وجه آخر غير الوجه الذي بلغه الرسول
في الأصل ثم ساق لذلك مثالين :
المثال الأول : آية ١٢٨ من سورة التوبة وهي :

﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾

بضم الفاء في القراءة المقبولة ، وذكرت قراءة بفتح الفاء
على أنها قراءة رسول الله وقاطمة وعائشة .

المثال الثاني : أن عبد الله بن أبي سرح أخا عثمان من
الرضاعة الذي دخل في الإسلام قبل فتح مكة ثم ارتد بعد
وفاة الرسول ، ثم احتل ثانيا منصبا بارزا في الدولة الإسلامية على
عهد عثمان ، كان من كتاب الوحي عند الرسول ، وقد روى أنه
في حديثه عن عمله هذا افتخر أمام القرشيين بما كان يتمتع به
من النفوذ عند الرسول ، فقال : إنه كان يحول النبي كما يريد ..
وقال كان يعلني على مثلا . عزيز حكيم .. فأقول : هل أكتب
عليهم حكيم .. فيقول النبي : نعم كل صواب .. انتهى .

وأقول : لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يوما من الأيام حرا
في قراءة القرآن ، ولم يكن ليعمل عن القراءة التي تلقاها عن الله تعالى

بوساطة جبريل أمين الوحي إلى قراءة يختارها من تلقاء نفسه ، لأن وظيفته إنما هي تبليغ ما يوحى به إليه فحسب ، وليس له أن يحدد عنه — بزيادة أو نقص ، أو تبديل أو تغيير — قيد شعرة ، وقد سجل الله عليه ذلك في قوله تعالى في سورة يونس .

(قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَّائِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ) .. آية ١٥ .

ومن الخطأ البين أن قراءة معينة تنسب إلى الرسول ، ويقال هذه قراءة الرسول ، لأن هذا القول يفيد بمفهومه أن غيرها من القراءات لم يقرأ به ، ولم ينقل عنه مع أن جميع القراءات — سواء كانت متواترة أو مشهورة أو غير ذلك ثابتة عن الرسول ، وقرأ بها ، وثقلت عنه .

فالقراءات جميعها بالنسبة إليه سواء ، هو مصدرها ، وهو منبعها ، عنه أخذت ، وإليه أسندت ، وإذا صح أن يسند إلى أم المؤمنين عائشة أو غيرها قراءة مخصوصة باعتبار ملازمتها لها ، أو كثرة قراءتها بها ، فلا يصح أن تسند إلى الرسول صلى الله عليه وسلم قراءة ما لما يترتب على ذلك من الفساد الذي ذكرناه ، ولم يثبت

في حديث صحيح ولا ضعيف أن الرسول صلى الله عليه وسلم ، كان يلتزم في تلاوة القرآن قراءة معينة ، أو يكثر القراءة بها .

وقراءة (أنفسم) بفتح الفاء — وإن كان معناها صحيحاً — لم تثبت بطريق التواتر ، ولا بطريق الأحاد المشهور ، ولذلك لم يقرأ بها أحد من القراء العشرة .

وأما قصة عبد الله بن أبي سرح فحسبنا في رفضها وإطراحها ونبذها أنها رواية مرتد لا يعبأ به ، ولا يقام له ولا روايته أى وزن أو اعتبار .

ذكر في صفحة ٥٢ في معرض الحرية في القراءة القصة التالية :
قال : ففي وصف نعيم الجنة الآية ٢٦ من سورة الواقعة ، ذكر أصحاب اليمين ينعمون في :

﴿ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴾

وهنا روى عن علي أنه قال : ما شأن الطلح ؟ إنما هو (وطلع منضود) ثم قرأ من سورة الشعراء آية ١٤٨ :

﴿ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴾

فقال له الحاضرون : هل تريد أن تحولها إلى هذا المعنى ،
فقال على : إن القرآن لا يهاج اليوم ولا يُحوّل .

وهذا من تفسير الطبرى ج ٢٧ ص ٩٣ :

وأقول : هذه القصة إن دلت على شيء فإنما تدل على أن عليا
رضي الله عنه ، وهو من هو أسبقية في الإسلام ، وصلة برسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وعلمنا بمعاني القرآن ومراميهِ وأسراره ، وغيره
على كتاب الله تعالى — لم تسمح له نفسه أن يغير في القرآن حرفا
بآخر ، بله كلمة أو جملة بعد انتقاله صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق
الأعلى ، فعلى الرغم من أن قراءة (وطلح) بالخاء لم تنتج في نظره
تخرج من إبدال الميم بالخاء مع أن قراءة الكلمة بالميم تعضدها
آية الشعراء :

(وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ) .

والدليل على تخرجه قوله : إن القرآن لا يهاج اليوم ولا يحول .
فهذا من أبين البراهين ، وأوضح الحجج على أن القراءة مردها
التلقى والسماع ، وليس للحرية ولا الاختيار مدخل فيها ، فالقصة
حجة على الكاتب وليست حجة له .

قال في صفحة ٥٣ : وهو - حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف - في معناه الصحيح الذي لم يقف علماء الدين الإسلاميون أنفسهم موقفاً واضحاً منه - ذكر في تفسيره ٣٥ وجهاً - لا علاقة له في الأصل بتاتاً باختلاف القراءات .

وأقول : أعتقد أن أحداً يقرأ هذه العبارة ، « والحديث لا علاقة له في الأصل بتاتاً باختلاف القراءات » ، ثم لا تأخذه الدهشة ، ولا يستولى على قلبه العجب ، فإن هذا الحديث هو الأصل والعمدة في بيان إنزال القرآن على هذه القراءات المختلفة ، وهذا إجماع من علماء الإسلام ، لا خلاف بينهم في ذلك ، فكيف لا يكون له علاقة باختلاف القراءات ؟ سبحانك ربى هذا بهتان عظيم .

ثم إن هذا القول يتناقض تمام التناقض مع قوله في أول صفحة ٥٣ : إن هذا الحديث صار نقطة البدء وحجر الأساس لإحتماق علم القراءات الذى ازدهر فيما بعد . . . ومع قوله في صفحة ٥٤ : وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم ، أصدر هذا المبدأ الأساسى (أنزل القرآن على سبعة أحرف) حينما عرضت عليه اختلافات في قراءة نص القرآن ، فقوله : إن هذا الحديث لا علاقة له في الأصل بتاتاً باختلاف

القراءات ، قد توسط بين قولين من كلامه كل واحد منهما ينقضه ،
ويأتى على بنيانه من القواعد .

قال فى صفحة ٥٤ ما نصه : وليس مفترضاً - فيما يظهر -
أن يكون القصد إلى تحديد حسابى ثابت ، مفهوماً من عدد السبعة
فى هذا الحديث الذى روى فى مجاميع السنّة المعتبر بها ، على الرغم
من أن ثمة مثل أبى عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤ هجرية
دمغه بأنه شاذ غير مسند ، حتى مع حمله على التفسير السالف ،
بل المراد من هذا العدد - حتى فى حالة اتخاذه دليلاً على فروق النص
(اختلاف القراءات) هو إفادة معنى الكثرة ، فالقرآن نزل على
أحرف كثيرة العدد ، وكل منها يمثل على قدم المساواة كلام الله
المعجز . انتهى .

وأقول : تضمنت هذه المقالة دعويين :

الدعوى الأولى : ليس المراد بالعدد فى الحديث حقيقته - وإنما
المراد به إفادة معنى الكثرة ، فعنى (أنزل القرآن على سبعة أحرف)
على أوجه كثيرة ، وقراءات متعددة .

وهذا المعنى قد سبقه إليه بعض العلماء ، فليس بجديد ،

قال في النشر^(١) : وقيل ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص ، بل المراد السعة والتيسير ، وأنه لا حرج عليهم في قراءته بما هو من لغات العرب ، من حيث إن الله تعالى أذن لهم في ذلك ، والعرب يطلقون لفظ السبع والسبعين والسبعائة ولا يريدون حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص ، بل يريدون الكثرة والمبالغة من غير حصر ، وهذا جيد لولا أن الحديث يأباه ، فإنه ثبت في الحديث من غير وجه أنه لما أتاه جبريل بحرف واحد ، قال له ميكائيل : استزده . . وأنه سأل الله تعالى التهوين على أمته ، فاتاه على حرفين فأمره ميكائيل بالاستزادة ، وسأل الله التخفيف ، فاتاه بثلاثة ، ولم يزل كذلك حتى بلغ سبعة أحرف ، وفي حديث أبي بكرة فنظرت إلى ميكائيل فسكت فعلمت أنه قد انتهت العدة ، فدل ذلك على إرادة حقيقة العدد وانحصاره . انتهى .

وبهذا يعلم أن ما ذهب إليه جواد زهير رأى قديم عند العلماء ، تأباه الأحاديث الصحيحة ، والآثار القوية .

الدعوى الثانية : أن أبا عبيد القاسم بن سلام قد دمج الحديث بأنه شاذ غير مسند ، وهي دعوى باطلة ، وفرية ظاهرة ،

(١) للمحقق ابن الجزرى المتوفى سنة ٨٣٣ هجرية .

فإن أبا عبيد لم يقل بصحة هذا الحديث وشهرته فحسب ، بل صرح بتواتره ، كما نقله عنه جميع العلماء ... منهم : الحافظ ابن حجر في الفتح ، والمحقق ابن الجزرى فى النشر ، والسيوطى فى الاتقان ، وتدريب الراوى شرح تقريب النواوى فى مصطلح الحديث ، وغير هؤلاء العلماء الأعلام .

قال فى صفحة ٦٢ : والمتكلمون على وجه الخصوص هم الذين لم يرتضوا الحد من حريتهم نجاه النص القرآنى المأثور وهم يقولون : إنه يسوغ إعمال رأى والاجتهاد فى إثبات قراءات وأوجه وأحرف ، إذا كانت الأوجه صواباً فى العربية ، وإن لم يثبت أن النبى ﷺ قرأ بها . انتهى .

وأقول : لم يكن جولد زهر أميناً فى النقل ولا متحرراً للحق ، حيث إن ظاهر عبارته يفيد أن ذلك رأى جميع المتكلمين ، وليس كذلك ، إنما هو رأى طائفة قليلة منهم ، وأما جمهورهم ، وأهل الحق منهم فإنهم يرفضون هذا الرأى وينكرونها ويخطئون من يقول به ، ويقولون - كما يقول غيرهم من سائر العلماء - إن القراءة لا يعتد بها ، ولا تكون قرآناً مهما بلغت من الشهرة والصواب فى العربية إلا إذا ثبت بطريق التواتر ، أو بطريق الأحاد المشهور أن الرسول

صلى الله عليه وسلم قرأ بها ، فهم - كسائر الطوائف - يستمسكون
بعضر الرواية ، ويعتمدون على النقل والأثر ، والتلقى والسماع .

قال في صفحة ٦٥ ، ٦٦ : ما محصله : كان علماء الدين يبغضون
تدخل علماء العربية في نصوص القرآن الكريم على الرغم من أن علماء
العربية كانوا يبذلون قصارى جهدهم في تسوية مشاكل القرآن
اللغوية ، دون أن يتناولوا النص المأثور بشيء من التغير ، بيد أنهم
كانوا يُعَدُّون على وجه العموم غير مسموح لهم أن يتناولوا النص
القدس من وجهة نظرهم ، كما يتناوله القراء المختصون .

نم : في أزمنة أقدم من ذلك حصل الاعتراف أيضاً بقراءات
اقتضتها ضرورة المطابقة بين قواعد النحو الدقيقة ، وبين صيغ لفظية ،
وترا كيب مجليته نخالنها ، من ذلك مثلاً ما جاء في الآية ٩ من سورة
الحجرات :

﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾

حيث يعود ضمير جمع المذكر (اقْتَتَلُوا) على متنى المؤنث
(طائفتان) فقد أراد بعض القراء مطابقة قواعد النحو ، فقرأ أحدهم ،

هو ابن أبي عجلة — (أقتلتنا) واكتفى آخر ، هو عبيد بن عمير ،
بقراءة (أقتلا) انتهى .

والذى أريد توجيه نظر القارىء إليه من هذه المقالة هو قوله :
حصل الاعتراف أيضاً بقراءات اقتضتها ضرورة المطابقة بين
قواعد النحو الدقيقة ، وبين صيغ لفظية ، وتراكيب جمالية نحاها .
ثم تمثله بالآية ٩ من سورة الحجرات ، فإن هذا القول يفيد في صراحة
أن الآية الكريمة تخالف قواعد النحو الدقيقة لأن الواو في (أقتلوا)
— وهى موضوعة لجمع الذكور الغائبين — قد عادت على مثنى
وهو طائفتان ، والقواعد النحوية تقتضى أن يقال (أقتلتنا) بإسناد
الفعل إلى ضمير التثنية ليمود ضمير التثنية إلى المثنى وهو طائفتان ،
أو يقال (أقتلا) ، فكان من الضروري اختراع قراءات بها تتحقق
المطابقة بين القواعد النحوية ، والصيغ القرآنية ، فاخترع ابن أبي عجلة
هذه القراءة (أقتلتنا) وقد روعى فى هذه القراءة لفظ (طائفتان) .
واخترع زيد بن على ، وعبيد ابن عمير هذه القراءة (أقتلا)
وقد روعى فى هذه القراءة معنى (طائفتان) إذ أريد بالطائفة الفريق ،
فكانه قيل : (وإن فريقان من المؤمنين أقتلا) . هذا مفاد كلام
جولده زهر .

وأقول : قلنا غير مرة إن القواعد النحوية هي التي تخضع للقراءة ، ولا تخضع القراءة للقواعد النحوية ، لأن القرآن بجميع قراءاته وروياته نزل على أفصح لغات العرب ، وأكثرها ذيوياً وانتشاراً ، والقواعد النحوية مستنبطة من كلام العرب منشورة ومنظومة ، كما أنها مستنبطة من القرآن الكريم ، ومن السنة النبوية المطهرة ، فالكلام العربي وفي مقدمته القرآن والسنة مصدر هذه القواعد ، منه نشأت ، وعنه أخذت ، فهو الأصل ، وهي الفرع ، ولا يمترض بالفرع على الأصل .

وقد اعترف جولد زهر بهذه الحقيقة التي ذكرناها فقد قال في صفحة ٦٨ ما نصه : فالقرآن يقدم المقياس المصحح للاستعمال العربي الصحيح لا العكس .

فهذا اعتراف منه بخضوع الأساليب العربية للقرآن لا خضوع القرآن للأساليب العربية .

وأما الآية السكرية ، فقد جرت على أنصح الأساليب ، وأبلغ التراكيب ، ذلك أن (طائفتان) معنى طائفة ، وبدمي ، أن الطائفة الواحدة تجمع أفراداً كثيرة ، فحينئذ يكون طائفتان في معنى القوم والناس ، فأتى بواو الجمع في (آقتتلوا) باعتبار معنى (طائفتان) .

ومع أن القرآن الكريم قد راعى معنى (طائفتان) فأتى بواو الجمع في (آتَتْهُنَّ) قد راعى اللفظ فأتى بألف التثنية في قوله تعالى :
(فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا) ..

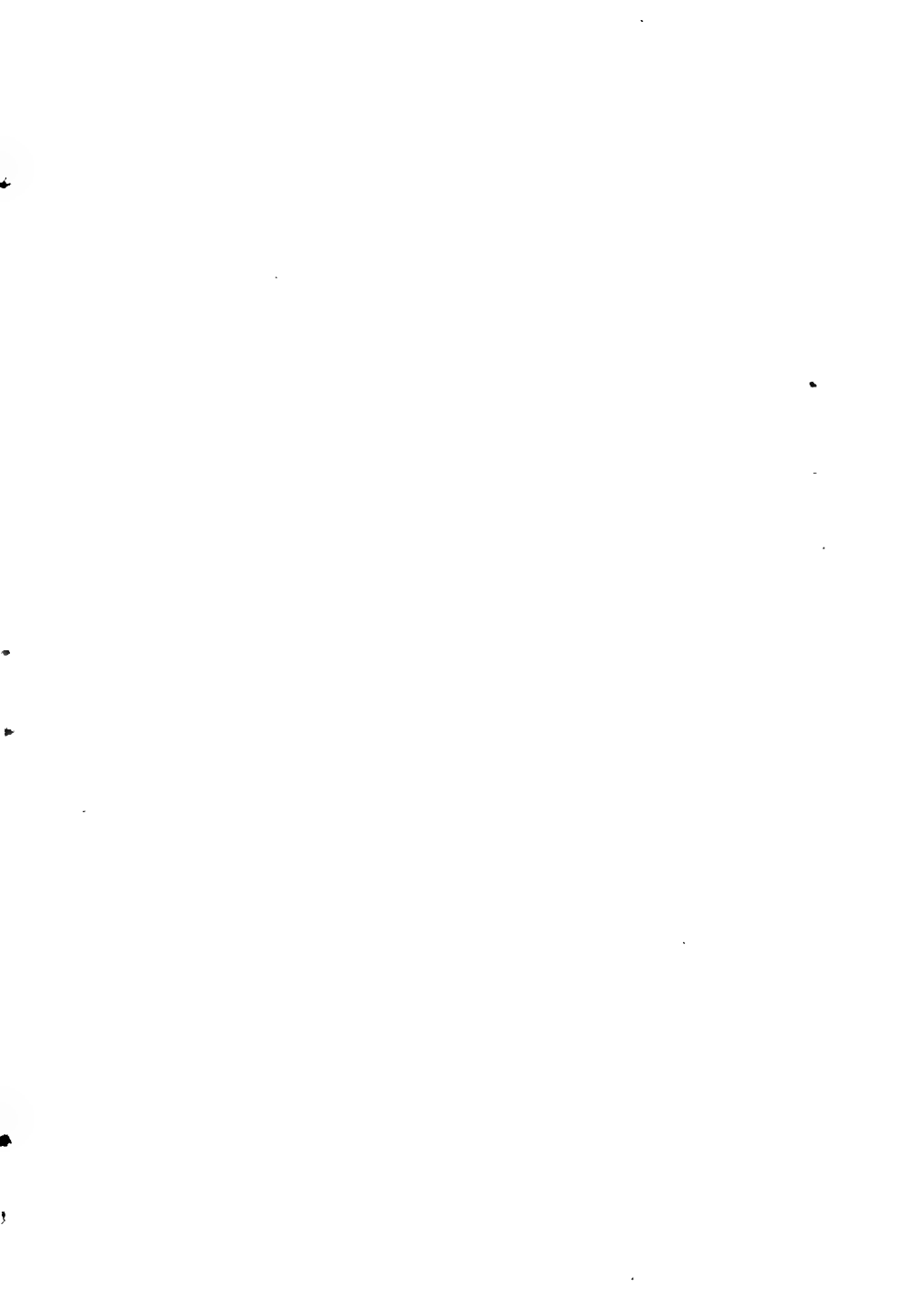
والسر في مراعاة المعنى أولاً ، والنظ ثانياً أن الطائفتين في حال القتال تكون كل طائفة مختلطة بالأخرى بحيث يعسر التمييز بينهما ، وأما في حال الصلح ، فتكون كل طائفة متميزة عن الأخرى ، منعزلة عنها فمن أجل ذلك جمع ضميرهما في حال القتال وثنائه في حال تعلق الصلح بهما .

فأنت ترى من هذا أن الآية السكريمة قد أوفت على الغاية في روعة الأسلوب ، ورصانة التركيب ، وجلال المعنى ، وسمو المعزى .

كلمة ختامية

وهنا ينتهى ما قصدنا إليه من الرد على جولد زهر ، وتقنيد مزاعمه فيما كتبه عن القراءات فى كتابه «مذاهب التفسير الإسلامى» ، وفيما كتبناه بلاغ لكل من يريد الحق ، ويسمى إلى الصواب ، فقد تبينت — والحمد لله — فيما كتبناه نوايا هذا الكاتب الخبيثة ، وأفكاره السخيفة ، وآراؤه الشاذة ، ومذاهبه الآفنة ، وأصبح ذلك الكتاب الذى عطينا بالرد عليه ، بفضل ما هدانا الله إليه ، من الدلائل التى تدفعه ، والبراهين التى تدحضه — أصبح هراء وزيفاً لا يفيد ، وباطلاً من القول لا يبدى ولا يمد ، وكذلك كل ما لا أساس له ينهار بنيانه وتتداعى أركانه : (فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض) . . . (ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب) . . .

(ينبت الله الذين ءامنوا بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الآخرة ويضل الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء) .
وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آل سيدنا محمد ، ورضى الله عن أصحاب رسول الله أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .



فهرس

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| ١ - تقديم لفضيلة الدكتور محمد عبد الرحمن بيصار الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية | ٥ |
| ٢ - مقدمة الكتاب | ٧ |
| ٣ - مكتبة جولد زيهـر فى القراءات | ١١ |
| ٤ - أسباب اختلاف القراءات عند جولد زيهـر والرد عليه | ٢٦ |
| ٥ - بيان الحق فى الآيات التى استشهد بها جولد زيهـر | ٩٨ |
| ٦ - نقض زعم جولد زيهـر وجود تناقض فى القراءات .. | ١١١ |
| ٧ - تحليل القراءات | ١٢٣ |
| ٨ - كلمة ختامية | ٢٠١ |

من منشورات (الدار) بالمدينة المنورة :

١ - كتاب الصفات •

للحافظ على بن عمر الدارقطني ، بتحقيق الشيخ عبد الله
الغنيمان رئيس قسم العقيدة بالجامعة الاسلامية بالمدينة
المنورة •

٢ - مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة •

للحافظ جلال الدين السيوطي •

٣ - التجويد الميسر ، قواعد قراءة القرآن الكريم •

في أسلوب ميسر يتيح لكل مسلم فهم هذا الفن وتطبيقه وقراءة
القرآن بالطريقة النبوية •

وقد سجل هذا الكتاب على أشرطة كاسيت بصوت المؤلف •

دار مصر للطباعة
سميد جودة السحار وشركاه

